

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

في سبيل الحقيقة : « ٣ »

صحة نذر بخطر التكفير

تحقق بكتاب
التحذير من فتن التكفير
وتنبه وتذكير



كتبه
عبد الرحمن النجدي
الشيخ محمد بن عبد الرحمن

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

□ قَالَ اللهُ - تَعَالَى - : ﴿ فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾

[الرعد : ١٧] .

□ وَقَالَ - سُُبْحَانَهُ - :

[الفجر : ١٤] .

﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبَازِلٌ صَادِرٌ ﴾

□ وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :

« إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ سِنِينَ خَدَاعَةٍ ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ ، وَيَتَكَلَّمُ فِيهَا الرُّوَيْصَةُ » ، قِيلَ : وَمَا الرُّوَيْصَةُ ؟ قَالَ :

« الرَّجُلُ النَّافِثُ ؛ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ » .

[السلسلة الصحيحة (١٨٧٧)] .

□ وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ - رَحِمَهُ اللهُ - :

« إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ ؛ فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ » .

رواه مسلم (١ / ١٤ - المقدمة) .

□ وَقَالَ الشَّاعِرُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ :

وإِنَّ عَنَاءَ أَنْ تُفْهَمَ جَاهِلًا فَيُخَسَّبُ - جَهْلًا - أَنَّ مِنْكَ أَفْهَمُ
مَتَى يَبْلُغُ الْبُشَيَّانُ يَوْمًا تَمَامَهُ إِذَا كُنْتَ تَبْنِيهِ وَغَيْرُكَ يَهْدِمُ
مَتَى يَزْعَوِي عَنْ سَبِيٍّ مَنْ أَتَى بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ عَلَيْهِ تَنْدُمُ

[الفقيه والمفقه (٢ / ١٩٠)] .

□ وَفِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ :

« رَبِّ كَلِمَةٍ تَقُولُ لِصَاحِبِهَا : دَعْنِي ! » .

[تَجَمُّعُ الْأَمْثَالِ (١ / ٣٠٦)] .

... وما أحسنَ ما قيل :

« إِنِّي لَا أَكْأَفِي مَنْ عَصَى اللَّهَ فِي بَأْكَتَرٍ مِنْ أَنْ أَطِيعَ اللَّهَ فِيهِ » .

[الْمَجَالِسُ (١٦٠٢)] لِلدَّبَّارِيِّ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- مُقَدِّمَةٌ -

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ : فَعَقِبَ مُشَاوَرَةٌ حَمِيمَةٌ - وَلِقَاءٌ وَدُودٌ - مَعَ بَعْضِ حُكَمَاءِ الْأَجَبَةِ الْفُضَّلَاءِ ، وَغُقْلَاءِ الْإِخْوَةِ الْأَشْوِيَاءِ - وَفِي طَلِيعَتِهِمْ أَسْتَاذُنَا الْوَالِدُ الشَّيْخُ أَبُو مَالِكٍ مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ شَقْرَةٌ - حَفِظَهُ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ - بَجْدَ الْعَزْمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَيَانٌ ، وَتَمَّ الرَّأْيُ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ هَوِيٌّ فِي دَرْكِ الطَّغْنِ وَالتَّشْهِيرِ ، بَلْ هَوْنٌ فِي الْقَوْلِ وَالْخُطَابِ ، وَصَفْحٌ ^(١) عَنِ الْحَقُوقِ الشَّخْصِيَّةِ وَعَفْوٌ ، وَبُعْدٌ عَنِ الْإِسْفَافِ ، وَعَدْلٌ وَإِنْصَافٌ ...

وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ مِمَّا تَنْشَرْحُ لَهُ - بِصِدْقٍ - قُلُوبُ الرَّاغِبِينَ فِي الْحَقِّ ؛ الْمُتَلَزِمِينَ بِهِ ، الدَّاعِينَ إِلَيْهِ ؛ فَهوَ - لِهَذَا ، وَبِهِ - رَأْيٌ حَسَنٌ ، وَتَرْجِيَةٌ مَبَارَكٌ مُسْتَحْسَنٌ :

أَمَّا حُسْنُهُ ؛ فَلَأَنَّهُ طَرِيقٌ يَعْلُو بِهِ الْمُؤْمِنُ فَوْقَ نَزَعَاتِ الْهَوَى ، وَظُلُمَاتِ النَّفْسِ .

وَأَمَّا بَرَكَتُهُ ؛ فَلِكُونِهِ مَهَيِّمًا سَلِسًا يُعِينُ مَنْ حَادَ عَنْ سِوَاءِ السَّبِيلِ - أَوْ انْحَرَفَ عَنْ سَبِيلِ

السَّوَاءِ - عَلَى أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ ، أَوْ يَجْتَمِعَ - بِالْحَقِّ - عَلَيْهِ ..

وَأَيُّ - كَغَيْرِي مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ - أَشْتَخِصُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ - جَيِّدًا - قَوْلَ رَبِّنَا - عَزَّ فِي غُلَاهُ - : ﴿ وَبِجَزَاءِ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ... ﴾ . . . لَكُنَّا - جَمَاعًا - (قَدْ) نَفُتِلُ - أَوْ نَتَغَافَلُ -

عَنْ تَتَمِّيَّتِهَا ، وَبِقِيَّتِهَا : ﴿ فَمَنْ عَفَى وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ، ثُمَّ : ﴿ وَلَكِنْ صَبَرٌ وَعَفْوٌ إِنَّ ذَلِكَ لَكِنْ عَزْمُ الْأُمُورِ ﴾ ؛ تَحْقِيقًا لِمَعَانِي الْأَخْلَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَتَطْبِيقًا لِحَقَائِقِ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ .

وَهَذَا - فِي حَالِهِ وَمَالِهِ - عِزٌّ وَقُوَّةٌ ، وَإِنْ ظَنَّ - بِغَيْرِ حَقٍّ - عَجْزًا وَذِلَّةً ...

وَيَتَنَزَّلُ - لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَعْنَى - صَرَاحَةً - قَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « مَا زَادَ

(١) وَإِنْ كَانَ هَذَا مِمَّا (قَدْ) يَسْتَعْمِي عَلَى النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ - بِجُمُوعِهَا - قَبُولُهُ ، وَيَنْشُرُ عَلَيْهَا مَقْصَدُهُ ، لَكِنَّ (الْإِنْسَانَ) الْمُؤْمِنَ لَا يَنْظُرُ بِهَذَا الْمِيقَاطِ ، وَإِنَّمَا نَظَرُهُ غُلُوبِيَّةٌ تَرْتَفِعُ بِهِ إِلَى مَعَالِمِ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ ؛ تَحْقِيقًا وَتَطْبِيقًا ...

الله عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا» (١) .

فما هو مَزْبُورٌ هُنا ومذكورٌ عندنا ؛ هو - إن شاء المولى سبحانه - عَفْوٌ وإصلاح ، وعن الحق - الحقيق بالقبول - إبانة وإفصاح .. مَعَ تَجَاوُزٍ قِلِيلٍ : إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ ۱۱ .. وما زالتُ إلى هذه الساعةَ أصدااءُ تلکم الكلماتِ المقولةَ فيَّ ، والموجهةَ إليَّ - تَرِنٌ في أُذُنِي ، وتَرَدَّدٌ في مسامعي - ؛ لَمَّا قالَ لي مُناقِشِي في تَجلِيسِ (٢) أستاذنا أبي مالك - أَيْدُهُ اللهُ - : « أَشْهَدُ اللهُ - سبحانه وتعالى - أَنِّي أُحِبُّكَ في اللهِ ، وَأَنَّكَ أَخِي في اللهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ شَيْءٌ » ... وهي كلماتٌ قِيلَتْ على مَلَأٍ مِنَ الحضور ، وبصوتٍ مُرتَفِعٍ مشهور ...

فكانت - نِيكَ الكلماتُ - دافعاً لي وحافِزاً - بعدَ صلاةِ العشاءِ الآخرةَ - أَنْ أُسارعَ مُتَوَجِّهاً - وَأَنْ أَتَوَجَّهَ مُسارعاً - إلى أَخِي ومُناقِشِي ؛ لِأَهْمَسَ في أُذُنِهِ - بِحَقِّ الْأُخُوَّةِ المَظنونةِ ، وَأَدَبِ المَحَبَّةِ المَرْجُوَّةِ - ، قائلاً : « لو أَنَّكَ - يا أَخِي - أَرسلْتَ إليَّ بِمَلاحِظَاتِكَ ، أو طَلَبْتَنِي لِزِيَارَتِكَ .. فَهَلْ تَنْظُرُ مِنِّي رَدًّا أو رَفْضًا ؟! » ، فَكانَ الجوابُ بِالسَّلْبِ والتَّفْهِي ، دُونَ تَرَدُّدٍ ولا لَأْيٍ ... وعلى أَيِّ ؛ فَقَدْ كَانَتْ هَاتِيكَ الجُلُوسَةُ - وَمَا أَغْفَبَهَا - هي آخِرَ ما تَمَّ بَيْنِي وَبَيْنَ أَخِي ومُناقِشِي .. فَقَدْ حَصَلَ بَعْدَهَا - مِنِّي - سَفَرٌ ، وانشغالٌ ، وظُرُوفٌ .. أدَّتْ إلى قُوتٍ وانقطاعٍ ... ثُمَّ أَطْلَعَنِي أستاذي الوالدُ أَبُو مالِكٍ - نَفَعَ اللهُ بِهِ - على رسالةٍ مطبوعةٍ لِأَخِي المُناقِشِ ؛ يَتَعَقَّبُني فيها ، و (يُحَذِّرُ) من بَغْضِي (تَغْلِيقاتِي) التي نَصَرْتُ فيها - فيها أَحْسِبُ - عَقِيدَةَ السَّلَفِ

(١) رواه مسلم (٢٥٨٨) عن أبي هريرة .

(٢) عُقِدَ هذا المجلس - ولم يَم - (للمذاكرة) - لا للمناظرة - حولَ (بعضِ) تَغْلِيقاتِ لي - هامِيشية ، لا أَصْلِيَّة - في رسالتي « التحذير من فتنة الكفر » ، وقد كانت نحوًا من أربع - أو خَمْسٍ - تَغْلِيقاتٍ ... ورسالتي (١) « التحذير » ؛ هي عبارةٌ عن : (بحوث علمية ، ونُقول عَقْدِيَّة ؛ لعددٍ من علماء الإسلام ؛ محدِّثين ، وفُقهَاء ، ومُفسِّرين ، تتضمَّنُ جوابًا علميًا فريدًا للعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، بتقريرٍ سباحة الشيخ الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، وتعليق فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين) ، وكان (جمعها ، والتقديم لها ، والتعليق (٢) عليها) بقلم راقم هذه الحروف ؛ عَفَا اللهُ عَنْهُ بِعَمْرِ ، وَوَقَّاهُ شَرَّ نَفْسِهِ ، وَكَيَّدَ عَدُوَّهُ ...

(١) قَسَمْتُهَا لِغَيْرِي - عل هذا التَّسَمُّ - ليست صِيحَةً ۱

(٢) لا (تَغْفِيًا) ولا (تَغْفِيًا) ؛ فلا تَغْلِيظُ ...

بخطر التكفير المقدمة

ومنهج السلف ، وأثبت فيها - فيما أرى - كلام (أنمة) زماننا المشهود لهم ، والمُعترف بهم ؛ وذلك ضمن رسالتي « التحذير من فتنة التكفير » .

فقرأت الرسالة المشار إليها قراءة التأطير بالعدل ، المتطلع إلى الحق ، المتضلع - فيما أرجو - بالصدق ...

وما لأقوالهم إذا كشفت حقائق بل جميعها شبه
فكانت هذه الرسالة المؤجزة : « صيحة نذير » وتأكيده تحذير ؛ لا انتصاراً ، ولا استدراكاً ؛ وإنما نبذة من القول والبيان ، وكلمة من الحق بإحسان ، سطرناها بتأن وعلى مهل ؛ من غير ردة فعل ولا عجل ، ولا خوف ولا وجل ، بل بنفسية هادئة ، ونظرة مطمئنة ، وبدء مرنحة لا مرنحة !

فإذا أردت صواب أمرٍ مُشكِلٍ فتأنّ أفرّك فالتأني أضوب
كتبناها لإخواني في الله ؛ الذين يواصلوني التضح والتذكير ؛ حتى لا يجرّن المحبّون منهم ؛ على تغيير ساءهم ، أو كلمة أزعجتهم ؛ جرّاء طغنة سمعوها ، أو ثممة قرؤوها !
وكتبناها لأغيار هذه الدعوة - الدعوة السلفية المباركة - الذين يتربصون بها الدوائر ، ويتمنون انحسارها ، وذهاب علمائها ، ويسعون في ثلب دعاتها ، وتقصص محامها ؛ حتى تكون رسالتي هذه تبيكتهم وندامة ... ولأوليّتهم أزا وعلامة ...

وكتبناها للآخرين (!) - الذين لا يواجهون بالتضح ، وإنما يكون منهم القول من وراء وراء ! - : حتى لا يفرح الشامثون - خلاهم - بصولات وجولات ؛ يُنصّر فيها لهذا ، أو يُوازّر فيها ذاك .. فتضيق الحقيقة الغالية ما بين هنا وهناك ؛ ويغتلّي الموجة - في أثناء الفوضى العارمة - غرباء مجهولون ، ونظراء مكبوتون ؛ ذوو أهداف غامضة ، أو أغراض غير مُغلّنة !!
إنّ (البغاة) كثير إن (أعنتهم) لا يزقّبون بنا إلا ولا ذمّا

فيكون نتيجة هذا المخل والمَلَج نسيان الهدف الأسمى ، وإذهاب الغرض الأسنى ؛ من معرفة الحق وامتناله ، ودحر الشيطان والجند ؛ هضماً لأنفس الرديّة ، وإزغاماً للأفواء الدنيّة ، وكتبنا للشهوات المخفية ...

فما هي إلا ساعةٌ ثمَّ تَنقَضِي وَيَحْمَدُ غِبَّ (السَّيْرِ) من هو (صَابِرٌ) ... وَأَمَّا تَصِيدُ الأَخْطَاءَ ، وَالتَّنْقِيبُ عَنِ الرُّلَاتِ ، وَالتَّنْقِيرُ عَلَى الْعَرَاتِ : قَبَابٌ مَفْتُوحٌ ، وَجَالٌ مَفْسُوحٌ ؛ يَسْتَطِيعُ زَبَرَ كِتَابِهِ ، وَقَضَرَ لُبَابِهِ : كُلُّ مَنْ يُحْسِنُ إِمْسَاكَ قَلَمٍ - وَلَوْ بِكُلْفَةٍ وَأَلَمٍ - ، وَيَقْدِرُ عَلَى خَوْضِهِ - وَدَزَعِ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ - : كُلُّ مَنْ تَسَنَّحَ لَهُ الاستِطَاعَةُ .. بالنَّشْرِ والطَّبَاعَةِ ! ثُمَّ يَكُونُ سَبْكُ ذَلِكَ كُلِّهِ - لِمَنْ أَرَادَهُ - عَلَى وَجْهِ الاستِعْلَاءِ ، أَوْ طَرِيقِ السُّخْرِيَةِ ، أَوْ نَسَقِ التَّطَاوُلِ ؛ تَجْهِيلًا وَتَبْدِيْعًا ، سَبًّا وَتَجْدِيْعًا ، تَهْمِيْشًا وَتَشْوِيْشًا !!

وَمَنْ ذَا لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَا ؟!

فَحِزْصًا مَنِي - وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ - عَلَى أَلَّا تَكُونَ نُضْرَةً لِلشَّيْطَانِ - لِي ، أَوْ عَلَيَّ - أَتَزُتْ وَازْتَأَيْتُ - اسْتِجَابَةً لِمَنْ قَوْلُهُ عُنْثَمٌ ، وَمُخَالَفَةً غُزْمٌ - أَلَّا يَكُونَ تَعَقُّبٌ ، وَلَا مُجَابَهَةٌ ؛ حَتَّى يَكُونَ كَلَامِي - إِنْ شَاءَ الْمَوْلَى سَبْحَانَهُ - مِمَّا تَجْتَمِعُ الْقُلُوبُ بِهِ وَلَا تَتَفَرَّقُ ، وَتَلْتَقِي الْأَفئِدَةُ عَلَيْهِ وَلَا تَتَشَقَّقُ .. وَلِنِّهَا هِيَ (إِشَارَاتٌ) عِلْمِيَّةٌ ؛ يَفْهَمُهَا أَصْحَابُ الْعُقُولِ النَّقِيَّةِ ، وَيَقْنَعُ بِهَا ذَوُو الْقُلُوبِ النَّقِيَّةِ ... ﴿ وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ . ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ... وَاللَّهُ الْمُؤَقِّدُ ^(١) ...

□ وَكَتَبَ ذَلِكُمْ : عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، أَبُو الْحَارِثِ الْحَلَبِيُّ الْأَنْبَرِيُّ - مُتَعَمِّدًا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، وَمُسْتَعِلاً أَمْرِي إِلَيْهِ - صَبِيحَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، لِحَفْسِ مَضَيْنٍ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ (١٤١٧ هـ) ...

(١) وَلَقَدْ اطَّلَعَ عَلَى كِتَابِي - هَذَا - قَبْلَ نَشْرِهِ - عَدَدٌ مِنْ مَشَائِخِنَا وَإِخْوَانِنَا ؛ أَوْلَهُمْ أَسْتَاذُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَبَّاسِي ، وَدَعَا لِي - جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا - بَعْدَ قِرَائَتِهِ - : « زَاذَكَ اللَّهُ تَوْفِيقًا » ، وَأَسْتَاذُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ شَقْرَةُ ^(٢) ، وَأَسْتَاذُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَأْفَتٌ ، وَالْأَسْتَاذُ الشَّيْخُ رِبْعٌ بْنُ هَادِي ، وَالْأَسْتَاذُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَمْرٍاءُ بَازْمُول ، وَالْأَخُ الشَّيْخُ مَشْهُورُ حَسَنٍ ، وَالْأَخُ الشَّيْخُ سَلِيمُ الْهَلَالِي ، وَالْأَخُ الشَّيْخُ مُرَادُ شُكْرِي ، وَ... وَ... وَغَيْرُهُمْ - بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ - .

(١) وَقَدْ كَتَبَ - جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا - فِي سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ - رِسَالَةً لَطِيفَةً بِعنوان « حَتَّى لَا يَحْزَنَ الْمُحِبُّونَ .. وَلَا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ » ؛ كَانَتْ تَوَلُّدَةً لِرِسَالَتِي « كَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ » ؛ الَّتِي هِيَ مَدْخَلٌ لِكِتَابِي هَذَا .. وَكَلْنَا الرِّسَالَتَيْنِ مَطْبُوعَتَانِ .

- كَلِمَةٌ -

ليسَ عِنْدِي - هُنَا - مِنْ جَدِيدٍ أَضْيَفُهُ - أَوْ قَدِيمٍ أَحَدُهُ - مِنْ مَقْدَمَتِي عَلَى كِتَابِي « التَّحذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ » ، أَوْ تَعْلِيْقَاتِي عَلَيْهِ . . . وَإِنَّمَا (قَدْ) يَكُونُ وَقَعَ فِيهِ عِبَارَةٌ - أَوْ عِبَارَاتٌ - ، كَلِمَةٌ - أَوْ كَلِمَاتٌ - شَطَحَ قَلَمِي فِيهَا ، وَبَنَّا عَنْ إِبَانَةِ قَضْدِي بِهَا ^(١) ؛ فَفُهِمَ عَنْهَا غَيْرُ مَا أُرِيدُ مِنْهَا . . . فَأُضْلِحُ ذَلِكَ ، وَأُصَحِّحُ مَا هُنَاكَ ^(٢) . . .

وإِغْلَاقُ كَلِمَةٍ مِنْ كَاتِبٍ ، أَوْ إِغْمَاضُ فَهْمٍ عَلَى قَارِئٍ : أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جَدًّا ؛ يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ يُعَاشِرُ الْعِلْمَ وَالْقِرَاءَةَ - بَلَّةً مَنْ يَتَعَانَى التَّصْنِيفَ وَالْكِتَابَةَ - ؛ فَهُوَ دَلِيلٌ قَوِيٌّ حَازِمٌ عَلَى بَشَرِيَّةِ النَّاسِ ، وَأَنَّ الْعَلَطَ مُرَافِقُهُمْ ، وَالْكَهَالَ مُفَارِقُهُمْ . . .

وَكَلِمَةُ الْقَاضِي الْفَاضِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَيْسَانِيِّ (المتوفى سنة ٥٩٦ هـ) تُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ أَدَبِيٍّ رَفِيعٍ ؛ إِذْ يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

« إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمٍ ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ : لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ ! وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ ! وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ ! وَلَوْ تَرُكَ هَذَا لَكَانَ أَجْلَ ! وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ » ^(٣) .

أَقُولُ : وَرَاقِمُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، وَكَاتِبُ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ : لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْإِطَارِ ، وَلَا يَتَجَاوَزُ هَذَا الْمِقْدَارَ ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ أَحَبُّ إِلَيْنِهِ مِنْ مَمْدِجِ الْخَلْقِ . . .

فَلَا يَضُرُّ أَحَدًا مِنَّا خَطْوُهُ ، وَلَا يَنْقُصُهُ غَلَطُهُ . . . وَإِنَّمَا الْخُصْيِصَى الَّتِي تُغْلِي شَأْنَ صَاحِبِهَا ، وَتُجَلِّلُهُ - لَا تُذِلُّهُ - هِيَ أَنَّهُ « إِذَا ذُكِرَ ذَكَرٌ » ^(٤) ، مَا اسْتَغْظَمَ وَلَا اسْتَكْبَرَ ، وَلَا تَعَالَى

(١) فلا (يُسْتَقَلُّ) الخَطَأُ فِي التَّعْبِيرِ - عَلَى قَرَضِ التَّسْلِيمِ بِهِ - ، أَوْ الشَّهْوُ فِي الْكَلِمَةِ - إِنْ وَقَعَ - ؛ لِذَعْوَى بِنَاءِ قَوَاعِدَ عَلَيْهِ ، وَتَرْكِيبِ شُرُوطٍ مِنْهُ أَوْ إِلَيْهِ !!

شُجَاعٌ إِذَا مَا أَنْكَرْتَنِي فُرْصَةً فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي فُرْصَةً فَجَبَانٌ

(٢) وهذا كله - على وجه الصحة - ما انتهت إليه في طبعتي الثانية من « التحذير » .

والحمد لله العلي الكبير . . .

(٣) « الإعلام بأعلام البلد الحرام » (ص ٤٥٦) للأنهزالي ، المتوفى سنة (٩٨٨ هـ) .

(٤) « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٢٢٧٦) لشيخنا الألباني - نفع الله به - .

ولا تجبر ... مُتَدَثِّرًا بالتواضع ، مُتَجَنِّبًا بَطَرَ الْحَقِّ وَغَمَطَ النَّاسِ ... فَهَوَ الْقَاصِمَةُ ...

كَمْ جَاهِلٍ مُتَوَاضِعٍ سَرَّ التَّوَاضُعُ جَهْلَهُ
وَمُبَرِّزٍ فِي عِلْمِهِ هَدَمَ التَّكَبُّرُ فَضْلَهُ
فَدَعَ التَّكَبُّرُ مَا حِينَهُ سَتَ وَلَا تُصَاحِبُ أَهْلَهُ
إِنَّ التَّكَبُّرَ لِلْفَتَى غَيْبٌ يَقْبَحُ فِعْلَهُ

وأقولُ بصوتٍ عالٍ ، وبصریحٍ المقال :

« الله وحده يعلم أنني ما كتبتُ الذي كتبتُ تنبيهاً للعورات ، ولا تفكها بالسوءات ، ولا طلباً للثزال ، ولا حُباً في الجدال ، ولا نُصرةً لأنظمة الباطل ، ولا خِذْلاناً للقائمين في وجه الصائل ؛ ولكنني رأيتُ شبابَ الإسلام في زهرة عُمرِهِ ، وقوة نشاطِهِ ، أقبلَ على العلم ، وربما ضاقت عليه ديارُهُ حتَّى هَانَ عَلَيْهِ مفارقتها - كالنحلة ترحلُ إلى المكانِ السحيقِ ، لترجعَ إلى خليتها بالرحيق - ، وكلما لاحَتْ على نُحياءِ غايِلِ النجابةِ مُدَّتْ إِلَيْهِ يَدٌ عَجَلُ لَتَقَطَعَ عَنْهُ الطريق .

ولا بُدَّ - والحالة هذه - مِنْ تبيانِ منهجِ السَّلَفِ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ رِضاهُ ، بما لا مَطْمَعِ فِي طَرَقِ حِماهِ ، وَرَبْطِ الأُمَّةِ بَعِلْمائِها ، عِصْمَةِ لها مِنْ أَنْ يَسوقَها الرُّوبِيسَةُ سَوَقَ النَّعَاجِ إِلَى حَتْفِها » (١)

وإِنِّي لَأَعْلَمُ - مِنْذُ بدأتُ التحذيرَ مِنَ الحَزْبَيْنِ ، وَالتَّكَبُّرِ عَلَى الْمُكْفَرِينَ ، وَالتَّنْفِيرِ عَنِ الْجَهْلَةِ الْمُتَعَالِمِينَ ، وَكَشَفِ أَحَابِيلِ الحِمَاسِيِّينَ المُهَيِّجِينَ ، وَنَقْضِ شُبُهَاتِ المُتَطَاوِلِينَ عَلَى عُلَمَائِنَا السَّلَفِيِّينَ - وَالمُتَسَرِّينَ ، أَوِ الْمُتَرُسِّينَ ! - أَنَّ أُولَئِكَ (جَمِيعًا) لَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ سَكُوتٌ ! وَلَا اسْتِسْلَامٌ !! وَلَا تَوَقُّفٌ !!! وَإِنَّا (سَيَجْتَهُدُونَ) غَايَةَ وَسُوءِهِمْ - وَبِكُلِّ مَا تَدْفَعُهُمْ إِلَيْهِ أَخْلَاقُهُمْ ، وَمَا يُفْلِيهِ عَلَيْهِمْ شَيْطَانُهُمْ - فِي إِلْصَاقِ الْفِرَى وَالتَّهْمِ ، وَتَتَبُّعِ الْعَثَرَاتِ وَالزَّلَّاتِ (بِتَهْمِ) ، وَالبِنَاءِ عَلَى

(١) « مدارك النظر في السياسة ؛ بين تطبيقات الشرع وانفعالات الحجة » (ص ٣٣٨) للأخ الفاضل

عبدالمالك رمضان - سَدَّهَ اللهُ - بِتَصَرُّفٍ بَسِيرٍ .

بَحْطَرُ التَّكْفِيرِ ————— كَلِمَةٌ ————— ٩

ذلك قُصُورًا وعِلالي^(١) ... مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَةِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ (١) ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ..
وهذا كُلُّهُ - قُلُّهُ وَجُلُّهُ - رَاجِعٌ إِلَى مُنْطَلَقٍ : « مَا جَاءَ أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا جَنَّتْ بِهِ [أَيْ :
النَّبِيُّ ﷺ] إِلَّا عُودِي » (٢) ...

.. فَيَا نَفْسُ عُودِي !

وَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْقَائِلَ - كَمَا فِي « الْعُقُودِ الدَّرَجَةِ » (ص ٢٦٥) - :
« فَلَا أُحِبُّ أَنْ يُنْتَصَرَ مِنْ أَحَدٍ بِسَبِّ كَذِبِهِ عَلَيَّ ، أَوْ ظُلْمِهِ وَعَدْوَانِهِ ؛ فَإِنِّي قَدْ أَحَلَلْتُ كُلَّ
مُسْلِمٍ ، وَأَنَا أُحِبُّ الْخَيْرَ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَأُرِيدُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ الْخَيْرِ مَا أُحِبُّهُ لِنَفْسِي ، وَالَّذِينَ
كَذَبُوا وَظَلَمُوا فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي » .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى » (٣ / ٢٦٦) :

« لَيْسَ غَرَضِي إِيْذَاءَ أَحَدٍ ، وَلَا الْإِنْتِقَامَ مِنْهُ ، وَلَا مُؤَاخَذَتَهُ ، وَأَنَا عَافٍ عَمَّنْ
ظَلَمَنِي » (٣) .

وَأَقُولُ - بَعْدُ - لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ ؛ مُؤَالَفِينَ وَمُخَالَفِينَ :

« كُونُوا - كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - « .. عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » ؛ تَزْمُونُ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ ،
وَتَصْدُرُونَ عَنْ رَأْيٍ مُحْكَمٍ وَاحِدٍ ؛ وَبِخَاصَّةٍ فِي الْقَضَايَا الْكَبِيرَةِ ، وَالْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ - كَقَضَايَا
الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ ... وَمَا يَتَّبِعُهَا - ؛ الَّتِي هِيَ - جَمِيعًا - أَجَلٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَضَايَا
خِلَافِيَّةً ، أَوْ أَنْ تُصَيِّرَ آرَاءَ ذَاتِيَّةً شَخْصِيَّةً ...

وَلِمَا - هِيَ - نَهْجٌ مُسْتَبِينٌ ، وَطَرِيقٌ آمِنٌ ؛ لِلْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ ، السَّالِكِينَ سَبِيلَ السَّلَفِ
الصَّالِحِينَ ... » (٤) .

... وَاللَّهُ الْمُسَلِّدُ ..

(١) فَكُلُّ مَا لَمْ يَفْهَمُوهُ (١) ، أَوْ يَفْجِزُونَ عَنْ اسْتِجَابِهِ (١) ، أَوْ يُغَيِّبُهُمْ مَعْرِفَةُ الرَّجْحِ فِيهِ (١) فَلَا يَهْتَمُّونَ بِهِ :
كَذِبًا ، أَوْ تَدْلِيْسًا (٢) ، أَوْ خِيَانَةً ، أَوْ عَدَمَ أَمَانَةٍ !

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧) ، وَمُسْلِمٌ (١٧٧٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ خَزْبٍ .

(٣) وَمِثْلُ هَذَا يَفْتَدِي ، وَيُنَحِّوْهُ أَخْلَاقُهُ أَتَمُّهُ .. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

(٤) « حَتَّى لَا يَجُزْنَ الْمُحِبُّونَ وَلَا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ » (ص ٧) لِأَسَاتِذِنَا مُحَمَّدٍ إِبْرَاهِيمَ شُقْرَةَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - .

(أ) وَفِي مَقْدَمَتِي الْجَدِيدَةِ عَلَى رِسَالَتِي « الْبَيْعَةِ » - الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ - قَرُبْتُ أَمْتَلَقَ عَدُوِّ عَلَى صَنَائِعِهِمْ !!

- أَكْمَةُ ١١ -

لم يكن لي من مُرادٍ أو هَدَفٍ - عند جَمْعِي « التحذير » - إلا أمرٌ واحدٌ ، وقَضْدٌ واحدٌ ؛ هو مُحاولَةُ أَنْ يكونَ لي يدٌ في تَحْيِيْبِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ - في سائرِ أقطارِها وبُلدانِها - مزيدًا من إيقاعِ البَلايا ، وحصولِ الرِّزايا ، وهذِرِ الدُّماءِ ، وقَتْلِ الأبرياءِ ...

والواقعُ منظورٌ ، والحالُ معلومٌ ، والقلبُ يتفطرُ - ألمًا وأسى - على مَنْ يسيرونَ بأنفسِهِم - ويَجُرُّونَ خلفَهُم غيرَهُم ! - إلى حافةِ الهاويةِ ؛ لِيَتَقَعُوا فيها ، ويتَنَبَّهُوا في آثارِها ... وقادِحُو هذه الفِتَنِ - أضلًا - ، ومُؤرِّو زَندِها - أساسًا - هم أولئك الحَدَثَاءُ - أنفُسُهُم - ؛ الذينَ امْتَنَطُوا صَهْوَةَ التكفيرِ ، لتكونَ صُلْبَ دعوتِهِم ، وأَسَّ طَريقَتِهِم ؛ من غيرِ فُهمٍ عميقٍ ، ولا وَغْيٍ دقيقٍ ...

فَمَنْ لم يَفْهَمْ هذا ، أو يَتَنَبَّهَ له ، أو يَعْرِفَهُ - أو قَهْمَهُ ، وَتَنَبَّهَ له ، وعَرَفَهُ ؛ ثُمَّ حَوَّلَ الدَّفْعَةَ إلى مَسَارٍ آخَرَ ! - فَلْيَكُنْ هذا البيانُ له مُوقِفًا ، وَوَعِظًا ... حَتَّى لا يَبْقَى عُذْرٌ ، ولا يَظَلَّ استِمْسَاكُ ، أو تَسْتَمَرُّ شُبُهَةٌ ... بعيدًا عن حِسَابَاتِ الظُّهُورِ والشُّهْرَةِ ، وَنَأْيًا عن تعظيمِ النَّفْسِ وتَفْخِيمِ الـ (أَنَا) !!

وإنِّي لم أُرِدْ من كتابي - ولا مَشَايِخِي الأَجَلَةَ الذينَ جَمَعْتُ كَلِمَاتِهِم ؛ عَارِفًا أَقدَارَهُم ، فَاهِمًا مَقاصِدَهُم - إلا أَنْ يكونَ جَمِيعًا - وبِخاصَّةِ عُضُصِ الشَّبَابِ - حَرِيصِينَ على التَّعَقُّلِ والهُدُوءِ ، مُتَجَنِّبِينَ الإِثَارَةَ والتَّهْجِجَ ، حَتَّى لا تُشْعِلَ فِتْنَةً ، أو نُزِيدَ ضَرَامًا ، أو نُغْظِمَ أَوَارًا ^(١) . . . دُونَ أَنْ نُحْدِثَ بَدْعَةً ، أو نَبْتَدِعَ مُحَدَّثَةً ^(٢) ...

(١) مَعَ أَنَّ ذَوِي الْأَغْرَاضِ (الصَّغِيرَةِ) لَا يَتَمَثَّلُونَ - فِي سَبِيلِ تَحَقُّقِ (أَغْرَاضِهِم) وَتَحْقِيقِهَا - بِمَا تُنْتِجُهُ (فَعَائِلُهُم) مِنْ إِيْقَاعِ الْمَفَاسِدِ (الْكَثِيرَةِ) ، وَتَفْوِيتِ الْمَصَالِحِ (الْكَبِيرَةِ) ...

(٢) فَمَنْ تَبَيَّنَتْ بَدْعَةٌ ، وَأَظْهَرَهَا ، وَدَعَا لَهَا : فَلَنْ مَا وَرَاءَهَا - مِمَّا لَمْ يَنْكَثِفْ - أَشْنَعُ مِنْهَا ؛ قَالَ الْإِمَامُ الْبَرْزَهَارِيُّ فِي « شَرْحِ السُّنَّةِ » (ص ١٢٣) :

« وَإِذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْ إِنْسَانٍ شَيْءٌ مِنَ الْبِدْعِ فَاحْذَرُهُ ؛ فَإِنَّ الَّذِي أَخْفَى عَنْكَ أَكْثَرَ مِمَّا أَظْهَرَ » .

ويقولُ - أيضًا - كما في « طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ » (٢ / ٤٤) ، وَ « الْمَنْهَجُ الْأَحْمَدُ » (٢ / ٣٧) - : « مِثْلُ أَصْحَابِ الْبِدْعِ مِثْلُ الْعُقَابِ ، يَدْفَنُونَ رُؤُوسَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ فِي التُّرَابِ ، وَيُخْرِجُونَ أَذْنَانَهُمْ ، فَإِذَا تَمَكَّنُوا لَدَغُوا ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْبِدْعِ ؛ هُمْ مَخْفُونُونَ بَيْنَ النَّاسِ ، فَإِذَا تَمَكَّنُوا بَلَّغُوا مَا يَرِيدُونَ » .

بَحْظَرُ التَّكْفِيرِ أَكْمَلُ ١١

وَكُلُّ (عَاقِلٍ) يَعْلَمُ - تَمَامًا - أَنَّ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ فِي غِنًى عَنِ الْمَوَاجِهَةِ الْعَجَلَى الَّتِي قَدْ (يَنْدَفِعُ) الْبَعْضُ تُجَاهَهَا ، أَوْ (يُدْفَعُونَ) نَحْوَهَا ، أَوْ (يَجْزِجُونَ) بِسِلَاسِلِهَا ...
.. وَبَعْدَ هَذَا يَكُونُ التَّأَوُّهُ ، وَالتَّذَمُّ ، وَالْأَسْفُ ... وَلَكِنْ ... لَا تَحِينَ مَنَاصِرُ ١١
إِنَّ هَذِهِ لِأَمَانَةٍ أَضْعَفُهَا فِي غُنًى كُلِّ صَاحِبِ خَيْرَةٍ عَلَى الْأُمَّةِ ، وَكُلِّ مُرِيدِ خَيْرٍ لَهَا ، لِتُظْفِرَ - جَمِيعًا - ثَائِرَةَ نُفُوسِ أَغْمَثِهَا الْحِمَاسَةُ الْفَارِغَةُ ؛ فَازَاحَتَهَا عَنِ الْجَادَةِ ، وَأَبْعَدَتْهَا عَنِ السَّبِيلِ ؛ وَلِنَكُونَ أَعْوَانًا مِنْ أَنْفُسِنَا عَلَى أَنْفُسِنَا ؛ حِفْظًا لِيَبْضَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَحِمَايَةً لِحُوزَةِ الْإِسْلَامِ ؛ مُتَنَائِينَ عَنْ أَنْ نَكُونَ أَسْرَاءَ لِعَوَاطِفِنَا الَّتِي قَدْ تَجَنَّحُ بِنَا ذَاتَ الشَّمَالِ وَذَاتَ الْيَمِينِ ، لِنُدْوسَنَا - بَعْدُ - بِأَظْلَافِهَا ، وَتَنْطَحَنَا بِقُرُونِهَا ...

تَظَلُّ تَتَشَبَّهِ كَيَرًا بَعْدَ كَيْرٍ وَتَتَفَحُّ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِرِ
.. وَإِنِّي لِأَخْشَى أَنْ يَسْتَدِيرَ الزَّمَانُ - أُخْرَى - فَيَكْرَهَ نَفْسَهُ - وَلَكِنْ عَلَى نَسْقٍ آخَرَ - ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ - تَأْدِيَةً ، وَتَرْبِيَةً ، وَرَجْزًا - :
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ .
وَهَذَا السِّيَاقُ الْقُرْآنِيُّ وَالتَّحْذِيرُ الرَّبَّانِيُّ - ذَاتُهُ - اسْتِدَارَةٌ لِلزَّمَانِ قَبْلَهُ ؛ كَمَا قَالَ - عَزَّ شَأْنُهُ - تَنْبِيْهًا ، وَتَغْلِيَةً - :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّهِمْ أَنِ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا يُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَانِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ .

وَقَدْ قِيلَ قَدِيمًا : وَرَاءَ الْأَكْمَةِ مَا وَرَاءَهَا ^(١) ١١ ... فَلُطْفَكَ اللَّهُمَّ .

(١) وَاللَّهُ وَثَنًا - سُبْحَانَهُ - يَقُولُ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَّلَيْنَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

- الأئمة والعلماء -

إِنَّمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَنْهَجُ السَّلَفِيُّ - الْوَاضِعُ الصَّرِيحُ ، الظَّاهِرُ الْأَصِيلُ - عَنِ الْمَنَاهِجِ الْأُخْرَى - وَافِدَةً وَحَادِثَةً - وَجُودَ صِلَةٍ مُتَّجَانِسَةٍ مُتَوَافِقَةٍ بَيْنَ الدُّعَاةِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ ؛ مِنْ جِهَةٍ ، وَبَيْنَ عُلَمَائِهِمُ الْكِبَارِ وَمَشَائِخِهِمُ الْأَجَلَّةِ وَأَثَمَتِهِمُ الْفُهَمَاءِ ؛ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ... فَالْغَايَةُ وَاحِدَةٌ ، وَالْهَدَفُ وَاحِدٌ ، وَالسَّبِيلُ وَاحِدٌ ، وَالْمَنْهَجُ وَاحِدٌ ..

فَهُنَّ يَتَوَاصَلُونَ بِالْعِلْمِ ، وَيَتَأَلَّفُونَ بِالْجِلْمِ ، وَيَتَوَاصَوْنَ بِالْحَقِّ وَالصَّبْرِ ، شِعَارُهُمْ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُجَلِّ كَبِيرَنَا ، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا ، وَيَعْرِفَ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ » ^(١) ، وَدِثَارُهُمْ : « الْبَرَكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ » ^(٢) :

يُشَاوِرُونَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ تَجَرُّبَةٍ ، وَذَوُو نَظَرٍ ذِي أَثَرٍ ...

وَيَمْدَحُونَهُمْ ؛ لِأَنَّ مَعَهُمْ مِنَ الْحَقِّ ، لَا نِفَاقًا أَوْ تَسْتَرًا ..

وَيُطْرَوْنَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ دَلَائِلُ عَلَى الْهُدَى ، لَا إِظْهَارًا لِخِلَافِ الْبُؤَاطِنِ ..

وَيَنْشُرُونَ عِلْمَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ ؛ لَا تَسْلُفًا ، وَلَا تَمَضُّلِحًا ..

هَمُّ مَعَهُمْ عَلَى تَنْجِيحِ مُسْتَقِيمٍ وَصِرَاطِ قَوِيمٍ ؛ لَا أَنَّهُمْ يُؤَافِقُونَهُمْ إِذَا مَالُوا نَحْوَهُمْ ، وَيُخَالِفُونَهُمْ إِذَا كَانُوا عَلَيْهِمْ ؛ يَدَافِعُ الْهَوَى الشَّخْصِيَّ ، وَالرَّأْيَ الذَّائِيَّ ، دُونَ مُطَابَقَةِ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ، أَوْ مُوَافَقَةِ قَاعِدَةِ تَقْدِيمِ الْمَصْلَحَةِ عَلَى الْمَفْسَدَةِ ..

وَمِمَّا قَلَّتْ فِي « التَّحْذِيرِ » (ص ٣٢) - وَأُعِيدَتْ - هُنَا - لِلتَّأْكِيدِ وَالتَّقْرِيرِ :

« إِنَّ الْحَقَّ بِأَهْلِي صُورِهِ ، وَأَجَلِي مَظَاهِيرِهِ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاؤُهُمُ - الَّذِينَ هُمْ عُدُولُ الْأُمَّةِ ، وَأَمْنَاءُ الشَّرِيعَةِ - وَمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ طَرِيقِهِمْ » ^(٣) ؛ عَلَى مَرِّ الْعَصُورِ ، وَكَرِّ الدُّهُورِ .

نُجُومُ سَمَاءِ كُلَّمَا غَارَ كَوَكَبٌ
بَدَأَ كَوَكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ

(١) « صحيح الترغيب » (٩٦) .

(٢) « السلسلة الصحيحة » (١٧٧٨) .

(٣) « الشريعة » (ص ١٤) للأجري .

بخطر التكفير الأئمة والعلماء ١٣

أما ما يَهافتُ عليه « سفهاء الأحلام حُدثاء الألسنان » ^(١) - بعيدًا عن نهج العلماء ،
وخلافًا لسبيل الكبراء - : فهو الباطلُ بأشنعِ صُورِهِ ، والضلالُ بأسوأِ مظاهِرِهِ !!
فالحقُّ الحقيقُ بالقبولِ هو : « مُجَانِبَةُ كُلِّ مَذْهَبٍ لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ » ^(٢) ؛ فهم
القومُ لَا يشقى جليسُهُمْ
والكِبَارُ هُمُ الْكِبَارُ

أقولُ : وَإِذْ قَدْ قَرَّتْ عَيُونُ - مَنْ قَرَّتْ عَيُونُهُ - كذا ! - بكلامِ أئمَّتِنَا وَعُلَمَائِنَا ، بجاءِلا
الإشكالِ - فَقَطْ - في تعليقاتٍ - لا تعقباتٍ ! - على كلامِهِمْ ؛ فَهَلْ (يستطيعُ) ^(٣) قَرِيرُ الْعَيْنِ
هذا - أَوْ ذَاكَ - أَنْ يُغْلِنَ رَأْيَهُ - بصراحةٍ ووضوحٍ - في فتوى لِأُسْتَاذِنَا الْعَلَمَةِ الشَّيْخِ نَاصِرِ
الدينِ الْأَلْبَانِيِّ - حفظه الله - وهو كَبِيرٌ مِنَ الْكِبَرَاءِ - يجِبُ فيها على سؤَالِ مَنْ سَأَلَهُ : « هل يُعَدُّ
تَطْبِيقُ أَنْظِمَةِ الْكُفْرِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ - في بلادِ الْمُسْلِمِينَ - كُفْرًا بَوَاحًا ؟ » ؟
فأجَابَ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - قائلًا :

« هذا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْكَفْرِ الْبَوَاحِ الصَّرِيحِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ فَقَطْ ، وَلِئِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ
التي تَقْتَرِنُ بِالْعَمَلِ ، وَإِلَّا كَانَ كُلُّ مُرْتَكِبٍ لِمُخَالَفَةِ شَرْعِيَّةٍ كَافِرًا كُفْرًا بَوَاحًا ؛ كَالَّذِي يَأْكُلُ الرِّبَا
وَيَتَعَامَلُ بِالرِّبَا ، فَهُوَ قَدْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بِلَا شَكٍّ ، فَلِمَاذَا لَا يَرُدُّ السُّؤَالُ التَّقْلِيدِيُّ - هذا - حَوْلَ
مَنْ يَأْكُلُ الرِّبَا ؛ مِثْلَ مَدِيرِ بَنْكٍ ، أَوْ مُوظَّفٍ فِي بَنْكٍ ، هل هذا يَكْفُرُ ؟ !
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَكْلِ الرِّبَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ - صَغِيرِهَا وَجَلِيلِهَا -

والفرقُ الْحَقِيقِيُّ يَكْمُنُ بَيْنَ مُرْتَكِبِيهَا مِنْ حَيْثُ لَئِنْهُمْ كَفَرُوا كَفَرُوا بَوَاحًا - أَيِ : كُفْرَ
رَدَّةٍ - ، أَوْ لَمْ يَكْفُرُوا كُفْرَ رَدَّةٍ ؛ فَإِذَا تَمَيَّزَ أَحَدُهُمْ بِشَيْءٍ وَقَرَّ فِي نَفْسِهِ ، وَاسْتَقَرَّ فِي قَلْبِهِ : تَمَيَّزَ

(١) هذا وَصَفُ النَّبِيِّ ﷺ لِلخَوَارِجِ ؛ فِيمَا رَوَاهُ الْإِمَامَانِ الْبُخَارِيُّ (٣٦١١) ، وَمُسْلِمٌ (١٠٦٦) عَنْ عَلِيٍّ -

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

(٢) « الشريعة » (ص ١٤) لِلْأَنْجَرِيِّ .

(٣) فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ - وَلَا أَطْلَقَهُ فاعِلًا ! - وَأَرَجُو أَنْ يَفْعَلَ ! - ، فَيَحَقُّ أَنْ يَقَالَ فِيهِ :

مَبْتَرِزٌ بَيْنَ جَمَالِهَا وَفِعَالِهَا فَإِذَا الْمَلَاةُ بِالْقَبَاحَةِ لَا تَقِي
حَلَفْتُ لَنَا أَنْ لَا نَخُونُ عَهْدَنَا فَكَيْفَ حَلَفْتُ لَنَا أَنْ لَا تَقِي

بذلك عن غيره من أولئك المشاركين له في المعصية للرب تبارك وتعالى ، وهذا هو الاعتقاد ، فمن استحلّ الرِّبَا قلبًا وقالبًا فهو كافر مرتد عن دينه ، وقس على ذلك كل المعاصي ؛ ومنها المعصية التي وردت في السؤال - وهي : الحكم بغير ما أنزل الله - ؛ فمن كان يحكم بغير ما أنزل الله - ليس فقط من الحكام الرؤوس - بل والذين أيضًا تحت أيديهم من القضاة والموظفين ؛ كمدير البنك ومن دونهم - فكلهم يشتركون في ارتكاب إثم الرِّبَا ، لكن ؛ هل يكفرون ؟ الجواب : من استحلّ فعله بقلبه ^(١) فهو كافر ، كذلك نقول في رئيس الدولة الذي يحكم بالقوانين الوضعيّة - ومن دونه بمن ينقذها - كل ذلك إثم ومخالفة صريحة للشرع ، لكن هل هو كفر بواح وصريح ، الجواب - مرة أخرى - : كل من استحل من هؤلاء الأفراد - الرئيس إلى أصغر مرءوس - هذا الحكم بغير ما أنزل الله : فهو المرتد عن دينه ^(٢) .

ولأستاذنا الوالد الشيخ محمد شقرة كلمة راقية في الموضوع نفسه - وهو من أفاضل مشايخنا - حقًا - في رسالته « مسائل عقديّة ظلّت زمانًا خفيّة » (ص ٧٧ - ٨٠) يقول فيها : « ومن أضح النصوص ، وأشدّها ، وأخوفها بما نطقت وصرحت به ؛ من الكفر ، والظلم ، والفسق ، آيات سورة المائدة [ومن لم يحكم بما أنزل الله . . .] التي تمارى فيها السابقون واللاحقون بباطل وحق ، ويعلم وجهل ، وباستكبار وتواضع ، ولا زال التمارى فيها دائرة رحاه ، حتّى لكان الأيدي عجزت وكلّت عن الإمساك ببعضها .

وكل آية منها خفيت بوصف لم يحسن عند من يقفون عند ظواهر النصوص إلّا أن يحكموا بها حكمت به تلكم الظواهر ، وهذا عندهم ينسحب على ما جاء منها في الكتاب والسنة ، ولم يفرقوا - كما أشلفنا - بين المسميات الشرعيّة وبين المسميات التي ظلّت دلالة الألفاظ العربيّة قاصرة عليها وحدها ، ولو كان منهم نصف علميّة ، وجس يهدي إلى الحق والصواب - بما استحفظوا من معان دلّت عليها الكلمات العربيّة - لما تردّدوا في الوقوف عند ما قال في هذه الآيات الجليلات المحكمات : شيخ المفسرين ، وإمام المتأولين ، الإمام أبو جعفر الطبري ، وكفّوا أنفسهم خطيئات الجهل ، والقول بشنع التأويل ، ورضوا بما لا يكون الحق إلّا به .

(١) وانظر ما سيأتي (ص ٤٢ - ٤٣) في بيان ضابط الاستحلال .

(٢) « مجموع فتاوى الألباني » (١٥٤١ - قسم العقيدة : رقم ١١ - الأصل) .

فماذا قال ؟

قال - رحمه الله تعالى - :

« آيات المائدة الثلاث - ليس في أهل الإسلام منها شيء ، ذلكم أن اسم الإشارة في قوله : ﴿ فأولئك هم الكافرون ﴾ ، ﴿ الظالمون ﴾ ، ﴿ الفاسقون ﴾ يشير إلى الذين أنكروا وجحدوا ما في التوراة ، فوصفهم الله بالحال التي هم عليها ، يؤيده قوله - تعالى - : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... ﴾ الآيات ، ثم لم يقبلوا حكم الله ، فكفروا بالكتاب كله ، المنزّل على رسوله .

ثم إن هذه الآيات نزلت حين سأل النبي ﷺ ابني صوريا عن آية الرجم ؟ فأثكروها ، ففضحها عبد الله بن سلام ، وعرف النبي ﷺ بها ^(١) .

ومعلوم أن العبرة ليس بخصوص السبب ، بل بعموم اللفظ - وهذه قاعدة معلومة - ؛ فكل من صنع صنيع هذين اليهوديين ، فهو مثلهما ^(٢) ، أخذ نفسه بمؤثمة ، لا تدرك لها غاية ، ولا يُعرف لشرها نهاية ، ولا تَضَعُ رأس صاحبها إلا على حفير جهنم ، وهذا ما قاله ابن مسعود - رضي الله عنه - في هذه الآيات الثلاث : « هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والنصارى ، معتقداً ذلك ومُستحلّه » .

وزيد هذا توضيحاً وبياناً قول ابن عباس رضي الله عنهما : « كفرٌ دون كفر ، وفسقٌ دون فسق ، وظلمٌ دون ظلم » .

ويجري على نسق الصحابة في هذا الفهم الدقيق التابعون ؛ وعلى رأسهم التابعي الكبير طاوس - رحمه الله تعالى - ، فيقول : « ليس بكفر ينقل عن الملة ؛ لكنه كفرٌ دون كفر » . نخلص من هذا إلى أن الحكم على أمراء هذه الأمة ، هو الحكم نفسه على أمراء غيرها ^(٣) ، وأن الفريقين يستويان في الكفر بالثكران والجنود ، على نحو ما كان من هؤلاء الأخبار ، الذين جحدوا ما أنزل الله في التوراة والإنجيل والقرآن .

أما غير الجاحدين من أمراء هذه الأمة فهم على ما ذكرنا من مثل معنى قوله - عليه

(١) لم أخرج الأحاديث الواردة في نقول من نقلت عنهم ، مكتفياً بشرط الصحة والجرأت - عندي - .

وأنا الأحاديث التي أوردتها - أنا - فقد عزوتها إلى كتب شيخنا وتلاميذه - حنب - للاختصار .

(٢) قارن ما سيأتي (ص ٧٥ - ٧٧) من كلام الإمام ابن كثير .

السلام - : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » ، فكفرهم كفرُ معصية ، لا كفرٌ مخرجٌ من الملة ، كما ذهبَ إليه ابنُ عباسٍ وغيرُهُ - رضوانُ الله عليهم جميعًا - .

ولا أخسبني بحاجة إلى القول : إن الصحابة - رضوانُ الله عليهم - أشدُّ حرصًا من سائرِ قرونِ هذه الأمة على دينهم ، وأنهم - وقد تلقوا الوحيَ غضًا عن رسولِ الله ﷺ - أعلمُ بما يقولونَ مَنَّا ، وأقومُ على الصراطِ الذي عنه جِذنا ، وألزمُ للمحبة التي ما فتئنا نشرُدُّ عنها ، وهم - رضوانُ الله عليهم - الأسوة الماثلة في عينِ التاريخ ، والقُدوة الوضيئة التي وضعها الله قياسًا لأهلِ القرون ، والعلامة الفارقة على مشارفِ الزَّمن ؛ يُفَرِّقُ بها بينَ الحقِّ وبينَ الباطلِ ، وبينَ الصوابِ وبينَ الخطأ ، وبينَ الاستقامة وبينَ العوج .

بيدَ أنَّ رُكونَ الأمراء المسلمين الذين لم يُتَكَرَّوا ولم يُمَجِّدوا ، إلى أنهم - وإن عُدُّوا وطالَ أمدُ عذابهم - ناجونَ من النار ، وخارجونَ منها : لا يُغْفِيهم من شرِّ ما صنعوا ، وسوءِ ما قدَّمَت أيديهم .

وعذابهم إنَّما يكونُ بأوزارهم ، وأوزارٍ أخرى مَعَ أوزارهم ، تُحْمَلُها وهم مختارون ؛ وقد يُخَفَّفُ عنهم العذابُ بأوزارهم هذه ، إن حُمِّلُوا وَهُمْ لها كارهون ، إذ الإكراهُ إمَّا أن يكونَ عامًّا لا يندُ عنه فردٌ من خاصَّةِ الأمة ولا من عامَّتِها ، وإمَّا أن يكونَ خاصًّا ، يُعَذَّرُ به مَنْ يَقَعُ عليه وحده دونَ سائرِ النَّاسِ « (١) » .

قلتُ : فهل ثَمَّتَ فَرْقٌ بينَ كلامِ العلماء الكبارِ (٢) ، وكلامِ أبنائهم من طُلَّابِ العلم ؛ الذين يتمسكونُ بِغَزَرِهِمْ ، ولا يُخَالِفُونَ حُكْمَهُمْ ، ولا يُناقِضُونَ قَوْلَهُمْ . . . لأنهم أعلمُ ، وأتقى ، وأبعدُ عن الهوى ، وأدنى إلى الحقِّ . . .

فادِّعَاءُ المغايرة بينَ قولِ هؤلاء ، وكلامِ أولئك : نَضَبٌ لخلافٍ مزعوم ، ووَضْعٌ لحكمٍ موهوم مخروم . . .

وَيُقَالُ لِلْمُدَّعِي :

نَزَلُوا بِمَكَّةَ فِي قَبَائِلِ هَاشِمٍ وَنَزَلْتَ بِالْبَطْحَاءِ أَبَعَدَ مَنْزِلِ

وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ . . .

(١) وانظر كتابه - حفظه الله - « مجتمعتنا المعاصر بين الإيمان الحائر والتكفير الجائر » (ص ٢٩ - ٣٤ - المطبوع

سنة ١٤١١ هـ) ؛ فقيه مزيدٌ فائدة .

(٢) وانظر ما سيأتي (ص ٤٢ و ٥٧ - ٥٩) من كلام الشيخ ابن باز ، و (ص ٦١ - ٦٣) من كلام الشيخ ابن عُثيمين .

- الخوارج -

ليس الخوارج - فقط - هم الذين كفروا بالكبيرة ، وخَرَجوا على الحاكم المسلم - وإن كان هذا هو أصلهم الأول - ، بل « يشملُ اسمُ الخوارج كُلَّ مَنْ أَخَذَ بِأَصُولِهِمْ ، وَسَلَكَ سَبِيلَهُمْ ؛ كَجَمَاعَاتِ التَّكْفِيرِ وَالْهَجْرَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ ، وَنَحْوِهِمْ » ^(١) « يَمُنُّ نَائِرُ بِهِمْ ، أَوْ اغْتَرَّ بِشَيْءٍ مِنْ شِقَاقِهِمْ ... »

ولكن كان سؤال ما - فيه أدنى شيء - ومُجِبَّةٌ إِلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ - رضي الله تعالى عنها - : جَعَلَهَا تَشْكُ فِي السَّائِلَةِ أَنَّهَا مِنَ الْخَوَارِجِ ! فَكَيْفَ بِمَنْ يَكُونُ ذَابَّةُ اللَّهِ بِأَفْكَارِهِمْ ، وَتَزْدِيدُ قَالَتِهِمْ !؟

ففي « الصحيحين » عن مُعَاذَةَ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - : مَا بَالُ الْخَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ !؟

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَحَرُّورِيَّةٌ أَنْتِ !؟

قَالَتْ : لَسْتُ بِحَرُّورِيَّةٍ ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ !

فَقَالَتْ : كَانَ يُصَيِّبُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَوَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا تُؤَمِّرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ .

قَالَ الْعَلَمَةُ الْمُحَدِّثُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ^(٢) - فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى « سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ » (١ / ٢٣٥) :

« وَأَمَرُ الْخَائِضِ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَتَرْكُ أَمْرِهَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ : إِنَّهَا هِيَ تَعَبُّدٌ ضَرَفٌ ، لَا يُتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ حُكْمَتِهِ ؛ فَإِنْ أَذْرَكْنَاهَا فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَالْأَمْرُ عَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ ، وَكَذَلِكَ الشَّأْنُ فِي جَمِيعِ أُمُورِ الشَّرِيعَةِ ، لَا كَمَا يَفْعَلُ الْخَوَارِجُ ، وَلَا كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعَصْرِ :

(١) « الخوارج : أولُ الفِرَقِ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ » (ص ٢٨) لِلْأَخِ الدُّكْتُورِ نَاصِرِ الْعَقْلِ - وَفَقَهُ اللَّهِ - .

(٢) انْظُرْ تَرْجُمَتِي لِلشَّيْخِ الْعَلَمَةِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِتَوْشِعٍ فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِي عَلَى « الْبَاعِثِ الْحَثِيثِ »

(١ / ٢٧ - ٣٧) ؛ فَفِيهَا بَيَانُ بَعْضِ فُضَائِلِهِ ، وَذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ مَاتَرِيهِ ، وَانْظُرْ مَا سَيَأْتِي - بَعْدُ - (ص ٩٩) .

يُرِيدُونَ أَنْ يُحْكَمُوا عَقُولَهُمْ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤْنِ الدِّينِ ؛ فَمَا قَبِلْتُهُ قَبِلُوهُ ، وَمَا عَجَزْتُ عَنْ فَهْمِهِ وَإِدْرَاكِهِ أَتَكْرَهُهُ وَأَعْرِضُوا عَنْهُ ، وَشَاعَتْ هَذِهِ الْآرَاءُ الْمُتَكَرِّرَةُ بَيْنَ النَّاسِ - وَخَاصَّةً الْمُتَعَلِّمِينَ مِنْهُمْ - ، حَتَّى لَيْكَادُ أَكْثَرُهُمْ يُعْرِضُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، وَيُنْكِرُ أَكْثَرَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ فِي الْمَعَامَلَاتِ ؛ أَتَبَاعًا لِلْهَوَى ! وَيَزْعُمُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ مَا يُسَمُّونَهُ رُوحَ الشَّرِيعِ ! أَوْ حِكْمَةَ التَّشْرِيعِ ! وَإِنَّهُ لَيُخْشَى عَلَى مَنْ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ الرَّدِيءُ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ مِنْ سَاحَةِ الْإِسْلَامِ الْمُنِيرَةِ إِلَى ظُلَامِ الْكُفْرِ وَالرَّعْدَةِ ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَنَسْأَلُهُ أَنْ يَعِصَمَنَا بِاتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِهْتِدَاءِ بِهَذِهِمَا .

أَقُولُ : فَلَا يُقَالُ : إِمَّا خَارِجِيٌّ ، وَإِلَّا فَلَا !! بَلْ إِنَّ هُنَاكَ بَعْضًا مِنْ « الظُّوَاهِرِ ، وَالشَّمَاتِ ، وَالتَّرَعَاتِ » ؛ الَّتِي تُشَبِّهُ سِمَاتِ الْخَوَارِجِ وَتَزَعَاتِهِمْ ، أَوْ هِيَ مِنْهَا أَحْيَانًا ... وَهَذِهِ الشَّمَاتُ وَالتَّرَعَاتُ - مَعَ الْأَسْفِ - بَدَأَتْ تَتَجَلَّى بَيْنَ طَوَائِفَ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ ، وَبِأَشْكَالٍ وَمَظَاهِرٍ مُخْتَلِفَةٍ ، مِنْ : جَمَاعَاتٍ ، وَأَفْرَادٍ ، وَدَعَوَاتٍ ، وَحَرَكَاتٍ ، وَاتِّجَاهَاتٍ ، وَشُعَارَاتٍ ، وَمَنَاهِجٍ ، وَأَسَالِيبٍ ، وَمَوَاقِفَ ، وَتَصَرُّفَاتٍ ، وَتَزَعَاتٍ قُرْدِيَّةٍ وَجَمَاعِيَّةٍ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورٍ تُثَلِّزُ بِخَطَرٍ ، وَتُثْبِتُ عَنْ بَدَايَاتِ ظُهُورِ الْبُذُورِ الْعَقْدِيَّةِ ، وَالْفِكْرِيَّةِ ، وَالسُّلُوكِيَّةِ لِلْخَوَارِجِ .

وَمَا يَزِيدُ الْأَمْرَ خَطَرَةً ؛ أَنْ بَعْضَهَا بَدَأَ يَنْشَأُ فِي ثَنَائِهَا الدَّعَوَاتِ الْإِسْلَامِيَّةَ الْمَعَاصِرَةَ ، كَالْتَكْفِيرِ وَالْمُهْجَرَةِ ، وَالتَّوَقُّفِ وَالتَّبَيُّنِ - وَنَحْوِهَا - ؛ فَمَا جَعَلَ هَذِهِ التَّرَعَاتُ تُشَكِّلُ خَطَرًا وَحَرَجًا يَسْتَدْعِي ضَرُورَةَ النَّصِيحِ ، وَالْعِلَاجِ الْعَاجِلِ مِنْ قِبَلِ الْعُلَمَاءِ وَطُلَّابِ الْعِلْمِ ، قَبْلَ أَنْ تَعُمَّ الْبَلَوَى ، وَتُصْبِحَ ذَرِيعَةً لِلْفِتَنِ وَمُسْقَرِيهَا ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ ^(١) .

وَيُلْحَقُ بِهَؤُلَاءِ : « مَنْ ظَهَرَتْ فِيهِ سِمَةٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ سِمَاتِ الْخَوَارِجِ وَخِصَالِهِمْ ؛ مِنْ عَقِيدَةٍ ، أَوْ حُكْمٍ ، أَوْ مَوْقِفٍ ، أَوْ مَنَهِجٍ ، أَوْ شُعَارٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، بِحَيْثُ لَمْ تَتَوَقَّرِ الشُّرُوطُ الَّتِي تَجْعَلُ الْبَاحِثَ يَغْدُهَا مِنَ الْخَوَارِجِ الْخَالِصَةِ ؛ كَأَهْلِ التَّوَقُّفِ وَالتَّبَيُّنِ ، وَبَغْضِ التَّرَعَاتِ وَالظُّوَاهِرِ الْمُشَابِهَةِ .

وهذا الصنف يكثر بين الأفراد ، والجماعات ، على شكل ظواهر وتوجهات وتيارات وشعارات ومواقف لم تتبلور بعد ، وإذا لم تُعالج وتصحح فقد تنشأ عنها أصول الخوارج^(١) ؛ كما حصل من جماعات التكفير ، والهجرة ، والتبيين .

وتنتشر هذه الظواهر بشكل أكبر بين فئتين :

الأولى : فئة من الشباب حداثاء الأسنان ، قليلي العلم والتجربة .

والثانية : أصناف من المثقفين والدعاة من ذوي التدين والغيرة - مع قلة الفقهاء الشرعيين - ، بخاصة ذوي التخصصات العلمية والأدبية (غير الشرعية) الذين صار منهم من يتصدّر للدعوة^(٢) .

وأهم هذه السمات والظواهر - على كثرتها - هي^(٣) :

١ - تصدّر حداثاء الأسنان ، وسفهاء الأحلام - أحياناً - لأمر الدعوة إلى الله ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ؛ بلا علم ، ولا فقه ، ولا تجربة ، ولا رجوع إلى العلماء وأهل الفقه والتجربة .

٢ - هيمنة نزعة الخروج على أذهان بعض الناس ، وكثرة الثروة بها ، وإطلاق الأحكام فيها ، في حين أنهم ليسوا من أهل الحل والعقد ، ولا من الراسخين في العلم الذين يغنيهم الأمر شرعاً .

٣ - شيوع ظاهرة التكفير والتبديد ؛ بلا ضوابط شرعية ، ولا فقه ، ولا تثبت ، بما في ذلك الأحكام على الأشخاص والجماعات والهيئات والأنظمة وغيرها ، والتكفير باللوازم .

٤ - التسرع في إصدار الأحكام والمواقف بمجرد الشائعات ، والقرائن ، والظنون ، أو اللوازم .

(١) فالخنيئة من (الاتهام) بالخوارج خشية قائمة على زلولة الفكر ، واضطراب النهج ... ولكن ؛ ما بال الذي يخشى هذا (الاتهام) ويجاوز منه : يسارع - بلا خنبة - في اتهام مخالفين بالإرجاء المعصري ، والعقد البذهي^{١٩}

(٢) المرجع السابق (ص ١٢١ - ١٢٢) .

(٣) وهي ملخصة - جميعها - من المرجع السابق (ص ١٤٦ - ١٥٠) .

وأغلب ما يحدث بين أبناء الأمة الآن من نزاعاتٍ وخصوماتٍ هو من هذا الباب . . .
٥ - الحكم على القلوب ، وأنها المنيآت ، وتصيّد الرّلات ، وغمطُ المخالفين حقّهم ، أو
يجخذ الحقّ الذي معهم .

٦ - كثرة الخصومات والجدل والمراء في الدين ، مع قلّة العمل الإيجابي المُثير ^(١) ، مع
التعالم والتعالي والغرور ، واحتقار الآخرين من العلماء ومَن دوتهم .

٧ - الخطأ والجهل في منهج الاستدلال ، ومنه الاستدلال بالخصوص على غير ما تدلّ
عليه ، وعلى غير قواعد شرعية ، وإنزال التّصوص على غير ما تدلّ عليه ، والجهل بفهم السلف
وتفسيرهم للأدلة ، وعدم مراعاة قواعد الاستدلال ؛ من حيث : العموم والخصوص ،
أو الإطلاق والتقييد ، والنسخ ، ونحو ذلك ، وعدم اعتبار قواعد المصالح والمفاسد . . . ونحو
ذلك .

٨ - الجهل بالعلوم الشرعية ، وقلة الفقه في الدين ، والتقصير في طلب العلم الشرعي* .

٩ - أخذ العلم الشرعي* على غير أصوله الشرعية ، وبغير نهج سليم .

١٠ - أخذ العلم عن غير العلماء ، وتلقّيه عن الصّغار والمُتقّفين والمُفكرين ، الذين هم في
العلم الشرعي* من فصيلة العوام* .

١١ - سوء الأدب مع العلماء والمشايع وطلّاب العلم الشرعي* ، ويتمثل ذلك : بلَمزهم
واستنقاصهم أحياناً ، وبإشاعة ما بُسِيء إليهم ، ويُنقص اعتبارهم عند الآخرين ، ويشحن
قلوب النَّاس والشباب والعوام عليهم ، والجراة على الطّعن فيهم والتشهير بهم .

(١) قال الإمام ابنُ حزم الأندلسي في « الفضل » (٥ / ٩٨) :

« فاعلموا - رحمكم الله - أنّ جميع فرق الضلالة لم يُجِر الله تعالى قط على أيديهم خيراً ، ولا فتح من بلاد الكفر
قربة ، ولا رفع للإسلام راية ، وما زالوا يسمون في قلب نظام المسلمين ، ويفرقون كلمة المؤمنين ، ويسلّون السيف على
أهل الدين ، ويسعون في الأرض مفسدين » .
ورحم الله من قاله :

وَمُتَّسِلَاتِ الْعَزَمَاتِ يَنْتَوِي عُمْرُهُ حَيَرَانٌ لَا ظَنَرٌ وَلَا إِخْفَاقٌ

١٢ - سوءُ الأدبِ والجفاء - تدبُّنا - مع مَنْ يَجِبُ أو ينبغي احترامهم وتوقيرهم ؛ كالوالدين ، والإخوة ، وكبارِ السنِّ ، والمُعلِّمين ، والجيران ، والزملاء ، وأهلِ الاعتبارِ من الأمراء والولاة وذوي الهيئات والمسؤولين .

١٣ - سرعة الاستجابة للفتنِ ، والتصرفاتِ الغوغائية ، والجمهرية ، والتداعي عند كلِّ صيحة ؛ دونَ الرجوعِ لأهلِ العلم والحلم والفقه والرأي ، إلّا مَنْ يُوافقُ هواهم .

١٤ - استباحة البدع والوسائلِ المريبة في سبيلِ تحقيقِ الهدفِ .

١٥ - الولاء والبراء على الأهواء والرغبات ، وما يُوافقُ المواقفَ ^(١) ، لا على الدليلِ

والسنة .

١٦ - الخوضُ في المسائلِ الكبرى ، والقضايا الخطيرة ، ومصالح الأمة العظمى التي لا يَبْتَ فيها إلا العلماءُ المعتبرون ، والرّاسخون ، وأهلُ الحلِّ والعقدِ في الأمة ، مثلُ تكفيرِ الأعيانِ والهيئاتِ ، والخوضِ في البيعة والخروجِ ، ونحو ذلك .

١٧ - غرسُ الغِلِّ ، وشحنُ قلوبِ الناسِ على المخالفين ، ومن ذلك شحنُ قلوبِ الصّغارِ والنساءِ والعمومِ والغوغاءِ الذينَ ليسَ لهم حلٌّ ولا عقدٌ ؛ مما يُفسدُ ذاتَ التَّيْنِ ، ويفتحُ بابَ الغوغائيةِ والفتنِ التي تُفسدُ الدينَ ، وتُهْلِكُ الحرثَ والنسلَ .

١٨ - إهمالُ جانبِ المناصحة لولاةِ الأمورِ ، والتَّخْذِيلُ عن ذلك ، وتخطئة من يفعلهُ .

١٩ - إدمانُ الكلامِ والثروة في ما لا شأنَ للعامة فيه من السياسة والمظالم والأثرة ، ونحو ذلك ممّا أمَرَ الرسولُ ﷺ بالصبرِ عليه ، ومما لا يُمكنُ معالجتهُ إلّا مع ذوي الشأنِ وأهلِ الحلِّ والعقدِ في الأمة من العلماء والولاة ، وأهلِ الرأي والمشورة .

٢٠ - استحلالُ الغيبة باسم (مصلحة الدعوة) ، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،

ومن أعظم ذلك غيبة العلماء والولاة ، أو المخالفين من أهلِ الخير والاستقامة .

٢١ - تصيّدُ زلاتِ العلماءِ وطلّابِ العلم والصالحين وإشهارها ، والسكوتُ عن أخطاء

أهلِ الفسق والفجور والزندقة وإغفالها .

(١) قارنْ بكتابي « رؤية واقعية في المناهج الدعوية » (ص ٤٥ - ٥١) .

٢٢ - ضَيْقُ الْعَطَنِ ، وَقَلَّةُ الصَّبْرِ ، واستعجالُ النتائجِ في أمرِ الدعوةِ وغيرها ، مما يبعثُ روحَ اليأسِ والتشاؤمِ والتصرفاتِ المشتتة .

٢٣ - ضَعْفُ الْحِكْمَةِ وَقَلَّةُ التَّجَارِبِ ، مما يجعلُ البعضَ يقعونَ في أخطاءٍ وقعَ فيها السابقونَ مِن أمثالهم ! فلم يستفيدوا مِنَ الْعِبَرِ والدُّرُوسِ ؛ فَإِنَّ السَّعِيدَ مَنْ وَعُظَ بِغَيْرِهِ .

٢٤ - نزعةُ العُنفِ واستعمالُ القُوَّةِ ، بما في ذلك اللجوءُ إلى الأعمالِ غيرِ المشروعةِ في سبيلِ النِّكَايَةِ بالمخالفِ ؛ كَالْوِشَايَةِ ، والاستعدادِ ، والبهتانِ ، والمقاطعةِ ، وقد يَصِلُ الأمرُ عندَ بعضهم إلى الضربِ والإضرارِ المباشرِ .

٢٥ - الإخلالُ بمفهومِ الأمرِ المعروفِ ، والنهي عن المنكرِ ، وأساليبه ، أو سلوكُ منهجِ المعتزلةِ والخوارجِ وأهلِ الأهواءِ في ذلك .

... وفي الجملة ؛ فَإِنَّ هذه الظواهرَ إِنَّمَا تُوجَدُ عندَ القليلِ ^(١) من أبناءِ الأُمَّةِ ، وليست في بَلَدٍ واحدٍ ، ولا في طائفةٍ أو جماعةٍ دونَ أُخرى ، لكنها قد تكثرُ في جماعةٍ أو طائفةٍ أو بَلَدٍ ، وتقلُّ في آخرٍ ، بل ربَّما يكونُ شيءٌ منها في طوائفٍ تدَّعي السُّلُفِيَّةَ ^(٢) ، وأُخرى تدَّعي السُّنَّةَ والجماعةَ ^(٣) ، وثالثةٌ تنتمي إلى فرقٍ هالكةٍ ؛ كالرافضةِ ، والخوارجِ ، والمعتزلةِ ، والصوفيةِ ، وأهلِ الكلامِ ، ورابعةٌ تنتمي إلى جماعاتٍ مُحدثَةٍ وشعاراتٍ ... ١. هـ

والخلاصةُ أَنَّ الخوارجَ - وَشِبْهَهُمُ المتأثرونَ بأرائهم ! - فرقةٌ « تميَّزَت عن سائرِ الفِرَقِ بِالْعُلُوِّ والإفراطِ والشطَطِ والتنطُّعِ ، كما تميَّزَت في منهجِها الحركيُّ بالاندفاعِ والتهوُّرِ والثوريةِ العمياءِ ، والقابليةِ السريعةِ للتمزُّقِ والاشتعالِ .

فالجَلَاةُ طُبْعُهُمْ ^(٣) ، وَضَيْقُ الْأَفْقِ سَمْتُهُمْ ، ما خَيَّرُوا بين أمرينِ إِلَّا اختاروا أَعْسَرَهُمَا ،

(١) هَدَاهُمُ اللَّهُ ، وَلَا كُفِّرْهُمْ !

(٢) وَلَقَدْ عَابَتْهُمْ ، وَرَأَيْنَاهُمْ ، وَاعْتَرَزْنَا بِظُؤَامِهِمْ ، ثُمَّ .. اكَتَوْنَا بَنِيَّائِهِمْ ، وَلَكَيْفَ نَجْعَلُ بَعْضَهُمُ الْآخَرِينَ .

(٣) وَلَقَدْ صَحَّ فِي السُّنَّةِ - دليلاً على هذا الوَضْفِ ، وما هو أعظمُ منه - قولُ النبي ﷺ : « الخوارجُ كِلَابٌ

النَّارِ » ^(١) ، وفي « فيضِ القديرِ » (٣ / ٥٠٩) - لِلْمُنَاوِي - شَرْحاً لهذا الحديثِ :

« (الخوارجُ) الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَتَى كِبْرَةَ فَهُوَ كَافِرٌ غُلْدٌ فِي النَّارِ أَبَدًا (كِلَابٌ) أَهْلُ (النَّارِ) ؛ هُمْ قَوْمٌ =

(١) « ظِلَالُ الْجَنَّةِ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ السُّنَّةِ » (٩٠٤) لَشَيْخِنا العَلَمَةِ الْأَكْبَانِي - حَفَظَهُ اللَّهُ - ، و « مسند ابن أبي أوفى » (٣٩)

و (٤٠) لابنِ سَاعِدٍ ، بِتَحْقِيقِ الْأَخِي الشَّيْخِ سَعْدِ الْحَمِيدِ - وَفَقَهُ اللَّهُ - .

وما رَأَوْا طريقَيْنِ إِلَّا سَلَكَوا أَشَقَّهُمَا ، وما صادفوا احتمالَيْنِ إِلَّا انحازوا لأبعدِهِمَا ^(١) .
أقولُ : فانظر - أخي المسلم - أَيْنَ أَنْتَ مِنْ هذه السَّهَاتِ وَالتَّرَعَاتِ ^(٢) !!
وانظر موقِعَكَ بَيْنَهَا !!

وانظر مِقْدَارَ تَأَثُّرِكَ - سَلْبًا أَوْ إيجابًا - بها !!
وإِيَّاكَ - وإِيَّايَ - من الحَمَلِ العاطِلِ ، والتَّأْوِيلِ الباطِلِ ..
وإِيَّاكَ - وإِيَّايَ - والمُكَايَرَةِ للذَّاتِ ، والمُخَادَعَةِ للنَفْسِ ...
وإِيَّاكَ - وإِيَّايَ - من الوسائسِ الشَّيطَانِيَّةِ ، و (الوشائسِ) الحَزْبِيَّةِ والفِكْرِيَّةِ ...
وعَلَيْكَ - أخي - أَنْ تَكُونَ الحَكَمَ على نَفْسِكَ ، قَبْلَ أَنْ تُثَوِّى بِرَمْسِكَ ...
عليكَ - أخي - أَنْ تَسْعَدَ بِمَنْ يُنَاصِحُكَ ، وَأَنْ تَسْخَطَ مِمَّنْ يُهْلِكُكَ ...
عليكَ - أخي - بالعلمِ وَأَهْلِهِ ، ودُعَايِهِ وَحَمَلَتِهِ ...
... واللهُ - سبحانه - يقولُ : ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ ﴾ ؛
سواءً في الدنيا ، أم ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ ..
وهو - عَزَّ وَجَلَّ - الهادي وَالتَّائِصِرُ .

= ﴿ ضَلَّ سَعِيهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُوَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ؛ وذلك لأنَّهم ذَابُوا وَنَضَبُوا في العبادة ، وفي قلوبِهِمْ
زَنْجٌ ، فَمَرَقُوا من الدِّينِ بِإِغْوَاءِ شَيْطَانِهِمْ ، حَتَّى كَفَرُوا بِالْمُؤْمِنِينَ بِذَنْبٍ وَاحِدٍ ، وتأَوَّلُوا التَّزْيِيلَ على غَيْرِ وَجْهِهِ ، فَخَذَلُوا بَعْدَ
مَا أُثْبِتُوا ، حَتَّى صَارُوا كِلَابَ النَّارِ ، فالْمُؤْمِنُ يَسْتَرْ وَيَرْحُمُ وَيَرْجُو المَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ ، وَالْمُفْسِدُ الخَارِجِيُّ يَهْجُرُ وَيَمَيِّزُ وَيَقْنَطُ .
وهذه أخلاقُ الكِلَابِ وَأَفْعَالُهُمْ ؛ فَلَمَّا كَلَبُوا ^(٣) على عِبَادِ اللَّهِ ، ونظروا لهم بِعَيْنِ التَّقْصِي وَالْعَدَاوَةِ ، ودخلوا النَّارَ ،
صاروا في هَيْئَةِ أَصْلَاحِهِمْ كِلَابًا ، كما كانوا على أَهْلِ السِّتْرِ في الدُّنْيَا كِلَابًا ؛ بالمعنى المذكورِ .
قُلْتُ : وَيَقْدِرُ الانْحِرَافُ إِلَيْهِمْ ، وَالانْجِرَافُ نَحْوَ مَذْهَبِهِمْ وَيَدْعَتِهِمْ : يَكُونُ هذا الوصفُ النَّبَوِيُّ مُتَحَقِّقًا
فِيهِمْ ، وَمُؤَاقِفًا مَنْ جَرَى على نَسَقِهِمْ ..

(١) « ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي » (١ / ٢٨٩) .

(٢) وانظر « التمهيد » (٢٣ / ٣٢٠) لابن عبد البر .

(١) ولا يكونُ هذا (الكَلْبُ) إِلَّا فِيمَنْ أَصَابَهُ (شعائرُ) القَيْظِ ، وَوَقَّصَتْهُ (نَحْيُ) الحِفْدِ !!

وَمَعَ هذا كُلُّهُ ؛ فقد أَلَفَ الإمامُ عَمَدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ الْمَرْزُوقِ التَّوْفِيُّ سَنَةَ - (٣٠٩ هـ) - كِتَابًا سَمَّاهُ : « تَفْضِيلُ الْكِلَابِ عَلَى كَثِيرٍ

مِمَّنْ لَبَسَ الشَّيْبَ (*) » ، وهذا حَقٌّ وَصَوَابٌ ...

(*) وهو مطبوعٌ منذ عشرات السنين .

- المُرَجَّةُ -

روى الخلال في « السنة » (٩٥٩) و (٩٦٠) و (٩٦١) ، والأجزي في « الشريعة » (٣٤٠) عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - أنه سُئل عن المُرَجَّةِ؟ فقال : « مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ ! » . وروى اللالكائي في « السنة » (١٨٣٧) ، والأجزي في « الشريعة » (٣٤٢) عن الإمام وكيع بن الجراح الرُّوَاسِي ، أنه قال : « أَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، وَالْمُرَجَّةُ يَقُولُونَ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ ! وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ : الْإِيمَانُ : الْمَعْرِفَةُ » .

وقال الإمام الأجزي (١ / ٣١٢) بعد روايته هذه الآثار - وغيرها - :

« اخذوا - رحمكم الله - قول من يقول : إِنَّ إِيْمَانَهُ كَلِمَاتُ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ! وَمَنْ يَقُولُ : أَنَا مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ ! و : أَنَا مُؤْمِنٌ مُكْتَمَلُ الْإِيمَانِ ! هَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ » .

وقال الإمام التبرهاري في كتابه البديع « شرح السنة » (ص ١٣٢) : « وَمَنْ قَالَ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ؛ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِرْجَاءِ كُلِّهِ ، أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ » .

وفي « المختار في أصول السنة » (ص ٨٩) لابن البناء ، أَنَّ الإمام أحمد سُئل عَمَّنْ قَالَ : الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ؟ فَقَالَ : « هَذَا بَرِيءٌ مِنَ الْإِرْجَاءِ » .

وَأَمَّا كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ الْمُرَجَّةِ وَإِظْهَارِ فُسَادِهَا ؛ فَكَثِيرٌ جِدًّا ؛ مِنْهُ قَوْلُهُ - رحمه الله - :

« وَالسَّلَفُ اشْتَدَّ نَكِيرُهُمْ عَلَى الْمُرَجَّةِ لَمَّا أَخْرَجُوا الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَقَالُوا : إِنَّ الْإِيمَانَ يَتِمُّ لِلنَّاسِ فِيهِ ! وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَوْلَهُمْ بِتَسَاوِيِ إِيْمَانِ النَّاسِ مِنْ أَفْحَشِ الْخَطَأِ » ^(١) .

وقال - رحمه الله - : « وَقَالَ الْمُرَجَّةُ - عَلَى اخْتِلَافِ فِرْقِهِمْ - : لَا تُذْهِبُ الْكِبَائِرُ وَتَرُكُ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ شَيْئًا مِنَ الْإِيمَانِ ؛ إِذْ لَوْ ذَهَبَ شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ ، فَيَكُونُ شَيْئًا وَاحِدًا ؛ يَسْتَوِي فِيهِ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ » ^(٢) .

قلت : مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُقُولِ سَلَفِيَّةٍ ، وَمَقَالَاتِ أَكْثَرِيَّةٍ : تَكْفِي صَاحِبَ الْحَقِّ ، وَتُغْنِي طَالِبَ الصَّوَابِ ، وَلَكِنْ ؛ اسْتِجَابَةً مَتًى لِبَعْضِ أَفَاضِلِ أَهْلِ الْعِلْمِ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - أَنْقَلُ - زِيَادَةً - كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ « الْإِيمَانُ » ^(٣) ؛ حَيْثُ بَيَّنَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِكَلَامٍ جَامِعٍ

(١) « مجموع الفتاوى » (٧ / ٥٥٥ - ٥٥٦) .

(٢) « المصدر السابق » (٧ / ٢٢٣) .

(٣) « ضمن » « مجموع الفتاوى » (٧ / ١٩٥ - ٢٠٥) مُلَخَّصًا .

أصناف المرجئة ، وألوان اعتقادات فرقهم الباطلة ، التي يَبْرَأُ منها ، ويتبرأ من انحرافها كل من أشرق عقله بأنوار السنة المطهرة ؛ فقال - رحمه الله عليه - :

« والمرجئة - الذين قالوا : الإيمان تصديق القلب ، وقول اللسان ، والأعمال ليست منه - كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها ، ولم يكن قولهم مثل قول جهم ؛ فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه ، وعرفوا أن إبليس وفزعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم ، لكنهم إذا لم يُدخلوا أعمال القلوب في الإيمان : لزمهم قول جهم ، وإن أدخلوها في الإيمان : لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً ، فإتباعاً لازمة لها .
ثم قال :

« وقالوا : نحن نُسَلِّمُ أن الإيمان يزيد ، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها ، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله ؛ لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم ، بل إيمان الناس كلهم سواء ؛ إيمان السابقين الأولين ؛ كأبي بكر وعمر ، وإيمان أفجر الناس ؛ كالحجاج ، وأبي مسلم الخراساني ، وغيرهما .
والمرجئة - المتكلمون منهم والفقهاء منهم - يقولون : إن الأعمال قد تُسمى إيماناً مجازاً ؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه ؛ ولأنها دليل عليه .

ويقولون : قوله : « الإيمان يَضَعُ وستون شعبة ، أفضلها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » ^(١) : مجاز ؛
والمرجئة ثلاثة أصناف ^(٢) :

الذين يقولون : الإيمان مجرد ما في القلب :

ثم من هؤلاء من يُدخل فيه أعمال القلوب - وهم أكثر فرق المرجئة - كما قد ذكر أبو الحسن

(١) متفق عليه .

(٢) تأمل هذا الحصر الذي يجزم به هذا الإمام المهام ؛ الذي « نظر في العقلية ، وعرف أقوال المتكلمين ، ورد عليهم ، ونبه على خطيئهم وحذر » ، كما قال أعرف تلاميذه - الإمام الذهبي - كما في « ذيل طبقات الحنابلة » (٢ / ٣٨٩) . وقال : « وأما أصول الدين ، ومعرفة أقوال الخوارج ، والروافض ، والمنزلة ، والمبتدعة : فكان لا يُشَقُّ فيها حُبارة » ، كما في « الوافي بالوفيات » (٧ / ١٦) للصالح الضفدي .

الأشعري أقوالهم في « كتابه »^(١)، وذكر فرقاً كثيرة^(٢) يطول ذكرهم ، لكن ذكرنا بجل أقوالهم^(٣) .
ومِنْهُمْ مَنْ لَا يُدْخِلُهَا فِي الْإِيمَانِ ؛ كَجَهَنَّمَ وَمَنْ أَتْبَعَهُ ، كَالصَّالِحِي^(٤) ، وَهَذَا الَّذِي نَصَرَهُ
هُوَ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ .

والقول الثاني : مَنْ يَقُولُ : هُوَ بِمَجْرَدِ قَوْلِ اللِّسَانِ ، وَهَذَا لَا يُعْرِفُ لِأَحَدٍ قَبْلَ الْكَرَامَةِ .
والقول الثالث : تَصْدِيقُ الْقَلْبِ ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ .
وهذا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْعِبَادَةِ مِنْهُمْ .
وهؤلاء غلطوا مِنْ وَجْهِ :

أحدها : ظَنُّهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِثَالٌ فِي حَقِّ الْعِبَادِ ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ
الَّذِي يَجِبُ عَلَى شَخْصٍ يَجِبُ مِثْلُهُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ أَتْبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ
الْمُتَقَدِّمِينَ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَمْ يُوجِبْهُ عَلَى أُمَّةٍ مَحْمُودٍ ، وَأَوْجَبَ عَلَى أُمَّةٍ مَحْمُودٍ مِنَ
الْإِيمَانِ مَا لَمْ يُوجِبْهُ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي كَانَ يَجِبُ قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ لَيْسَ هُوَ مِثْلُ الْإِيمَانِ
الَّذِي يَجِبُ بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ مَفْضَلاً لَيْسَ
مِثْلُ الْإِيمَانِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مُجْمَلاً . . . »
ثُمَّ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

الوجه الثاني مِنْ غَلَطِ الْمُرْجِئَةِ : ظَنُّهُمْ أَنَّ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ لَيْسَ إِلَّا التَّصْدِيقَ فَقَطْ ،
دُونَ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ جَهْمِيَّةِ الْمُرْجِئَةِ .
الثالث : ظَنُّهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فِي الْقَلْبِ يَكُونُ تَامًّا بِدُونِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ ، وَهَذَا

(١) « مقالات الإسلاميين » (١ / ٢١٣ - ٢١٤) .

(٢) وهم - على كثرتهم - « تُضَلُّ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهَا أُخْتَهَا ، وَتُضَلِّلُهَا سَائِرُ الْفِرَقِ » ؛ كَمَا فِي « الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ »
(٢٠٢) لِلْبَغْدَادِيِّ .

(٣) فأصول أقوال تلك الفرق الكثيرة ، لَا تَخْرُجُ - بِمَجْمَلِهَا - عَمَّا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، فَتَبَّه .
وَانْظُرْ : « الْمَلَلُ وَالْتَحَلُّ » (١ / ١٣٩) لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ، وَ« الْفِضَلُ » (٥ / ٧٣) لِابْنِ حَزْمٍ ، وَ« شَرْحُ أَصُولِ
اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ » (٥ / ٩٨٨) لِلْأَلْكَانِيِّ .

(٤) قَارَنَ بَيْنَ هَذَا الْإِيضَاحِ الْفَيْسِ ، وَبَيْنَ مَا سَوَّدَهُ ذِيَاكَ الْأَعْمَى - الْمُكْتَى بِغَيْرِ حَقٍّ (أَبُو بَصِيرٍ) - مِنْ تَلْبِيسِ

يجعلونَ الأعمالَ ثَمَرَةَ الإيمانِ ومقتضاهُ ، بمنزلةِ السببِ مع السببِ ، ولا يجعلونها لازمةً له .
والتحقيقُ أنَّ إيمانَ القلبِ التامِ يستلزمُ العملَ الظاهرَ بحسبِهِ لا محالةً ، ويمتنعُ أنْ يقومَ
بالقلبِ إيمانٌ تامٌّ^(١) بدونِ عملٍ ظاهرٍ ، ولهذا صاروا يقدِّرونَ مسائلَ يمتنعُ وقوعُها لعدمَ تحقُّقِ
الارتباطِ الذي بينَ البدنِ والقلبِ ؛ مثلُ أنْ يقولوا : رجلٌ في قلبِهِ من الإيمانِ مثلُ ما في قلبِ أبي
بكرٍ وعُمَرَ ، وهو لا يسجدُ لله سجدةً ، ولا يصومُ رمضانَ ، ويزني بأُمِّهِ وأُخْتِهِ ، ويشربُ الخمرَ
نهارَ رمضانَ ، يقولونَ : هو مؤمنٌ تامُّ الإيمانِ !

فيبقى سائرُ المؤمنينَ يُنكرونَ ذلكَ غايةَ الإنكارِ .

وفي « مجموع الفتاوى » (٦٣٧ / ٧) كلمةٌ عاليةٌ لشيخِ الإسلامِ ، تُبينُ فيها المعنى الحقَّ
لـ « الإيمانِ » ، والردَّ على مخالفِ الحقِّ فيه ، فيقول - رحمه الله - :

« هو مركَّبٌ من :

- أصلٍ لا يتمُّ بدوئِهِ .

- ومن واجبٍ ينقصُ بفواتِهِ نقصاً يستحقُّ صاحِبُهُ العقوبةَ .

- ومن مستحبٍّ يفوتُ بفواتِهِ عُلوُّ الدرجةِ .

فالتَّاسُّ فيه : ظالمٌ لنفسِهِ ، ومقتصدٌ ، وسابقٌ ؛ كالحجِّ ، وكالبُذَنِ ، والمسجدِ ، وغيرها
من الأعيانِ ، والأعمالِ ، والصناعاتِ .

فَمِنْ سِوَاءِ أَجْزَائِهِ ما إذا ذهبَ نَقْصُ الأكْمَلِ ، ومِنْهُ ما نقصَ عن الكمالِ ، - وهو تركُّ
الواجباتِ أو فعلُ المحرَّماتِ - .

ومِنْهُ ما نقصَ ركنُهُ ، وهو تركُّ الاعتقادِ والقولِ - الذي يزعمُ المرجئةُ والجهميةُ أنَّه مُسمًى

فقط - .

(١) مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْقَيْدَ حُلَّتْ لَهُ إِشْكَالَاتٌ كَثِيرَةٌ ..

وَيُوضِّحُهُ قَوْلُهُ - رحمه الله - في « الإيمانِ » (ص ٢٧) :

« وقالتِ المرجئةُ على اختلافٍ فرَّقَهم : لا تُذهِبُ الكبائرُ وتُتركُ الواجباتُ الظاهرةُ شيئاً من الإيمانِ ، إذ لو ذهبَ
شيءٌ منه لم يبقَ منه شيءٌ ، فيكونُ شيئاً واحداً ، يستوي فيه البَرُّ والفاجرُ ، ونصوصُ الرسولِ وأصحابِهِ تدلُّ على ذهابِ
بعضِهِ وبقاءِ بعضِهِ » .

وبهذا نزولُ شبهاتِ الفِرَقِ .

وأصلهُ القلبُ ، وكمالُهُ العملُ الظاهرُ ، بِخِلَافِ الإسلامِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ الظاهرُ ، وكمالُهُ القلبُ .

قلتُ : وكلامُهُ هذا - رحمه الله - لأهلِ الحقِّ كافٍ ، ولمرضى النفوسِ شافٍ ، وللبغويِ الهدى وافٍ . . . وَمَنْ نَاقَضَهُ - أَوْ تَأَوَّرَ فِيهِ - فَقَدْ تَلَبَّسَ بِالْإِسْكَافِ ، وفارقَ الإنصافَ ، وقارفَ الاعتسافَ . .

ويقالُ له - بعدُ - :

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتُهُ مِنْ الْفَهْمِ السَّقِيمِ
قلتُ : وهو كلامٌ لا مَزِيدَ عَلَيْهِ إِلَّا تَخَضُّعُ الْقَوْلِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، والفِزْيَةُ عَلَى الْقَائِتِينَ الْغَافِلِينَ ، والتَّعَدُّى عَلَى عِبَادِ اللَّهِ بِالظَّنِّ والتَّخْمِينِ . . وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْمَعُ الْخُصُومُ . .
فَلَا أُطِيلُ ^(١) . .

□□□□□

(١) وَأَمَّا تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي (الْمُرَجَّةِ) وَ(الْإِرْجَاءِ) ، وَبَيَانُ ضَلَالِهِمْ وَانْحِرَافِهِمْ ، وَتَقْضُ دَعَاوِ الْمَغَالِطِينَ ، الْغَافِلِينَ : فَمَحَلُّهُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - كِتَابِي « كَشَفُ الْمَنَاحِجِ بَيْنَ الْمُرَجَّةِ وَالْخَوَارِجِ » - بِرَّهَ اللَّهُ - .

- مسائل الإيمان -

قال الإمام قوام السنّة أبو القاسم الأصبهاني^(١)؛ مُبَيَّنًا عُيُونَ عقائد أهل السنّة في مسائل الإيمان:

« الإيمان في الشرع عبارة عن : جميع الطاعات الباطنة والظاهرة .

وقالت الأشعرية : الإيمان هو التصديق ، والأفعال والأقوال من شرائعهِ ، لا من نفس

الإيمان .

وفائدة هذا الاختلاف أنّ مَنْ أخلّ بالأفعال ، وارتكب المنهيات لا يتناولهُ اسمُ مؤمنٍ على

الإطلاق ، فيقال : هو ناقصُ الإيمان ؛ لأنّه قد أخلّ ببعضِهِ ، وعندهم يتناولهُ الاسمُ على

الإطلاق ، لأنّه عبارة عن التصديق ، وقد أتى به .

دليلنا قوله تعالى : ﴿ إِنَّا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ... ﴾ ، إلى قوله :

﴿ ... أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ ، فوصفهم بالإيمان الحقيقي ؛ لوجود هذه الأفعال ، وقال تعالى :

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ ، يعني : صلاتكم ، فأطلقَ عليها اسمَ الإيمان وهي أفعالٌ .

ويذكرُ عليه : ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « الإيمان

بضعٌ وسبعونُ شعبةً » ، وفي رواية : « بضعٌ وستونُ شعبةً : أفضلُها شهادةُ أن لا إله إلا الله ،

وأدناها إماطةُ الأذى عن الطريق ، والحياةُ شعبةً من الإيمان » .

ولأنّ المكزّة على الإيمان يصحُّ دخوله فيه ، فلو كان الإيمان يختصُّ بالقلب لم يصحَّ دخوله

فيه ؛ لأنّ ذلك لا يُمكنُ تحصيلُهُ بالإكراه ، وإنّا يحصلُ من جهة الأفعال الظاهرة والأقوال ،

ولأنّ الإيمان دينُ المؤمنين ، والدينُ عبارة عن الطاعات ، كذلك الإيمان الذي هو صِفَتُهُ ، ولأنّه

لا يُطلقُ على مَنْ تَرَكَ الصيامَ والزكاةَ وارتكبَ الفواحشَ أنّه كاملُ الإيمان .

(١) في كتابهِ « الحجّة في بيان المحجّة » ، وشرح عقيدة أهل السنّة (١ / ٤٠٣ - ٤٢٠ - باختصارٍ يسير) .

وقد تقدّم الأخ الفاضلُ الشيخُ محمدُ ابنُ فضيلة الأستاذ الشيخ ربيع بن هادي - حفظها الله تعالى - بتحقيقِ الجزءِ

الأوّل منه ، أطروحةٌ علميّةٌ لتبليّ درجةِ الدكتوراه ، وهو - إن شاء الله - بها حقيقٌ^(١) .

(١) أمّا مَنْ (نزل) هذه الدرجة ، (وتوَلّا) بغيرِ درجةٍ أو فائزٌ مُلحقٌ - ولا بُدَّ - بفئةِ (الدكتوراة) المكشوفِ أمرُها ،

والمعروفِ حالُها ١١ وانظر رسالة « ماذا يقومون من الشيخ ١٩ » (ص ٣٠) لأستاذنا الشيخ محمد شقرة - زاده الله توفيقاً - .

وليزيد مزيد فائدة : انظر كلام الأستاذ محمود محمد شاكر في « أباطيل وأسباب » (ص ٩٥ - ٩٦) حول بعض من (هؤلاء) وشهادتهم .

مسألة : [الزيادة والنقصان في الإيمان] :

ويجوزُ الزيادةُ والنقصانُ في الإيمان ، وزيادتهُ بفعلِ الطاعاتِ ، ونقصانهُ بتركها وفعلِ المعاصي ، خلافاً لمن قالَ : الإيمانُ معرفةُ القلبِ وتصديقُهُ ، وهما عَرَضَانِ من الأعراضِ ، والزيادةُ والنقصانُ لا تجوزُ على الأعراضِ .

وروي عن ابنِ عباسٍ وأبي هريرة وأبي الدرداء - رضي الله عنهم - : الإيمانُ يزيدُ وينقصُ ، فإذا أخلَّ ببعضها وارْتَكَبَ المنهياتِ فقد أخلَّ ببعضِ أفعاليهِ ، فجازَ أَنْ يُوصَفَ بالنقصانِ والزيادةِ .

مسألة : [هل يتساوى إيمانُ المُكَلَّفِينَ ؟] :

ولا يتساوى إيمانُ جميعِ المُكَلَّفِينَ من الملائكةِ والأنبياءِ ومَن دونهم من الشهداءِ والصُّدِّيقِينَ ، بل يتفاضلونَ بِقَدْرِ رَتَبِهِمْ في الطاعاتِ ، خلافاً لمن قالَ : الإيمانُ هو التصديقُ بالقلبِ ! وإنما يقعُ التفاضلُ في العلمِ بأصنافِ أدلَّتِهِ ! وقد ذَكَرْنَا أَنَّ الطاعاتِ من الإيمانِ . ومعلومٌ أَنَّ الناسَ يتفاضلونَ في الطاعاتِ ، فبعضُهُم يزيدُ على بعضٍ ، فَوَجِبَ أَنْ يُحْصَلَ التفاضلُ فيه .

مسألة : [الفَرْقُ بين الإسلامِ والإيمانِ] :

الإيمانُ والإسلامُ اسمَانِ لِمَعْنَيْنِ ؛ فالإسلامُ عبارةٌ عن الشهادتين مع التصديقِ بالقلبِ ، والإيمانُ عبارةٌ عن جميعِ الطاعاتِ ^(١) ، خلافاً لمن قالَ : الإسلامُ والإيمانُ سواءٌ ، إذا حصلتَ معه الطمأنينةُ .

والدليلُ على الفرقِ بينهما قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ؛ عَطَفَ الإيمانَ على الإسلامِ ، والشَّيْءُ لَا يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الإيمانَ معنى زائدٌ على الإسلامِ .

(١) انظر - لزائماً - « الإيمان » (ص ٣٠٩) لشيخ الإسلام ابن تيمية ، و « العقود الدُرِّيَّة » (ص ٩٨)

للحافظ ابن عبدالحادي .

ويدلُّ عليه حديثُ عُمر بن الخطَّابِ - رضي الله عنه - ، وقولُ جبريلَ عليه السلامُ :
 أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ ؟ ... ثُمَّ قَالَ : فَمَا الْإِيمَانُ ؟ ... وهذا يدلُّ على الفَرْقِ بينهما .
 ويدلُّ عليه ما روى عامرُ بن سعدٍ بن أبي وقاصٍ ، عن سَعْدٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى
 رَهْطًا ، وَتَرَكَ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَعْطَيْتَهُمْ ، وَتَرَكَتَ قُلَانًا ؟ ! وَاللَّهِ إِنِّي
 لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْ مُسْلِمًا ؟ » ؛ فَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ .
 وقد ذَكَرْنَا أَنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ الطَّاعَاتِ ، وَالْإِسْلَامَ عِبَارَةٌ عَنْ الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ طَمَآنِينَةِ
 الْقَلْبِ ^(١) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .

مَسْأَلَةٌ : [الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ] :

وَيُكْرَهُ لِمَنْ حَصَلَ مِنْهُ الْإِيمَانُ أَنْ يَقُولَ : أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا ! وَ : مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ ! وَلَكِنْ
 يَقُولُ : أَنَا مُؤْمِنٌ أَرْجُو ، أَوْ : مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَوْ يَقُولُ : آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ
 وَرُسُلِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى طَرِيقِ الشَّكِّ فِي إِيْمَانِهِ ، لَكِنَّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَضْبِطُ أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِجَمِيعِ
 مَا أُمِرَ بِهِ ، وَتَرَكَ جَمِيعَ مَا نُهِيَ عَنْهُ ، خِلَافًا لِقَوْلِهِ مِنْ قَالَ : إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ جَازٍ أَنْ
 يَقُولَ : أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا !

وَالدَّلِيلُ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَطْعِ لِنَفْسِهِ ، وَدُخُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ : إِيْجَاعُ السَّلَفِ :
 قِيلَ لِابْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - : إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ ؟ ! قَالَ : سَلُوهُ : أَفِي الْجَنَّةِ
 هُوَ أَمْ فِي النَّارِ ؟ فَسَأَلُوهُ ، فَقَالَ : اللَّهُ أَعْلَمُ ! فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ : فَهَلَا وَكَلَّتِ الْأَوَّلَى ، كَمَا وَكَلَّتِ
 الْآخِرَةُ !

وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِيمَانَ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ ، وَتَرَكَ الْمَحْرَمَاتِ ، وَهُوَ فِي الْحَالِ لَا يَضْبِطُ أَنَّهُ قَدْ
 أَدَّى سَائِرَ مَا لَزِمَهُ ، وَاجْتَنَبَ كُلَّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي ^(٢) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ
 أَنَّهُ مُؤْمِنٌ مُسْتَحَقٌّ لِلثَّوَابِ .

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) كَذَا الْأَصْلُ ، وَفِيهِ عَدَمٌ وَضُوحٌ !

فَضْلٌ (١)

فِي ذِكْرِ الْأَدَلَّةِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ مَعْنَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ

عن يحيى بن يَعْمَرَ ، قال : كَانَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ فِيهِ رَهَقٌ ، وَكَانَ يَتَوَكَّبُ عَلَى جِرَانِهِ ، ثُمَّ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَفَرَضَ الْفَرَائِضَ ، وَقَصَّ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْعَمَلَ أَنْفٌ ؛ مَنْ شَاءَ عَمِلَ خَيْرًا ، وَمَنْ شَاءَ عَمِلَ شَرًّا ! قَالَ : فَلَقِيتُ أَبَا الْأَسْوَدِ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ۱؟ فَقَالَ : كَذَبَ ، مَا رَأَيْتَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا يُبَيِّنُ الْقَدَرَ ، ثُمَّ إِنِّي حَاجَجْتُ أَنَا وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمْرِيُّ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَاجَتَنَا ، قُلْتُ : نَأْيَ الْمَدِينَةِ ، فَتَلَقَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا ، فَسَأَلْتُهُمْ عَنِ الْقَدْرِ ، قَالَ : فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ ، لَقِينَا إِنْسَانًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَلَمْ نَسْأَلْهُ ، قَالَ : قُلْنَا : حَتَّى تَلْقَى ابْنَ عُمَرَ ، أَوْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، قَالَ : فَلَقِينَا ابْنَ عُمَرَ كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ ، قَالَ : فَقُمْتُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَقَامَ عَنْ شِمَالِهِ ، قَالَ : قُلْتُ : أَسْأَلُكَ أَمْ أَسْأَلُهُ ؟ قَالَ : بَلِ سَلُهُ ، لِأَنِّي كُنْتُ أَبْسُطُ لِسَانًا مِنْهُ ، قَالَ : قُلْنَا : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! إِنَّ أَنَا سَأَلْنَا عِنْدَنَا بِالْعِرَاقِ قُرُوءًا الْقُرْآنَ ، وَفَرَضُوا الْفَرَائِضَ ، وَقَضَوْا عَلَى النَّاسِ ، يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَمَلَ أَنْفٌ ؛ مَنْ شَاءَ عَمِلَ خَيْرًا ، وَمَنْ شَاءَ عَمِلَ شَرًّا ؟ قَالَ : فَإِذَا لَقِيتُمْ أُولَئِكَ ، فَقُولُوا : ابْنُ عُمَرَ مِنْكُمْ بَرِيءٌ ، وَأَنْتُمْ مِنْهُ بُرَاءٌ ، فَوَاللَّهِ لَوْ جَاءَ أَحَدُهُمْ بِعَمَلٍ مِثْلِ أَحَدٍ مَا تُقْبَلُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنُوا بِالْقَدْرِ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَنْ مُوسَى لَقِيَ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ، فَقَالَ : يَا آدَمُ ! أَنْتَ خَلَقْتَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةُ ، وَأَسْكَنْكَ الْجَنَّةَ ، فَوَاللَّهِ لَوْ لَا مَا فَعَلْتَ مَا دَخَلَ أَحَدٌ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ النَّارَ ، قَالَ : فَقَالَ : يَا مُوسَى ! أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ ، تَلَوْنِي فِيمَا قَدْ كَانَ كُتِبَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ، فَاحْتَجَّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى - ثَلَاثَ مَرَاتٍ - .

لَقَدْ حَدَّثَنِي عُمَرُ أَنَّ رَجُلًا فِي آخِرِ عُمَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَدْنُو مِنْكَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، قَالَ : فَجَاءَ ، حَتَّى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رِكْبَتِهِ ، فَقَالَ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : « تُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَتُحِجُّ الْبَيْتَ » ، قَالَ : فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَسْلَمْتُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَعَجَّبُونَ مِنْهُ ! يَقُولُونَ : انظُرُوا ، يَسْأَلُهُ ثُمَّ يُصَدِّقُهُ ! قَالَ : فَمَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ » ، قَالَ : فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَحْسَنْتُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ،

فَضْلُ (۲)

(۱) انظر : القاموس المحيط ، (ص ۱۰۶۸) للفيروز آبادي .

عَلَّمَنِي الدِّينَ ، قَالَ : تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَعَلَيْكَ بِالْعَلَانِيَةِ ، وَإِيَّاكَ وَالسِّرَّ ، وَكُلَّ مَا يُسْتَخْيَى مِنْهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ لَقِيتَ اللَّهَ فَقُلْ : أَمَرَنِي بِهَذَا عُمَرُ .

وعن ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ ﴾ ، يقول : اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَادِي أَهْلِ السَّمَاءِ وَأَهْلِ الْأَرْضِ ، فَمَثَلُ هُدَاهُ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الزَّيْتِ الصَّافِي يَضِيءُ قَبْلَ أَنْ تَمْسَهُ النَّارُ ، فَإِذَا مَسَّتْهُ النَّارُ أَزْدَادَ ضَوْءًا عَلَى ضَوْءٍ ، كَذَلِكَ يَكُونُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ يَعْمَلُ فِيهِ الْهُدَى قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ الْعِلْمُ ، فَإِذَا جَاءَهُ الْعِلْمُ أَزْدَادَ هُدًى عَلَى هُدًى ، وَنُورًا عَلَى نُورٍ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ الْفَقِيهَ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُمَا اسْمَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَالْمُسْلِمُ مُؤْمِنٌ ، وَالْمُؤْمِنُ مُسْلِمٌ ، وَقَالَ آخَرُونَ : الْإِسْلَامُ هُوَ الْمَنْزِلَةُ الْأُولَى ، وَالْإِيمَانُ أَعْلَى مِنْهَا ، وَالْإِسْلَامُ عِنْدَهُمْ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ ، وَالْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ . وَمِنْ حُجَّةِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنْ قَالُوا : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، قَالُوا : اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الْقَوْلُ بِاللِّسَانِ .

وَقَالَ آخَرُونَ : الْإِيمَانُ هُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَبِرَسُولِهِ وَبِكِتَابِهِ وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَخُلُوقِهِ وَمُرُوءِهِ ، وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَبِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَتَانِ ، وَالْإِسْلَامُ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَحِجُّ الْبَيْتِ ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - .

وَرَوَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الْخَبِيرَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَسَأَلَهُ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ فَقَالَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَسَأَلَهُ : مَا الْإِيمَانُ ؟ فَقَالَ مَا وَصَفْنَا .

وَقَالَ قَائِلُونَ : الْإِسْلَامُ هُوَ أَنْ يَقُولَ الْمَرْءُ إِمَّا طَائِعًا وَإِمَّا كَارِهًا ، فَإِنْ كَانَ طَائِعًا فَاعْتَقَدَ قَلْبُهُ مَا أَقَرَّ بِلِسَانِهِ ، فَقَدْ كَمَلَ إِيْمَانُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْ قَلْبُهُ قَوْلَهُ بِاللِّسَانِ ، لَيْسَ إِقْرَارُهُ بِشَيْءٍ فِي الْبَاطِنِ ، وَلَكِنَّهُ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ دَمَهُ فِي الظَّاهِرِ .

وَاحْتِجَّ قَائِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِقَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ؛ لَمَّا قَالُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ قَوْلًا لَمْ

تَعْتَقِدُهُ قُلُوبُهُمْ شَهِدَ اللَّهُ بِتَكْذِيبِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ اتَّخَذُوا آيَاتِهِمْ جُبَّةً ﴾ ، يَقُولُ : مَانَعَهُ مِنَ الْقَتْلِ ؛ اجْتَنَبُوا بِهَا وَتَحَصَّنُوا ، فَحَقَّنُوا دِمَاءَهُمْ ، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ يُتَّجِبُهُمْ مِنَ الْقَتْلِ .

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْ بَاطِنِ أُمُورِهِمْ ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ظَاهِرِهِمْ ، فَقَالَ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُمُوشٌ مُسْنَدَةٌ ﴾ ؛ فَوَصَفَهُمْ مِنْ قَلَّةِ الْفَهْمِ وَضَعْفِ الْعَقْلِ بِمَا لَا غَايَةَ وَرَاءَهُ .

قَالُوا : فَإِنَّمَا يَكْمُلُ الْإِيمَانُ بِتَصْدِيقِ الْقَلْبِ ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا أَقَرُّوا بِالسُّتَيْبِ ، وَلَمْ تَعْتَقِدْ عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ ، لَمْ يَكُنْ نَافِعًا لَهُمْ ، وَمَعَ هَذَا ^(١) يُرَاعِي الْأَعْمَالُ بِأَوْقَاتِهَا ، فَيُقِيمُ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ وَجُوبِهَا ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ فِي وَقْتِ حُلُولِهَا ، وَيُؤَدِّي كُلَّ شَرِيعَةٍ فِي وَقْتِ وَجُوبِهَا ، فَإِذَا اسْتَقَامَ إِقْرَارُهُ بِلِسَانِهِ ، وَتَمَّ تَصْدِيقُهُ بِقَلْبِهِ ، وَاعْتَقَدَ الْإِيمَانَ بِالْأَعْمَالِ ، ثُمَّ رَاعَى أَوْقَاتِهَا ، فَقَامَ بِأَدَائِهَا ؛ فَقَدْ كَمَلَ لَهُ الْإِيمَانُ ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ هَذَا شَيْءٍ نَقَصَ إِيْمَانَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ زَادَ مَعَ الشَّرَائِعِ الْمَفْرُوضَةِ فَضَائِلَ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ زَادَ إِيْمَانَهُ .

فَوَصَفُوا الْإِيمَانَ بِشَيْءٍ يَكْمُلُ بِأَدَائِهِ ، وَيُنْقُصُ بِنَقْصَانِهِ ، وَيَزِيدُ بِمَا يَأْتِي مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ وَأَعْمَالِهِ ؛ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ ، لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، وَإِنْ مَنَ آمَنَ وَأَصْلَحَ ، وَعَدَلَ وَأَخْسَنَ ، وَعَامَلَ وَأَنْصَفَ ، وَقَالَ فَصَدَّقَ ، وَوَعَدَ قَوَّى ، وَظَلِمَ فَعَفَى ، وَفَعَلَ نَوَافِلَ الْخَيْرِ وَأَعْمَالَ الْبِرِّ ، وَأَدَّى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ وَالِدَيْهِ وَحَقِّ وَلَدِهِ ، وَحَقِّ ذِي رَحْمَةٍ ، وَحَقِّ جَارِهِ ، وَحَقِّ صَدِيقِهِ ، وَقَامَ بِالْخَيْرِ كُلِّهِ فِيمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَوْلًا بِاللِّسَانِ ، ثُمَّ تَخَلَّفَ عَنْ إِقَامَةِ الْفَرَائِضِ ، وَقَصَّرَ فِي الْقِيَامِ بِالشَّرَائِعِ ، وَتَخَلَّفَ عَنِ الْإِيتَانِ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ وَالنَّوَافِلِ ، وَاتَّخَذَ فُخَانَ ، وَقَالَ فَكُذِّبَ ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ ، وَجَارَ وَظَلَمَ ؛ إِنَّ هَذَيْنِ جَمِيعًا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ! لَا فَضْلَ لِهَذَا عَلَى هَذَا ، وَلَا لِهَذَا عَلَى هَذَا !!

فَهَذَا قَوْلٌ يَشْهَدُ الْعَقْلُ عَلَى إِغْفَالِ قَائِلِهِ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ : قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ أَمْ

(١) كَذَا الْأَصْلُ ، وَكَانَ فِيهِ تَقْصَا أَوْ سَقَطَا

حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١﴾ ، فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ أَصْحَابِ السَّيِّئَاتِ ، وَبَيْنَ أَصْحَابِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ ؛ أَوَّلًا فِي الْحَيَاةِ ، ثُمَّ فِي الْمَوْتِ ، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِمَّا دُكِّرَ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾ ؛ يَطِيبُ لَهُ الْعَيْشُ فِي حَيَاتِهِ ، وَأَخْبَرَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّهُ يُجْزَى بِأَحْسَنِ عَمَلِهِ فِي عَاقِبَتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ .

وقال رسولُ الله ﷺ - وذكر أصحابه - رضي الله عنهم - ، فقال : « لَوْ أَتَقَقَّ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ » .

ثُمَّ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ - وَقَدْ فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ - ، فَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ؛ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِمَا عَمِلُوا مِنْ فَضْلِ الْجِهَادِ .

وقال آخرون : الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ زِيَادَتَهُ ، فَقَالَ : ﴿ زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا ﴾ . □ وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي « الْحُجَّةِ » (٢ / ٤٤٩ - ٤٥٥) - أَيْضًا - :
« فَصْلٌ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِ ^(١) » :

عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَزِمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِفُسْخٍ أَوْ كُفْرٍ ؛ إِلَّا أَتَتْ عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ » .

وَعَنْ أَبِي سَفْيَانَ ، قَالَ : كَانَ جَابِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُجَاوِزُ بِمَكَّةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، وَكُنَّا نَأْتِيهِ فِي مَنْزِلِهِ فِي بَنِي فِهْرٍ ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ : أَكُنْتُمْ تُسَمُّونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُشْرِكًا ؟ قَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ ! قَالَ : أَكُنْتُمْ تُسَمُّونَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كَافِرًا ؟ قَالَ : لَا .

عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا ؛ فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ ، لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ ، وَذِمَّةُ رَسُولِهِ » .

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عُمرَ : إِنَّ لِي جَارًا

(١) وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يقرأُ هَذَا (التَّحْذِيرِ) الْمَرَّةَ تَلَوَ الْمَرَّةَ ، وَ (يُرَاجِعُهُ) ، وَ (يَنْظُرُ فِيهِ) ؛ ثُمَّ يَخْلُقُهُ ، وَلَا

(يُحَقِّقُهُ) ، بَلْ يَتَلَبَّسُ بِهَا بِتَأْيِذِهِ !!

يشهد علي بالشرك ! فقال ابن عمر : أفلا تقول : لا إله إلا الله ؛ فتكذبه !؟ ١ هـ .
□ قلت :

هذه عقيدتي ، وهذا منهجي ، وهذا ديني الذي أدين الله - تعالى - به ؛ ظاهراً وباطناً ،
سراً وعَلَنًا ؛ ناشراً له ، داعياً إليه ^(١) . . .

على هذه العقيدة السلفية الخالصة - بحمد الله تعالى - نشأت ، وفي أفايقها تَرَبَّيْتُ ،
ولأصولها تعلّمتُ وعلمتُ ، ولقواعدها درّستُ ودرّستُ ، وفي أحكامها ألفتُ وكتبتُ . . .
خِلَافاً لِكُلِّ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُنْحَوِّينَ ، وَمُعَايَرَةً لِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْمَجْهُولِينَ ؛ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُهُمْ
أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ أَهْلُ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ الصَّحِيحَةِ ، مُسْتَرِينَ عَلَى شَيْءٍ ، وَمُتَرَسِّينَ بِشَيْءٍ
آخَرَ ! إِنْ ظَهَرُوا يَوْمًا فَسَيُكَبِّونَ أَبَاطًا ، وَإِنْ عُرِفُوا حِينًا فَسَيُجْهَلُونَ دَهْرًا !!
وأقول - هُنا - ما قاله - قَبْلِي - مَنْ قَبْلِي :

« وَأَنَا أَمْرٌ لَا أَحِبُّ الْهَمْسَ وَالْدَنْدَنَةَ فِي الْأَذَانِ سِرًّا ، وَلَا أَحِبُّ التَّنَاجِيَّ الْخَفِيَّ بِالْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانَ تَحْتَ سِتَارِ مِنَ الظُّلْمَةِ ، وَأَكْرَهُ مَنْ يَدُورُ بِاللَّائِمَةِ مِنْ مَجْلِسٍ إِلَى مَجْلِسٍ ، غَيْرَ مُعَالِنٍ وَلَا
مُصْرِّحٍ !

فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْتُ هَذَا ، لِأَهْلِكَ هَذَا الشُّعْرَ الْبَغِيضَ إِلَى النَفْسِ الصَّحِيحَةِ ، وَلِأَيِّ
لِمَنْ لَا يَعْرِفُنِي نَهَجِي الَّذِي أُسِيرُ فِيهِ مُغْلَبًا بِلَا جَهْمَةٍ وَلَا اسْتِخْفَاءٍ ؛ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَلُومَ هَذَا ذَلِكَ
فَلْيَلُمْ مَا أَحَبَّ اللَّوْمَ ! فَإِنِّي مُؤَدِّبُهَا عَلَى النَّهْجِ الَّذِي لَا تَزِلُّ بِي فِيهِ مَدَاهِنَةٌ أَوْ تَلْوِيخٌ ، وَلَا تَحْبُسُ
خُطَوَاتِي فِيهِ خَافَةٌ أَوْ تَهْدِيدٌ ، أَوْ مَنَاجَاةٌ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ » ^(٢) .

أقولُ هذا كُلُّهُ - بحمد الله تعالى - مُطْمَئِنًّا بِمَا عَشْنَا - بِهِ ، وَعَلَيْهِ - مع علمائنا ومشايخنا
وإخواننا منذ نحو من عشرين عامًا ؛ دراسةً وتدريسًا ، دعوةً ومنهجًا ، تصفيةً وتربيةً ؛ بِخِلَافِ
الْأَغْمَارِ الْأَغْرَارِ ؛ مِنْ خَوَارِجٍ وَمُرْجِفَةٍ ؛ مُبْتَدِعَةٍ جُهْلَاءَ ، وَمُرْجِفِينَ جُبْنَاءَ . . . بَرِيئًا مِنْ كُلِّ

(١) ما أَجَلَ ما قِيلَ :

عُمُوضُ الْحَقِّ حِينَ تَذُبُّ عَنْهُ يُقَلِّلُ نَاصِرَ الْخَضَمِ الْمُحِقِّ
تَضِلُّ عَنْ الدَّقِيقِ فَهَوْمٌ قَزَمَ فَتَقْضِي لِلْمُجِلِّ عَلَى الْمُدِقِّ

(٢) « أَبَاطِيلُ وَأَسْمَارُ » (ص ١٧٩) لِلْأَسْتَاذِ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ .

عِلْمَانِيَّةٍ كَافِرَةٍ ، وَمُتَبَرِّئًا مِنْ كُلِّ حَبِيثَةٍ ضَالَّةٍ ... أَحْذَرُ مِنَ الْبِدْعِ ؛ صَغِيرِهَا وَكَبِيرِهَا ، عَظِيمِهَا وَحَقِيرِهَا ، مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا ، صَابِرًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَى الْأَذَى ، مُتَحَسِّبًا عِنْدَ رَبِّي ظَلَمَ النَّاسِ ، وَحَيْفَ الْوَرَى ...

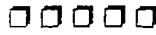
لَا أَقُولُ فِي اللَّهِ - أَوْ فِي عِبَادِ اللَّهِ - إِلَّا بِعِلْمٍ وَبَيِّنَةٍ ، وَأَحْكُمُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ ...

اللَّهُمَّ ثَبِّتْنِي عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ ؛ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، حَقِيقَةً لَا ادِّعَاءَ ...
... أَمَّا الْمُخَالِفُونَ الرَّادُّونَ :

- فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ (صَادِقًا) - وَلَوْ خَالَفَ الصُّوَابَ وَغَايَرَ الْحَقَّ - : فَإِنِّي أُقَدِّمُ لَهُ الْمَعْذِرَةَ ، وَأَدْعُو اللَّهَ لَهُ بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ ...

- وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ (يَعْرِفُ ، وَيَحْرِفُ) ، وَلَا يُرِيدُ بِهَا (يَهْرِفُ) إِلَّا تَنْشَرَ قَالَةَ الشُّوْءِ فِي طُلَّابِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ - حَقْدًا ، وَحَسَدًا ^(١) ، وَكِبْرًا ^(٢) - : فَإِنَّ الْحَقَّ مُطَوَّقُهُ ، وَمَأْخُودُ مِنْ عُنُقِهِ عِنْدَ رَبِّي ...

و : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ...



(١) وَلِهَذَا الصَّنُفِيُّ أَقُولُ :

دَعِ الْحَسُودَ وَمَا يُلْقَاهُ مِنْ كَمَدٍ كَفَاكَ مِنْهُ لَهِيْبُ النَّارِ فِي كَبَدِهِ
إِنْ لَمْتُ ذَا حَسَدٍ نَفْسَتْ كُرْبَتُهُ وَإِنْ سَكَتَ فَقَدْ عَلَبَتْهُ بَيْدُهُ

(٢) وَالْكِبْرُ : « بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ » ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

- التكفير -

قاعدة (ما يكفر به المسلم) ^(١) عند أهل السنة مبنية على العلم والمعرفة - قاعدة وأصلاً - ،
ثم يتفرع عنها ، إما :
أولاً : الاعتقاد ؛ مجحوداً وتكذيباً ^(٢) .
أو :

ثانياً : الاستحلال ^(٣) ؛ تحريماً للحلال ، وتحليلاً للحرام .
وبيان ذلك أن نقول - كما قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين - : « من حكم بحكم الله ، وهو
يعتقد أن حكم غير الله أولى - فهو كافر - وإن حكم بحكم الله - وكفره كفر عقيدة » .
كما في تعليقه - حفظه الله - على كلام شيخنا الألباني في « التحذير » (ص ٧٢) .
وقال شيخنا الألباني - بعد هذا - مؤكداً ومقرراً : « لو أن أحداً من الناس - ولو من غير
الحكام - رأى أن حكم غير الإسلام أولى من حكم الإسلام - ولو حكم بالإسلام عملاً - ،
فهو كافر ... إذا ؛ لا اختلاف ؛ لأن المرجع أصلاً إلى ما في القلب » .
هذه هي القاعدة ، وهي التي تعلمناها من مشايخنا ، وأخذناها عن علمائنا - قديماً
وحديثاً - ، قراءة ومشاهدة ..

وما قد يبدو من كلامي في « التحذير » (ص ١٦) على خلاف هذا ، أو يُغايَرُهُ : فإنه من
كَلَمِ القَلَمِ ليس إلا ..

فلا بدعة - بحمد الله - ، ولا زعم ، ولا فحش ، ولا تقوّل ، أو تقوِيل ^(٤) !!

(١) هذا قيد مهم ينكشف منه الفرق بين أنواع الكفر التي تلبس بها غير المسلمين ، وبين أنواع الكفر التي يخرج
بها المسلم من دائرة الإسلام .

(٢) قارن بها سيأتي (ص ٤٦ - ٤٩) من بيان أنواع الكفر .

(٣) ومن كثر ذكر ذكر (الاستحلال) فللتكثير والتزديد ... أو تحض غفلة غالبية ..

والاستحلال نوعان ؛ عملي ، وعقائدي - كما سيأتي - ؛ والعقائدي منها هو المكفر .

(٤) ولما ذكر هذا الوجه في مجلس شيخنا أبي مالك - قبل - ، التزمته قوفاً ، ورضيت به مباشرة - بمقتضى الله - =

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ شَرَحَ الاستِحْلَالَ بِأَنَّهُ : (ادِّعَاءُ الْعَدَالَةِ حَالُ الْغُدُولِ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) ؛ فَقَوْلُ غَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى بَيِّنَةِ الْبَيِّنَةِ ، وَنَفْحَةٌ بَعِيدَةٌ عَنْ مَنَهِجِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا ؛ إِذْ ادِّعَاءُ الْعَدْلِ فِي الظُّلْمِ كَمَثَلِ ادِّعَاءِ الظُّلْمِ فِي الْعَدْلِ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ؛ فِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » (٦٩٣٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : بَيَّنَّا النَّبِيَّ ﷺ يَقْسِمُ ، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْحَوِيسَةِ التَّمِيمِيُّ ^(١) ، فَقَالَ : اْعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « وَيْلَكَ ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ !؟ ... » .
قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : « وَإِنَّمَا تَرَكْنَا النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ الْمَذْكُورَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَظْهَرَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَا وَرَاءَهُ ... » ^(٢) .

فليست الدعوى فقط - هنا - دليلاً على معرفة ما وراءها من استحلالٍ ، أو إنكارٍ ، أو غير ذلك ... :

وكلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية يلتقي هذا تماماً ؛ إذ يقولُ - رحمه الله تعالى - : « مَنْ اسْتَحْلَا أَنْ يَحْكُمَ النَّاسَ بِمَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ » ^(٣) .
فالاستحلالُ مُوجَّهٌ إِلَى (مَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا) ، لَا أَنَّ رُؤْيَاهُ حُكْمَهُ عَدْلًا هِيَ الاستحلالُ !
فهما شيان مُتباينان .
فتأملْ ، وَلَا تَتَعَجَّلْ ...

نعم ؛ رُؤْيَاهُ الظُّلْمَ عَدْلًا فُسُقٌ عَظِيمٌ ، وَفَسَادٌ جَسِيمٌ ؛ وَفُجُورٌ مُبِينٌ ، قَدْ يُودِي بِصَاحِبِهِ - وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ - إِلَى الرَّدَّةِ وَاللُّحُوقِ بِالْمَشْرِكِينَ ...
وَلَا عُذْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ .

ومثلُ تفسيرِ الاستِحْلَالِ بِالادِّعَاءِ - بَطْلَانًا - تَفْسِيرُهُ (بِالتَّزَامِ الْمُخَالَفَةِ) مُجَرَّدَةٌ !! وَيَرُدُّ هَذَا

= لَوْضُوحِهِ ؛ مِنْ غَيْرِ (بَجَاحٍ) ، وَلَا إِنْكَارٍ ، وَلَا (نُكُوصٍ) ... وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مَتْنًا عَلَى تَصَوُّرٍ خَاصٍّ ، وَ (شُرُوطٍ) خَاصَّةٍ ، وَقَوَاعِدَ خَاصَّةٍ : لِدَافَعْتُ عَنْهُ عَلَى الْأَقْلِّ ... لَكِنْ ... لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ هَذَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى .
وَقَدْ ذَكَرْتُهُ عَلَى الْجَادَةِ - بِتَوْفِيقِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - فِي طَبْعَتِي الثَّانِيَةِ مِنْ « التَّحْدِيرِ » .

(١) « تَجْرِيدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ » (١ / ١٦٩ و ٣٠٨) لِلْإِمَامِ الدَّهْمِيِّ .

(٢) « فَتْحُ الْبَارِيِّ » (١٢ / ٢٩١) .

(٣) « مِنْهَاجُ السَّنَةِ » (٥ / ١٣٠) .

وَانْظُرْ - أَيْضًا - (٣ / ٤٦٣ - ٤٦٤) - مِنْهُ - .

بخطر التكفير **التكفير** ٤١

التفسير عشرات النصوص في إثبات الشفاعة عند أهل السنة والجماعة - لأهل الكبائر^(١) وغيرهم ممن ماتوا مُصرّين على ذنوبهم ومعاصيهم ، (مُلتزمين المخالفة) لنصوص الشريعة الدالة على تحريم هذه الذنوب الكبائر ؛ فعاشوا عليها ، وماتوا دون توبة منها ...

ولا فرق في ذلك بين مَنْ وَقَعَ منه هذا في كبيرة الزنا - مثلاً - ، أو الخمر والسرقه ، أو الكذب والفجور والمعازف ، أو غير هذا وذاك ...

والكل في هذا سواء ؛ حاكماً أم محكوماً ، أميراً أم مأموراً ...

« فليس كل فعلٍ أو قولٍ يدلُّ على الكفر يستلزم كفر قائله أو فاعله - إذا كان مسلماً ولم يُذَرَّ قصده من ذلك - ، فإذا تبين قصده ، وقامت عليه الحجة - ببيان أن ما أقدم عليه كفر - وأصرَّ على ذلك^(٢) ، فإنه يكفر ، أمّا قبل ذلك ، فلا يجوز التسرع في تكفيره »^(٣) .

ومثل ذلك (الأضلين) - أيضاً - في البطلان - قول من شرح صورة الاستحلال أنها : (جعل خلاف ما أنزل الله على رسوله قانوناً يُحكّم به أو يتحاكم إليه) !

فكان هذا القائل عَقَلَ عن تاريخ الإسلام ، وتاريخ دول الإسلام ، وتاريخ سلاطين الإسلام ؛ وكيف أنه قد جعلت خلافة النبوة الراشدة إرثاً ، ومُلْكاً ، وولاية عهد ١٩ منذ بواكير خلافة بني أمية ... وإلى نهاية خلافة بني عثمان ، قبل أقل من قرن من الزمان !!

وهل من قانون مخالف للشرع - يحمي الملك والسلطنة - أكبر من هذا وأفخم ١٩ فمجرد تقنين المخالفة لنص - أو نصوص - من الشرع لا تكون دليلاً على الكفر والردة . وما فعله الخليفة العباسي المأمون - عفا الله عنه - لما « امتحن العلماء كلهم بالقول بخلق القرآن ، وكتب إلى نوابه ، وتهدّد على ذلك »^(٤) ، « وعاقب العلماء من أجله بالقتل ،

(١) منها قوله ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » ، وهو حديث صحيح ، له طرق متكاثره .

(٢) بحيث يتبين للعلم - الذي أقام عليه الحجة - أنه تعمد مخالفة الحق ، وبجده ، وردّه .

(٣) « الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه » (ص ٣٤) عبدالرزاق طاهر مقاش .

(٤) « دول الإسلام » (١ / ١٣٣) للذهبي ، وراجع « تاريخ الإسلام » (١٥ / ٢٠ - ٢١) - له - رحمه

الله - ، و - للأهميّة - « المسائل المارديّة » (ص ٦٩) لشيخ الإسلام ابن تيمية .

والضرب ، والجس ، وأنواع الإهانة ^(١) : أكبر دليل على إلزامه ^(٢) بما هو ضلال ، وتقنينه ما هو ابتداء ، بل كفر ١١ ومع ذلك ؛ فلا نعلم أحداً من علماء الإسلام كفره ، « ولم يقل أحدٌ بوجوب الخروج عليه » ^(٣) ، أو الحكم برذيه ...

نعم ؛ (التزام المخالفة) - فضلاً عن الإلزام بها ، أو التقنين لها - ضلالٌ عظيم ، وبابٌ إلى الكفر والجحيم ...

□ فائدة مهمة في الاستحلال ، ونوعيه :

النوع الأول : استحلالٌ عمليٌ - كمثل ما ورد في حديث البخاري : « ليكونَ من أمتي أقوامٌ يستحلُّونَ الحِرَّ والحريَّ والمَعَازِفَ ... » - ؛ فيكونُ المتلبسُ به فاسقاً وعاصياً ^(٤) .

والنوع الثاني : استحلالٌ عقائديٌّ ؛ يكونُ المتلبسُ به كافراً ومُشركاً ، وخارجاً عن دائرة الإسلام .

قالَ سباحةُ العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز - وفقه الله - :

« لا يجوزُ لأحدٍ من النَّاسِ أَنْ يُكْفَرَ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ ، بمجردِ الفعلِ ^(٥) ، مِنْ دُونِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ اسْتَحَلَ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ » ^(٥) .

وقالَ - نفعَ الله به - :

« فَمَنْ اسْتَحَلَ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ ، أَوْ الزَّيْمَ ، أَوْ الرِّبَا ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ الْمُجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا : فَقَدْ كَفَرَ كَفْراً أَكْبَرَ ، وَظَلَمَ ظُلْماً أَكْبَرَ ، وَفَسَقَ فَسَقاً أَكْبَرَ .

وَمَنْ فَعَلَهَا بِدُونِ اسْتِحْلَالٍ كَانَ كَفَرُهُ كَفْراً أَصْغَرَ ، وَظُلْمُهُ ظُلْماً أَصْغَرَ ، وَهَكَذَا فَسَقُهُ » .

(١) « أضواء البيان » (١ / ٦٨) .

(٢) وهو من أنواع القَوَاتِين ؛ تُنظر رسالة الأخ الكبير الشيخ بكر أبو زيد - نفعَ الله به - « التقنين والإلزام »

(١ / ٧ - ٩٨ / ضمن كتابه « فقه النوازل ») .

(٣) قارنْ به « الأم » (٦ / ٢٠٥ - ٢٠٧) للإمام الشافعي .

(٤) وقالَ الأستاذُ عبدالرزاق طاهر مباحث في كتابه « الجهل بمسائل الاعتقاد » (ص ١٤١) مُبيِّناً صُنُوفَ أَهْلِ

الْعُلُوِّ في مسألة التكفير : « في مقدِّمة هؤلاء الفُلاة طائفةُ الخوارج ، التي جعلت الفعلَ الظاهرَ دليلاً على العقْدِ الباطنِ » .

(٥) التحذير (ص ٨٣ - ٨٤) ، وانظر - نصّاً آخرَ عنه - فيا سيأتي (ص ٥٧ - ٥٩) .

ودليلُ ذلك وعلامتهُ : بَوْحُهُ بالكفر ، وتَضَرُّجُهُ به ؛ طائفاً ، مُتَشَرِّحاً به صَدْرُهُ ؛ وذلك للتفريق بين الكافر

والمُنَافِق ... وانظر (ص ٦٤) تعليق (٢) .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَتْفِي - يَرْحَمَهُ اللَّهُ - فِي « شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ » (٢ / ٤٣٣)
و (٤٣٤) :

« لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ أَظْهَرَ إِنكَارَ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَالْمَحْزَمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَأْبُ ، فَإِنْ تَابَ ، وَإِلَّا قُتِلَ كَافِرًا مُرْتَدًّا ، وَالنَّفَاقُ وَالرَّدَّةُ مَطْلَقَتُهُمَا الْبِدْعُ وَالْفُجُورُ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ « السُّنَّةِ » بِسَنَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَسْرَعَ النَّاسِ رِدَّةً أَهْلُ الْأَهْوَاءِ ، كَمَا يَرَى هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِيهِمْ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول ب : أَنَا لَا نُكْفِرُ أَحَدًا بِذَنْبٍ ، بَلْ يُقَالُ : لَا نُكْفِرُهُمْ بِكُلِّ ذَنْبٍ ؛ كَمَا تَفَعَّلُهُ الْخَوَارِجُ .

وفي قوله : « مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ » إشارة إلى أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ - الْعَامُّ لِكُلِّ ذَنْبٍ - الذُّنُوبُ الْعَمَلِيَّةُ لَا الْعِلْمِيَّةُ ؛ وَفِيهِ إِشْكَالٌ ؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَكْتَفِ مِنَ الْمُكَلَّفِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ بِمَجَرَّدِ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ ، وَلَا فِي الْعِلْمِيَّاتِ بِمَجَرَّدِ الْعِلْمِ دُونَ الْعَمَلِ ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ مَقْصُورًا عَلَى عَمَلِ الْجَوَارِحِ ، بَلْ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ أَضَلُّ لِعَمَلِ الْجَوَارِحِ ، وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ تَبَعٌ ، إِلَّا أَنْ يُضْمَنَّ قَوْلُهُ : « يَسْتَحِلُّهُ » بِمَعْنَى : يَعْتَقِدُهُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي « الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ » ^(١) (٣ / ٩٧١) :
« وَبَيَّانُ هَذَا أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْمَحَارِمَ مُسْتَحِلًّا لَهَا فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِتِّفَاقِ ، فَإِنَّهُ مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مِنْ اسْتِحْلَالِ مُحَارَمَتِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَحْلَلَهَا بِغَيْرِ فِعْلٍ .

وَالِاسْتِحْلَالُ اعْتِقَادُ ^(٢) [أَنَّهَا حَلَالٌ لَهُ ، وَذَلِكَ يَكُونُ تَارَةً بِاعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ أَحْلَاهَا ، وَتَارَةً بِاعْتِقَادِ [أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَحْرَمِهَا ، وَتَارَةً بِعَدَمِ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا ، وَهَذَا يَكُونُ لَخَلَلٍ فِي الْإِيمَانِ بِالرِّيَاسِيَّةِ ، أَوْ لَخَلَلٍ فِي الْإِيمَانِ بِالرِّسَالَةِ ، وَيَكُونُ بِجَحْدِ مُحَضَّا غَيْرِ مَبْنِيٍّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ ، وَتَارَةً يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا ، وَيَعْلَمُ أَنَّ الرِّسُولَ إِنَّمَا حَرَّمَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ عَنِ التَّزَامِ هَذِهِ التَّحْرِيمِ ، وَيُعَانِدُ الْمَحْرَمَ ، فَهَذَا أَشَدُّ كُفْرًا مِنْ قَبْلِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ هَذَا التَّحْرِيمَ عَاقِبَةُ اللَّهِ وَعَذَابُهُ .

(١) الطبعة الجديدة ، وهو في الطبعة الأولى (ص ٥٢١) - أَيضًا - ، وما بين المعكوفين ساقطة منها .

(٢) فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْإِعْتِقَادِ ، فَتَبَيَّنَ .

ثم إن هذا الامتناع والإباء إما لخلل في اعتقاد حكمة الأمر وقدرته ، فيعود هذا إلى عدم التصديق بصفة من صفاته ، وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به تمرّداً أو اتباعاً لغرض النفس ، وحقيقته كفر ؛ هذا لأنه يعترف لله ورسوله بكل ما أخبر به ، ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون ، لكنّه يكره ذلك ^(١) ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراوده ومشتهاه ، ويقول : أنا لا أقرّ بذلك ولا ألزمه ، وأبغض هذا الحق وأنفّر عنه .

فهذا نوع غير النوع الأوّل ، وتكفير هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، والقرآن مملوء من تكفير مثل هذا النوع بل عقوبته أشدّ .

وقال سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز - حفظه الله تعالى - معلقاً على كلام الطحاوي - في « عقيدته » (ص ٤٢) - : « ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه » :

« مراده - رحمه الله - أن أهل السنة والجماعة لا يكفرون المسلم الموحّد المؤمن بالله واليوم الآخر بذنب يرتكبه ؛ كالزنا وشرب الخمر والربما وعقوق الوالدين ، وأمثال ذلك ، ما لم يستحل ذلك ، فإن استحلّه كفر ؛ لكونه بذلك مكذباً لله ولرسوله ، خارجاً عن دينه ، أمّا إذا لم يستحل ذلك فإنه لا يكفر عند أهل السنة والجماعة ، بل يكون ضعيف الإيمان ، وله حكم ما تعاطاه من المعاصي في التفسيق وإقامة الحدود وغير ذلك ، حسبما جاء في الشرع المطهر .

وهذا هو قول أهل السنة والجماعة ، خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن سلك مسلكهم الباطل ؛ فإن الخوارج يكفرون بالذنوب ، والمعتزلة يجعلونه في منزلة بين المنزلتين - يعني : بين الإسلام والكفر - في الدنيا ، أمّا في الآخرة فيتفقون مع الخوارج بأنّه مخلّد في النار !

وقول الطائفتين باطل بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، وقد التبس أمرهما على بعض الناس لقلّة علمه ، ولكن أمرهما - بحمد الله - واضح عند أهل الحق - كما بيّنا - وبالله التوفيق .

وقال شيخ الإسلام في « مجموع الفتاوى » (٢٠ / ٩٠ - ٩٢) :

« قد تقرّر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلّ عليه الكتاب والسنة : أنّهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب ، ولا يخرجونه من الإسلام بعمل ، إذا كان فعلاً منهياً عنه ؛ مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر ، ما لم يتضمّن ترك الإيمان ، وأمّا إن تضمّن ترك ما أمر الله بالإيمان به مثل : الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسوله والبعث بعد الموت ؛ فإنه يكفر به ، وكذلك يكفر بعدم اعتقاد وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة ، وعدم تحريم المحرّمات الظاهرة المتواترة .

(١) انظر ما سيأتي (ص ٦٣) حول الكُزُو ، وأنثرو .

فإن قلت : فالذنوب تنقسم إلى ترك مأمور به ، وفعل منهي عنه ؟ قلت : لكن المأمور به إذا تركه العبد : فإما أن يكون مؤمناً بوجوبه ، أو لا يكون : فإن كان مؤمناً بوجوبه ، تاركاً لأدائه ؛ فلم يترك الواجب كله ، بل أدّى بعضه وهو الإيمان به ، وترك بعضه وهو العمل به ، وكذلك المحرم إذا فعله ؛ فإما أن يكون مؤمناً بتحريمه ، أو لا يكون ، فإن كان مؤمناً بتحريمه ، فاعلاً له ، فقد جمع بين أداء واجب وفعل محرم ، فصار له حسنة وسيئة . والكلام إنما هو فيما لا يُعذر بترك الإيمان بوجوبه وتحريمه من الأمور المتواترة .

وأما من لم يعتقد ذلك فيما فعله ، أو تركه بتأويل أو جهلٍ يُعذر به ؛ فالكلام في تركه هذا الاعتقاد كالكلام فيما فعله أو تركه بتأويل أو جهلٍ يُعذر به .

وأما كون ترك الإيمان بهذه الشرائع كفراً ، وفعل المحرم المجرد ليس كفراً ؛ فهذا مُقرر في موضعه ، وقد دلّ على ذلك كتاب الله في قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ ؛ إذ الإقرار بها مرادٌ بالاتفاق ، وفي ترك الفعل نزاع^(١) .

وكذلك قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ؛ فإنَّ عدم الإيمان بوجوبه وتركه كفرٌ ، والإيمان بوجوبه وفعله يجب أن يكون مُراداً من هذا النص ، كما قال من قال من السلف : هو من لا يرى حجّة براً ، ولا تركه إثماً ، وأما الترك المجرد ففيه نزاع .

وأيضاً حديث أبي بردة بن نيار ؛ لما بعثه النبي ﷺ إلى من تزوّج امرأة أبيه ، فأمره أن يضرب عتقه ، ويُخمس ماله^(٢) ؛ فإنَّ تخميس المال دلّ على أنه كان كافراً لا فاسقاً ، وكفره بأنّه لم يحرم ما حرّم الله ورسوله^(٣) .

قلت : فمن لم يكن الاستحلال (عنده) على هذين الوجهين - استحلالاً عملياً مُقتضياً ، واستحلالاً عقائدياً مُكفّراً - استوى نظره - وحكمه - على كل فاسق وفاجر ، مع كل مشرك كافر !

(١) انظر مُقدّمتي على رسالة « حكم تارك الصلاة » (ص ١٣ - ١٥) لشيخنا الألباني .

وقارن به « ظاهرة الإرجاء » (٢ / ٥١٨) .

(٢) انظر « إرواء الغليل » (٨ / ١٨) .

(٣) انظر - لمزيد الفائدة - « تهذيب الآثار » (٢ / ١٤٨) للإمام الطبري .

وهذا ضلالٌ ظاهر ...

فتحنُّ - بحمدِ الله - وسَطُ بينَ المرجئة : وتفلُّتهم ، وتسيُّتهم ، وانحرافهم ، وبين الخوارج : وشططهم ، وتكفيرهم ، وضلالهم ...
﴿ وكذلك جعلناكم أمةً وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا ﴾ .. والله الموفق للخير .

□ فائدة في أنواع الكفر وأقسامه :

قال الإمام ابن القيم في كتابه الثمين « مدارج السالكين » (١ / ٣٣٥ - ٣٣٨) :

« فأما الكفر ؛ فتوعان : كفرٌ أكبر ، وكفرٌ أصغر .

فالكفرُ الأكبر : هو الموجِبُ للخلود في النَّارِ .

والأصغرُ : موجبٌ لاستحقاق الوعيد دونَ الخلود ؛ كما في قوله ﷺ في الحديث : « ثنتان في أمتي ، هما بهم كفرٌ : الطعن في الأنساب ، والنياحة » ، وقوله - في « السنن » - : « مَنْ أتى امرأة في دُبُرِها فقد كفرَ بما أنزلَ على محمدٍ » ، وفي الحديث الآخر : « مَنْ أتى كاهنًا أو عرافًا ، فصدَّقَهُ بما يقولُ ، فقد كفرَ بما أنزلَ الله على محمدٍ » ، وقوله : « لا تَرْجِعُوا بعدي كفارًا ؛ يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ » .

وهذا تأويلُ ابن عباس^(١) وعامة الصحابة في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ؛ قال ابن عباس : « ليس بكفرٍ ينقلُ عن الملة ، بل إذا فعَلَهُ هو كفرٌ ، وليسَ كَمَنْ كَفَرَ بالله واليوم الآخر » ، وكذلك قال طاووس ، وقال عطاء : « هو كُفْرٌ دونَ كفرٍ ، وظلمٌ دونَ ظلمٍ ، وفسقٌ دونَ فسقٍ » .

ومنهم مَنْ تأوَّل الآية على تركِ الحكم بما أنزلَ الله جاحدًا له ، وهو قول عكرمة ! وهو تأويلٌ مرجوحٌ ؛ فإنَّ نفسَ جحوده كفرٌ ، سواءَ حَكَمَ أو لم يحكم .

ومنهم مَنْ تأوَّلها على تركِ الحكم بجميع ما أنزلَ الله ، قال ، ويدخلُ في ذلك الحكمُ

(١) وهو ما اختاره ورجَّحه علماءنا الكبارُ المعاصرون - الشيخ ابن باز ، الشيخ الألباني ، الشيخ ابن عثيمين ، وغيرهم - لأنه الحقُّ الصريح الذي تنضبطُ به المسألة على الوجه الصحيح ...

ثم يأتي (١) الكاتبُ محمد قطب - عفا الله عنه - فيقولُ في كتابه « واقعنا المعاصر » (ص ٣٣٤) - عند ذكره أثر ابن عباس - : « مظلوم ابن عباس ... » ١١ مُشيرًا إلى المستدلين بأنَّه هذا على واقع الحكماء المعاصرين ١١

فهل علماءنا - هؤلاء - من الظالمين ١١

بالتوحيد والإسلام ! وهذا تأويلُ عبد العزيزِ الكِنَّانِي ، وهو أيضًا بعيدٌ ١١ إذ الوعيدُ على نفي الحكمِ بالمتَّزَل ؛ وهو يتناولُ تعطيلَ الحكمِ بجميعِهِ وببعضِهِ .

ومِنهم مَنْ تَأَوَّلَهَا على الحكمِ بمخالفةِ النَّصِّ ، تعمُّدًا من غيرِ جهلٍ بِهِ ولا خطإٍ في التأويلِ . حكاها البغويُّ عن العثمَاءِ عُمومًا .

ومِنهم مَنْ تَأَوَّلَهَا على أهلِ الكتابِ ، وهو قولُ قتادةَ والضَّحَّاكِ وغيرَهما ! وهو بعيدٌ ، وهو خلافُ ظاهرِ اللفظِ ، فلا يُصارُ إليه .

ومِنهم مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يَنْقُلُ عن المِلَّةِ !

والصَّحِيحُ : أَنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ يتناولُ الكافرينَ ؛ الأصغرَ والأَكْبَرَ ، بحسبِ حالِ الحاكمِ :

فإنَّه إن اعتقدَ وجوبَ الحكمِ بما أنزَلَ اللهُ في هذه الواقعةِ ^(١) ، وعدَلَ عنه عصيَانًا ، مع اعترافِهِ بأنَّه مستحقٌّ للعقوبةِ ، فهذا كفرٌ أصغرٌ .

وإن اعتقدَ أنَّه غيرُ واجبٍ ، وأنَّه غيَّبَ فيه ، مع تيقُّنِهِ أنَّه حُكِمَ اللهُ ، فهذا كفرٌ أكبرٌ . وإنَّ جهلهُ وأخطأهُ : فهذا خطيئٌ ، له حُكْمُ المُخْطِئِينَ .

والقصدُ : أَنَّ المعاصي كُلَّهَا من نوعِ الكفرِ الأصغرِ ، فإنَّها ضدُّ الشكرِ ، الذي هو العملُ بالطاعةِ ، فالسعيُ : إمَّا شكرٌ ، وإمَّا كفرٌ ، وإمَّا ثالثٌ ، لا مِن هَذَا ، ولا من هَذَا ، واللهُ أعلمُ .

فصل

وأَمَّا الكفرُ الأكبرُ ، فخمسةٌ له أنواعٌ : كُفْرُ تَكْذِيبٍ ، وكُفْرُ اسْتِكْبَارٍ وإِبَاءٍ مع التصديقِ ، وكُفْرُ إِعْرَاضٍ ، وكُفْرُ شَكٍّ ، وكُفْرُ نِفَاقٍ :

١ - فأَمَّا كُفْرُ التَّكْذِيبِ : فهو اعتقادُ كَذِبِ الرِّسْلِ ؛ وهذا القسمُ قليلٌ في الكُفَّارِ ؛ فإنَّ اللهَ تعالى أَيْدَ رِسلِهِ ، وأَعْطَاهُم مِنَ البراهينِ والآياتِ على صدقِهِمْ ما أَقَامَ بِهِ الحُجَّةَ ، وَأَزَالَ بِهِ المَعْدِرَةَ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ : ﴿ وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ ، وقالَ لِرَسُولِهِ ﷺ : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآياتِ اللهِ يَحْجِدُونَ ﴾ .

وإن سُمِّيَ هذا كُفْرًا تَكْذِيبًا أيضًا فصحيحٌ ، إذا هو تَكْذِيبٌ باللسانِ .

(١) قَارِنْ بَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ ، وَقَوْلِهِ - قَبْلُ - : « وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَبِبَعْضِهِ » ... وَتَأَمَّلْ .

٢ - وَأَمَّا كُفْرُ الْإِبَاءِ وَالْإِسْتِكْبَارِ : فنحو كُفْرِ إِبْلِيسَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ أَمْرَ اللَّهِ وَلَا قَابِلَهُ بِالْإِنْكَارِ ، وَإِنَّمَا تَلَقَّاهُ بِالْإِبَاءِ وَالْإِسْتِكْبَارِ ، وَمِنْ هَذَا كُفْرُ مَنْ عَرَفَ صَدَقَ الرَّسُولَ ، وَأَنَّهُ جَاءَ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَلَمْ يَنْقُذْ لَهُ إِبَاءً وَاسْتِكْبَارًا ، وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى كُفْرِ أَعْدَاءِ الرَّسُولِ ، كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ : ﴿ أَنْتُمْ لَيْسْتُمْ مِثْلَنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ ، وَقَوْلُ الْأُمَمِ لِرُسُلِهِمْ : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ كَذَبْتَ ثُمَّ دُ بَطَخُواهَا ﴾ ، وَهُوَ كُفْرُ الْيَهُودِ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كُفَرُوا بِهِ ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ، وَهُوَ كُفْرُ أَبِي طَالِبٍ أَيْضًا ، فَإِنَّهُ صَدَّقَهُ وَلَمْ يَشْكُ فِي صَدَقِهِ ، وَلَكِنْ أَخَذَتْهُ الْحَمِيَّةُ ، وَتَعْظِيمُ آبَائِهِ أَنْ يَزْغَبَ عَنْ مِلَّتِهِمْ ، وَيَشْهَدَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ .

٣ - وَأَمَّا كُفْرُ الْإِعْرَاضِ : فَإِنْ يُعْرَضَ بِسَمْعِهِ وَقَلْبِهِ عَنِ الرَّسُولِ ، لَا يَصَدِّقُهُ وَلَا يَكْذِبُهُ ، وَلَا يُؤَالِيهِ وَلَا يُعَادِيهِ ، وَلَا يُصْغِي إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الْبَيِّنَةُ ، كَمَا قَالَ أَحَدُ بَنِي عَبْدِ يَالِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : وَاللَّهِ أَقُولُ لَكَ كَلِمَةً : إِنْ كُنْتَ صَادِقًا ، فَأَنْتَ أَجَلٌ فِي عَيْنِي مِنْ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا ، فَأَنْتَ أَحَقُّ مِنْ أَنْ أَكَلِّمَكَ .

٤ - وَأَمَّا كُفْرُ الشَّكِّ : فَإِنَّهُ لَا يَجُزُّ بِصَدَقِهِ وَلَا بِكَذِبِهِ ، بَلْ يَشْكُ فِي أَمْرِهِ ؛ وَهَذَا لَا يَسْتَمِرُّ شَكُّهُ إِلَّا إِذَا أَلَزَمَ نَفْسَهُ الْإِعْرَاضَ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِ صَدَقِ الرَّسُولِ ﷺ جَمْلَةً ، فَلَا يَسْمَعُهَا وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا ، وَأَمَّا مَعَ التَّفَاتِيهِ إِلَيْهَا ، وَنَظَرِهِ فِيهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى مَعَهُ شَكٌّ ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَلْزِمَةٌ لِلصَّدَقِ ، وَلَا سِتْيَا بِمَجْمُوعِهَا ، فَإِنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الصَّدَقِ كَدَلَالَةِ الشَّمْسِ عَلَى النَّهَارِ .

٥ - وَأَمَّا كُفْرُ النِّفَاقِ : فَهُوَ أَنْ يُظْهَرَ بِلِسَانِهِ الْإِيمَانُ ، وَيَنْطَوِي بِقَلْبِهِ عَلَى التَّكَادُّبِ ، فَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ الْأَكْبَرُ .

فصل

وكُفْرُ الْجُحُودِ ^(١) نَوْعَانِ : كُفْرٌ مُطْلَقٌ ، وَكُفْرٌ مُقَيَّدٌ خَاصٌّ .

(١) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي « الْعَقِيدَةِ » (٦١) - لَهْ - :

« وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِهِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ » .

فَعَلَّقَ الشَّيْخُ ابْنُ مَانِعٍ بِقَوْلِهِ :

« يُرِيدُ بِذَلِكَ الرَّدَّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ قَالُوا بِخُرُوجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ بِارْتِكَابِ الْكَبِيرَةِ » .

فالمطلقُ : أن يجحدَ جملة ما أنزله الله ، وإرساله الرسول .
والخاصُّ المقيّدُ : أن يجحدَ فرضاً من فروض الإسلام ، أو تحريمَ محرّم من محرّماته ، أو صفّة وصفَ الله بها نفسه ، أو أخبرَ الله به - عمداً - ، أو تقدّياً لقولٍ من خالفه عليه لغرضٍ من الأغراض .
وأما جحدُ ذلك جهلاً ، أو تأويلاً يُعذرُ فيه صاحبهُ : فلا يكفرُ صاحبهُ به ؛ كحديث الذي جحدَ قدرةَ الله عليه ، وأمرَ أهله أن يُحرّقه ويذروه في الريح ، ومع هذا فقد غفّرَ الله له ، ورحمه لجهله ، إذ كانَ ذلك الذي فعّله مبلغٌ عليه ، ولم يجحدَ قدرةَ الله على إعادته عناداً أو تكديباً .

قلتُ : هذا - بطوله - كلامُ الإمام ابن القيم القيم . . .

= وقال سباحة الشيخ ابن باز مبيّناً وموضحاً :

« هذا الحصرُ فيه نظرٌ ؛ فإنَّ الكافرَ يدخلُ في الإسلام بالشهادتين إذا كانَ لا ينطقُ بها ، وإنَّ كانَ ينطقُ بها دخلَ في الإسلام بالتوبة بما أوجبَ كفره ، وقد يخرجُ من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة يبيّنها أهلُ العلم في بابِ حكم المرتد^(١) ، من ذلك طعنه في الإسلام أو في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم ، أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه ، أو شيء من شرعهِ سبحانه ؛ لقوله سبحانه : ﴿ قُلْ أَبالله وآياته ورسوله كُتِبَ تسهؤونَ لا تعتذرونَ قد كفرتم بعدَ إيمانكم ﴾ .

ومن ذلك عبادته الأصنامَ أو الأوثانَ ، أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم ، وطلبُهُ منهم المددَ والعونَ ونحو ذلك ، فمن صرفَ منها شيئاً لغيرِ الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجنِّ وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشركَ بالله ، ولم يحقق قولَ : لا إله إلا الله .

وهذه المسائلُ كُلُّها تُخرِجُه من الإسلام بإجماع أهلِ العلم ، وهي ليست من مسائل الجحود ، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة ، وقد ذكرها العلماء في بابِ حكم المرتد^(٢) ، فراجعها إن شئت ، وبالله التوفيق .

(١) قال علامةُ تجلٍ في زمانه الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - في كتابه « منهج السالكين وتوضيح الفقهاء في الدين » (ص ١١٢) في (باب حكم المرتد) :

« والمُرتدُّ هو مَنْ خَرَجَ عن دين الإسلام إلى الكفر بفعلٍ أو قولٍ أو اعتقادٍ أو شكٍّ .

وقد ذكرَ العلماءُ رحمهم الله تفاصيلَ ما يُخرِجُ به المبدئ من الإسلام ، وترجعُ كُلُّها إلى جحدٍ ما جاء به الرسول ﷺ أو جحدٍ بعضِهِ .

قلتُ : وهو كلامٌ ياتلفُ مع سابقه - عند التأمل - ولا يختلفُ ؛ لأنَّ قاعدةَ التكفير في أولئك وغيرهم بمن وقَعوا في شيء من نوافض الإسلام مبنية على إقامة الحُجّة ، وعليه ؛ فإنَّ الذي يُكفّرُ هو مَنْ كفرَ بإجماع المسلمين ، وهو الذي قامت عليه الحُجّة ، ولا يكفرُ مَنْ لم تُقَمْ عليه الحُجّة ،^(٣)

(٥) « عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية » (ص ٢٠٨) لفضيلة الشيخ صالح الفوزان ، وفقه الله .

- الحكم ، وقاعدة الغدير بالجهل -

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في « منهاج السنة النبوية » (٥ / ١٣٠) :
« ولا ريب أن من لم يعتدَّ وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر ، فمن استحلَّ أن يحكم بين الناس بما رآه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر ؛ فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل ، وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرهم ، بل كثير من المتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم يُنزلها الله - سبحانه وتعالى - ؛ كسوالف البادية ، وكأوامر المطاعين فيهم ، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة ! وهذا هو الكفر ؛ فإن كثيراً من الناس أسلموا ، ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون ، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك ، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار ، وإلا كانوا جهالاً ، كمن تقدم أمرهم » .

أقول : هذا هو الأضل والقول الفصل ، ومعرفة ما يوافقه من حق أو يفارقه من باطل ، مبنية عليه ، راجع إليه .

فالكلام وحده واحدة ، وسلسلة أخذ بعضها برقاب بعض ، لتساق الدلالة ، وتساوي المدلول ..

فاقتطع أول الكلام عن آخره - وفضل بدايته عن خاتمته - خزم له ، وإفساداً لمعناه . فهو - رحمه الله - بدأ بذكر الاستحلال ، وختم بذكر الاستحلال ، إلا أنه أضاف - فيما ختم به - استثناء يعود إلى أوله ، ويرجع إلى بدايته ، فقال : « ... فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله ، فلم يلتزموا ذلك ، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله ، فهم كفار ، وإلا كانوا جهالاً ، كمن تقدم أمرهم » ؛ فهو استثناء مهم جداً ، واصل إلى النص جميعه ، مستغرفه كله ...

وهذا بين جداً لا يحتاج إلى شرح أو تعليق ..

ويزيده ظُهورًا قوله في خاتمته: « كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ »^(١) ، فهو رَبطٌ للآخرِ بالأوَّلِ ،
واللاحقِ بالسابقِ^(٢) ...

... هذا هو الصواب ، من غيرِ تَكثُرٍ ولا استجلاب ...

وَبَعْدُ ؛ فالانتصارُ للحقِّ هو الأساسُ ، لا تحضُّ الدفاعِ عن الأشخاصِ .

والواجبُ على المسلمِ أَنْ يكونَ (شَهْمًا) وشجاعًا ، لا جَبَانًا ولا خَوَّارًا ، وَأَنْ يكونَ في
(حَرَكَتِهِ^(٣) وسكونِهِ) مُلتزمًا بالجادةِ القويمَةِ الأصيلَةِ ، لا تحرفُهُ عنها عاطفةٌ جارفةٌ ، ولا حماسةٌ
نايلةٌ أو طارفةٌ^(٤) .. أَمَّا (شَهْمٌ) وجبان .. فكيفَ يجتمعان ١١

(١) وَحَذُّهَا - غفلةٌ أو تعمُّدًا ١١ - يُفِيدُ دلالتها ، ويعدمُ تركيبتها ...

(٢) والعبرة - أساسًا - بالموقعِ العلميِّ من حيثِ دلالةُ ، وليست بالموقعِ المكانيِّ وموضيئِهِ

وانظر جريدة « المسلمون » (عدد رقم : ٦٢٧) مقال الأَخ الفاضل الشيخ خالد العنبري : « لا ؛ يا صاحبَ

العقيدةِ الصافية ١ » .

(٣) وليست (الحَرَكَتُ)^(١) دائيًّا مُتَّحِدًا بل السكونُ في اليَقِينِ ، والشُّكُوتُ عندَ اليَحَنِّ ، هو المحمودُ المدحُ ؛

والنبيُّ ﷺ يُرِيدُ إلى ذلك بقوله : « كُونُوا أَحْلَاسَ بِيوتِكُمْ »^(٢) ، ويقولُ - عليه الصلاةُ والسلامُ - : « سَكُونُ
فِتْنٍ ؛ القاعدُ فيها خَيْرٌ من القائمِ ، والقائمُ فيها خَيْرٌ من الماشي ، والماشي فيها خَيْرٌ من الساعي ؛ مَن تشرفَ لها
تَسْتَشْرِفُهُ ، وَمَن وَجَدَ فيها مَلْجَأً فَلْيُجِدْ بِهِ »^(٣) ، وقد صحَّ عن بعضِ السلفِ قولُهُم : « نَمَّ عَلَى سَكُونِ خَيْرٍ مِن أَنْ تَقُومَ عَلَى
يَذْعَةٍ »^(٤) ...

(٤) وَأَمَّا السخريةُ بأهلِ العلمِ وطُلابِ العلمِ - مِن أهلِ السِّتْرِ خصوصًا - ، وتنزيلُ الطرائفِ عليهم (١) ،

والتعريضُ بهم ؛ فهذه أفاعيلُ أَلَيُّ بـ (مجحا) وأبي نُوَاس ١ ويتنزَّه عنها - ويرتفعُ - عُقلاءُ الناسِ ..

فالواجبُ المُحْتَمُّ : الذَّبُّ عن أهلِ السِّتْرِ ، ونُصْرَتُهُمْ ؛ وتأْييدهم - لِما فيه مِن أَجْرٍ ، وَبِرٍّ - ؛ ففي « الصحيحين »
دُعَاءُ النبيِّ ﷺ لِحَسَّانٍ - رضي اللهُ عنه - ؛ لِمَا نافَعَ عنه ، وَهَجَا أعداءَهُ ...

ولكن ؛ أَيْنَ (مجحا) مِن (حَسَّان) ١٩

... إِنَّهُ تَقَلُّبُ الزَّمانِ ، وتبدُّلُ الإخْوان ..

(١) وَمَنْ عَدَّ الوصفَ بـ (المُفَكَّر الحركي) سخريةً ، ثم (عَكَسَ) ؛ فوصفَ مُخالِفَهُ بـ (المُفَكَّر السكوني) ١ فقد وَقَعَ بها أنكرُهُ ،

وتلبَّسَ بِنقيضِ ما قَرَّرَهُ .. « كَبُرَ مَقَفًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » ..

(٢) « السلسلةُ الصحيحة » ، (٤ / ٤٩) .

(٣) رواه البخاري (٣٦٠١) ، ومسلم (٢٨٨٦) عن أبي هريرة .

(٤) « الإبانة عن شريعةِ الفرقَةِ الناجية » (١ / ٣٦٠) عن أبي هريرة .

وانظر « الغزلة » ، (ص ٧٢ - ٧٣) للخطابي .

هذا هو الحق والعدل ... وأما الظلم والزور : فكأمن في ادعاء خلافه ؛ نُصرة لرأي ، أو تصحيحاً لشبهة ، أو تعميقاً لشهوة ...

ولقد أبان عن وجوه كلام شيخ الإسلام ، ووضّحه ، وحرّره ؛ أخونا الفاضل أبو محمد خالد بن علي العنبري - وفقّه الله - في كتابه الماتع « الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير » ^(١) (ص ١٢٢ - ١٢٤) ، فليُنظر .

فهذا هو القول المبني على (العلم) ، والقائم على (الفهم) ... فالإصرار عليه استمسك بالصدق والبيان ، لا وفهم ولا هيئان !!

فإذا تقرّر هذا ؛ علّم أنّ الجهل قد يُنجي صاحبه من الكفر والردة ^(٢) ، سواء أكان ذلك في حاكم أم محكوم ...

ولكنّ بعض الكتاب المعاصرين لا يسحبون هذا الجهل ليكون مانعاً في ما أشموه بـ (الحاكمية) ، جاعلينه أمراً مُستثنى من معاذير الجهل المعروفة عند أهل السنة ؛ ومن هنا تظهر بجلاء ووضوح قيمة الاستثناء - المشار إليه قبل - في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - . فقد قال الكاتب الإسلامي سيّد قطب - رحمه الله وعفا عنه - في كتابه « ظلال القرآن » (٤ / ١٩٩١) - بعد كلام - في سياق قصّة يوسف - عليه السلام - :

« ومرة أخرى نجد أنّ منازعة الله الحكم تُخرج المنازع من دين الله - حكماً معلوماً من الدين بالضرورة ^(٣) - لأنها تُخرج من عبادة الله وحده ... وهذا هو الشرك الذي يُخرج أصحابه من دين الله قطعاً ، وكذلك الذين يُقرّون المنازع على ادعائه ، ويكذبون له بالطاعة وقلوبهم غير منكورة لاغتصابه سلطان الله وخصائصه .. فكلّهم سواء في ميزان الله » ا.هـ .

(١) وهو كتاب حافل مفيد ، ولقد نقلت منه - مُصرّحاً باسمه - في « التحذير » - مراراً - (ص ١٥ و ٢٣ و ٣٠) ، ومما قلت (ص ٣٠) فيه : « ولقد استفدت من عدد من نقوليه وفوائده ، فجزاءه الله خيراً ؛ من غير كثر ولا استيطان ، اعترافاً بفضل ثبلاء الإخوان ... فاحذر وساوس الشيطان ، وتلبس ذوي الخذلان ...

(٢) لكنّه مُوقّع له في أسن الإثم ، ومبائة الفجور ... فتنبّه .

(٣) وتعريف هذا الحكم ، هو : « ما يتحصل بدون فكر ونظر في دليل ؛ كما قال أبو البقاء الكفوي في « الكليات » (ص ٥٧٦) .

وقارن بـ « الرد على المنطقتين » (ص ١٣ - ١٤) لشيخ الإسلام ابن تيمية .

ثُمَّ قَالَ مُتَمِّمًا وَمُبَيِّنًا :

« وَكُونُهُمْ (لَا يَعْلَمُونَ) لَا يَجْعَلُهُمْ عَلَى دِينِ اللَّهِ الْقَيِّمِ ، فَالَّذِي لَا يَعْلَمُ شَيْئًا لَا يَمْلِكُ الاعتقادَ فِيهِ وَلَا تَحْقِيقَهُ . . . فَإِذَا وَجَدَ نَاسٌ لَا يَعْلَمُونَ حَقِيقَةَ الدِّينِ ، لَمْ يُعَدَّ مِنَ الْمُمْكِنِ عَقْلًا ^(١) وواقعا وصفهم بأنهم على هذا الدين ا ولم يقم جهلهم عذرا لهم يُنسبُ عليهم صفة الإسلام ، ذلك أَنَّ الْجَهْلَ مانعٌ للصفة ابتداءً ، فاعتقادُ شيءٍ قَرَعٌ عن العلم به ، وهذا منطقُ العقل ^(٢) والواقع ، بل منطقُ البداهة الواضح .

إِنَّ الطَّاغُوتَ لَا يَقُومُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مُدَّعِيًا أَخَصَّ خِصَائِصِ الْأُلُوهِيَّةِ ، وَهُوَ الرِّبَوِيَّةُ ؛ أَي ^(٣) : حَقُّ تَعْبِيدِ النَّاسِ لِأَمْرِهِ وَشَرْعِهِ ، وَدِينُونَتِهِمْ لِفِكْرِهِ وَقَانُونِهِ ، وَهُوَ إِذْ يُزَاوِلُ هَذَا فِي عَالَمِ الواقعِ يَدَّعِيهِ - وَلَوْ لَمْ يَقُلْهُ بِلِسَانِهِ - ، فَالْعَمَلُ دَلِيلٌ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ .

إِنَّ الطَّاغُوتَ لَا يَقُومُ إِلَّا فِي غَيْبَةِ الدِّينِ الْقَيِّمِ وَالْعَقِيدَةِ الْخَالِصَةِ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ ، فَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ وَقَدْ اسْتَقَرَّ فِي اعْتِقَادِ النَّاسِ فَعَلًا أَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَالْخُضُوعُ لِلْحُكْمِ عِبَادَةٌ ، بَلْ هِيَ أَصْلًا مَدْلُولُ الْعِبَادَةِ « ا.هـ .

ويقول - أيضًا - في « ظلال القرآن » (٢ / ٨٨٧ - ٨٨٨) حول (قضية الحكم والشرعية والتقاضى) :

« إِنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ مَسْأَلَةُ إِيْمَانٍ أَوْ كُفْرٍ ، أَوْ إِسْلَامٍ أَوْ جَاهِلِيَّةٍ ، وَشَرْعٍ أَوْ هَوًى ، وَإِنَّهُ لَا وَسْطَ فِي هَذَا الْأَمْرِ ، وَلَا هُدْنَةَ وَلَا ضَلْحَ ! فَالْمُؤْمِنُونَ هُمُ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ - لَا يُخَرِّفُونَ مِنْهُ حَرْفًا ، وَلَا يُبَدِّلُونَ مِنْهُ شَيْئًا - ، وَالْكَافِرُونَ الظَّالِمُونَ الْفَاسِقُونَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَإِنَّهُ إِذَا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ قَائِمِينَ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ كَامِلَةً : فَهُمْ فِي نِطاقِ الْإِيْمَانِ ، وَإِذَا أَنْ يَكُونُوا قَائِمِينَ عَلَى شَرِيعَةٍ أُخْرَى مِمَّا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ : فَهُمْ الْكَافِرُونَ الظَّالِمُونَ الْفَاسِقُونَ ، وَإِنَّ النَّاسَ إِذَا أَنْ يَقْبَلُوا مِنَ الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ حُكْمَ اللَّهِ وَقَضَاءَهُ فِي أُمُورِهِمْ فَهُمْ مُؤْمِنُونَ . . . وَإِلَّا فَمَا هُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا وَسْطَ بَيْنَ هَذَا الطَّرِيقِ وَذَلِكَ ، وَلَا حُجَّةٌ وَلَا مَعْدَرَةٌ ^(٤) ، وَلَا احتِجَاجٌ

(١) أَمَا شَرْعًا ؛ فَالْحُكْمُ فِي التَّكْفِيرِ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ وَاحِدَةٍ . . . فَتَأَمَّلْ .

(٢) هَذَا الْبَيَانُ لَيْسَ عَلَى مَنَهِجِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا !

وانظر - لمزيد من الفائدة - « أَبَاطِيلُ وَأَشْهَارُ » (٢٩٢ - ٢٩٤) لِلْأُسْتَاذِ الْأَدِيبِ عَمُودِ شَاكِر .

(٣) تَأَمَّلْ هَذَا الْقَوْلَ ، وَدَقِّقِ النَّظَرَ فِيهِ . . .

بمصلحة ، فالله ربُّ النَّاسِ يعلم ما يَصْلُحُ للنَّاسِ ، ويضعُ شرائعَهُ لتحقيقِ مصالحِ النَّاسِ الحقيقية ، وليسَ أحسنَ من حُكْمِهِ وشرعيته حُكْمٌ أو شريعة ، وليسَ لأحدٍ من عباده أن يقول : إنني أرفضُ شريعةَ الله ، أو : إنني أَبْصِرُ بمصلحةِ الخلقِ من الله . . . فإن قالها بلسانِهِ أو بفعلِهِ فقد خَرَجَ من نطاقِ الإيمانِ « ١. هـ .

بل يقولُ - بعبارته أوضح وأقبح - في « ظلالِهِ » (٣ / ١١٩٨) :

« إنَّ مَنْ أَطَاعَ بشرًا في شريعةٍ من عندِ نفسه ، ولو في جزئيةٍ صغيرة ^(١) ، فإنما هو مشركٌ ، وإنَّ كَانَ في الأصلِ مسلمًا ثُمَّ فعلَهَا ، فإنما خرجَ بها من الإسلامِ إلى الشركِ أيضًا . . . مهما بقي بعدَ ذلكَ يقولُ : (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بلسانِهِ ، بينما هو يتلقى من غيرِ الله ، ويطيعُ غيرَ الله » . قلتُ : فالكلامُ المتقدمُ - كُلُّهُ - يُخْرِجُ - عندَ صاحِبِهِ ومُدَّعِيهِ - قضيةَ (الحاكمية) - حُكْمًا ومحكومين - عن أن تكونَ ذاتَ صِلَةٍ - أضلًا - بما يُغذِّرُ المسلمَ بجهلِهِ إذا تلبَّسَ به ^(٢) . . . والاستثناءُ الواقعُ في كلامِ شيخِ الإسلامِ دالٌّ على تقيُّضِ هذهِ الدعوى ، مُرشدٌ إلى بطلانِها ؛ فَمِنْ هُنَا تظهرُ - جليًا - حقيقةُ ، وتعلو - جيّدًا - قيمَةُ . . .

« ونظرةً إلى الواقعِ : نجدُ أنَّ بعضَ البلادِ الإسلامية قد ظهرت فيها السنةُ والتوحيدُ ، وما زالَ عُلماؤها مُتَمَسِّكينَ بذلكَ داعينَ إليه ، كما هو الحالُ في بلادِ نَجْدٍ وما يتَّصلُ به ، فمِنْدُ أَنْ أنعمَ اللهُ على هذهِ البلادِ بظهورِ الإمامِ المُجدِّدِ محمد بن عبد الوهَّاب - رحمه اللهُ - ، وأمرُ التوحيدِ وعبادةِ الله وحدهُ ظاهرٌ مُلتَزَمٌ به ، وكذلك أمرُ السنةِ النبويةِ .

ولهذا كانتِ الحاجةُ في هذهِ البلادِ قائمةً على العِيَادِ في العمومِ ، وخاصةً في المسائلِ الكبرى من دينِ الإسلامِ ، بخلافِ البلادِ التي دَمَرَتْهَا البدعُ والانحرافُ عن السنةِ ، وغيابُ القائمينِ

(١) اقرأ وتأمل ، واحكم بالتدليل . .

(٢) فالمسألة - إذا - قد غَلِطَ فيها (الآسائيد) ^(١) ؛ فلا يدعي - فيها - إصابةَ التلاميذ - ، فضلًا عن

(تلاميذ التلاميذ) - إلا من جاء بجهلٍ حَنِيدٍ ^(ب) . .

(١) « المعجم الوجيز » (ص ١٦) .

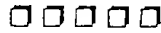
(ب) « أساس البلاغة » (ص ١٤٤) للزَّعْزَعِي .

بأمر الله من دعوة إلى التوحيد والسنّة ، فسكّان مثل هذه البلاد يتجاوز معهم فيما خالفوا فيه الدين الصحيح ، حتّى تُقام عليهم الحجّة الشرعيّة التي يكفّر من خالفها ، أو يُفسق ، أو يُبدّع - والله أعلم - ^(١) .

أقول :

وعُموم مسألة العذر بالجهل ؛ تُكلّم فيها - كثيرًا - بجهل ، وكتب فيها من ليس لها أهل ، والقول فيها صغْب لا سهل .

فلعلّ الله - جلّت قدرته - يفسح في الوقت ، وينسأ في العمر ، ويُبارك في العمل ، ليكون منّي - بمثّة الله سبحانه - بحث مُفصّل في هذه المسألة العميقة ، بقواعد دقيقة ، إظهارًا للحق ، وبيانًا للحقيقة ..



(١) « الجهل بمسائل الاعتقاد » (ص ٢٦٥) .

- الحكم بالقوانين الوضعيّة -

نقلْتُ في كتابي « التحذير من فتنَةِ التكفير » عشرات (البحوث العلميّة ، والنقول العقديّة) عن (عددٍ من علماء الإسلام ؛ محدّثين وفقهاء ، ومفسّرين) في تفصيل القول في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله ، وأنّ منها الكُفْر ، ومنها الظلم ، ومنها الفسوق ؛ بما أحسبُهُ كافياً ومُقتنعاً ، بحمدِ الله تعالى ومِثته ...

وبيّنتُ - ممّة - يوضح جليّ أنّ فاعِلَ ذلك أنتم مأزورٌ ، لا مثابٌ مأجورٌ ...

وكانَ مما قلّتهُ - هناك - (ص ٢٧ - ٢٨) :

« ولَسنا نقولُ هذا تهويّاً من شأنِ الحكم بما أنزلَ اللهُ ، أو تقليلاً من قدرِ تطبيقِ الشريعة ؛ فهذا ما نَحْلُمُ بِهِ ، وندعو إليه ، ونحِصُّ عليه .

فاحتكامُ النَّاسِ إلى شريعةِ اللهِ - سبحانه وتعالى - كتاباً وسُنّةً - فيه سعادتهم ، ونجائهم ، وهدايتهم ، وصلاحتهم ...

بل كيفَ لنا أنْ نُهَوِّنَ من مسألةٍ فظيمةٍ مُتردِّدِ الحكمُ فيها - والفاعلُ لها - بينَ الكفرِ والظلمِ والفسقِ ؟!

ولكنّا نقولُ الذي قلّناه ردّاً لِقُلُوبِ الغالين ، وتكفيرِ المُكفِّرين ؛ الذين فَتَحُوا البابَ مُشرَعاً - بأفعالهم وأقوالهم - لكلِّ أعداءِ الدينِ ومُناوئِهِ ؛ ليَصِفُوا الإسلامَ بالتطرّفِ ، والمسلمينَ بالإرهابِ .. من غيرِ تمييزٍ ، وبلا تفصيلٍ .. فكانوا - بسوءِ صنيعِهِم - سداً مَنيعاً في وَجْهِ الدعوةِ الحَقَّةِ للإسلامِ الحقِّ ، وسبباً كبيراً للضغطِ على المسلمين ، واستنزافِ مُقدّراتِهِم ، وشُلِّ قواهِم ...

فاللَّهُ يُصْلِحُهُم ، ويُسدِّدُ دَرَبَهُمْ .. » .

فهل يَرِدُ على خَلَدِ صَفِيٍّ - أو ذَهْنِ نَقِيٍّ - أنْ صاحِبَ هذا الكلامِ يقولُ فيمن يحكمُ بالقوانين الوضعيّة : (إنّه مأجورٌ شكورٌ) ؟!

وعليه ؛ فإنَّ ما تَوَهَّم من تَغْلِيْقٍ لي على كلامٍ لِسَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ العَلَّامَةِ عبدِالعزیزِ بنِ بازٍ في « التحذير » (ص ٨٥) ممَّا يُخَالِفُ هَذَا الأَمْرَ البَيِّنَ الواضِحَ الجَلِيِّ : فَإِنَّهُ تَوَهَّم لَأَمْرٍ غَيْرِ مُرَادٍ ، وَالبَّاسُ في شَيْءٍ غَيْرِ مُسْتَفَادٍ ..

نَعَمْ ؛ قد يَكُونُ في مَوْضِعِ العبارةِ نَوْعُ غَمُوضٍ ، أو شَيْءٌ مِنَ الإِبْهَامِ ، فَمَا ذَلِكَ إِلَّا « لِأَنَّ المعانيَ الدَّقِيقَةَ تَحْتَاجُ إلى إِصْغَاءٍ ، وَاسْتِمَاعٍ ، وَتَدْبِيرٍ » ^(١) - لَكِنَّ ذِكْرِي لها على وَجْهِ الصَّحَّةِ - بَعْدُ - مَرَّتَيْنِ (ص ٩٤ و ٩٧) يُزِيلُ أَيَّ إِبْهَامٍ ، وَيَدْفَعُ أَيَّ إِنْبَاسٍ ...

وَمَعَ هَذَا وَذَلِكَ ؛ فَقَدْ نَقَلْتُ مَوْضِعَ التَّغْلِيْقِ - كَمَا هُوَ - إلى مَوْضِعٍ آخَرَ - بَعْدَهُ - يَدُلُّ على المدلولِ الأَصْلِيِّ المرادِ بَدءُ وَانْتِهَاءُ ^(٢) ..

وَمِمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ ، وَفِي مُصْتَفَاتِ أَهْلِ العِلْمِ مُحَرَّرٌ ؛ أَنَّ الأَصْلَ حُسْنُ الظَّنِّ بالمسلمِ إِذَا وَجِدَ سَبِيلٌ إِلَيْهِ ...

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّتْ سَبِيلٌ يُنْزَعُ إِلَيْهِ - بِهِ - لَتَلْمُسِ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ ، فَيُنْظَرُ : هل يُوجَدُ مُخَالَفَةٌ لِأَصْلٍ ما من الناحيةِ الشرعيةِ ؟ أَمْ أَنَّ المَعَارِضَةَ نَاشِئَةً مِنْ تَغْيِيرٍ قد يُخْتَلَفُ في فَهْمِهِ ؛ صَحَّةً وَخَطَأً ، صَوَابًا وَغَلَطًا ؟ ..

فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ - وَهُوَ مُخَالَفَةُ أَصْلٍ - من الناحيةِ الشرعيةِ - ؛ فَالوصفُ اللاتِقُ يَمُنُّ لَمْ يُوَافِقْ : العُرُورُ ، وَفُحْشُ الخَطِإِ ، وَغُجْبُ القَوْلِ ، وَالفِتْنَةُ ، وَالشَّنَانُ ...

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الثَّانِي - وَهُوَ الاختلافُ في صَوَابِ لَفْظٍ أو صِحَّةِ عِبَارَةٍ - ؛ فَلَا يَزِيدُ الأَمْرُ عن أَنْ يَكُونَ شَكْلِيَّةً تَخْضَعُ ، لَا يَتَجَاوَزُ فِيهَا قَدْرُهَا ، وَلَا يُفَحِّمُ شَأْنَهَا ، وَلَا يُعْظَمُ أَمْرُهَا ... وَلِسَاحَةِ الشَّيْخِ عبدِالعزیزِ بنِ بازٍ - نَفَعَ اللهُ بِهِ - كَلِمَةُ جَامِعَةٍ في الحُكْمِ على مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ ، وَأَنْوَاعٍ فَاعِلِيهِ ؛ يَقُولُ فِيهَا ^(٣) :

« مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ فَلَا يَخْرُجُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ :

(١) « العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية » (ص ١٠٣) لابن عبدالمهدي .

(٢) انظر « التحذير » (ص ٨٩) الطبعة الثانية .

(٣) « قضية التكفير بين أهل السنة وأهل الضلال » (٧٢ - ٧٣) سميد بن وَغْف الفحطاني .

- ١ - مَنْ قَالَ : أنا أحكم بهذا لأنه أفضل من الشريعة الإسلامية ؛ فهو كافرٌ كافرًا أكبر .
- ٢ - وَمَنْ قَالَ : أنا أحكم بهذا لأنه مثل الشريعة الإسلامية ، فالحكم بهذا جائزٌ ، وبالشريعة جائزٌ ؛ فهو كافرٌ كافرًا أكبر .
- ٣ - وَمَنْ قَالَ : أنا أحكم بهذا ، والحكم بالشريعة الإسلامية أفضل ، لكن الحكم بغير ما أنزل الله جائزٌ ؛ فهو كافرٌ كافرًا أكبر .
- ٤ - وَمَنْ قَالَ : أنا أحكم بهذا ، وهو يعتقد أن الحكم بغير ما أنزل الله لا يجوز ، ويقول : الحكم بالشريعة الإسلامية أفضل ، ولا يجوز الحكم بغيرها ، ولكنه متساهلٌ ، أو يفعل هذا لأمرٍ صادرٍ عن حُكَّامِهِ ؛ فهو كافرٌ كافرًا أصغر ، لا يُخرجُ عن الملة ، ويُعتبر من أكبر الكبائر .
- قلتُ : وكلامُهُ هذا - حفظه الله - يتنزلُ على القوانين وغيرها (ولا يُخرجُ عنها) ، - فالمخالفة مخالفةٌ ، والنظر إنما يكونُ إلى الباعثِ عليها ، والدافعِ إليها - .
- ومِمَّا يدلُّ على ذلك ، وبيئتهُ بيانًا تامًّا ؛ أنه سُئِلَ - حفظه الله وأطالَ بقاءُهُ - عَمَّن يَرى أنَّ له الحقَّ في الخروجِ على الأنظمةِ العامَّةِ التي يضعُها وليُّ الأمرِ ؛ كالمرور ، والجهاك^(١) ، والجوازات ... إلخ .. باعتبارِ أنها ليست على أساسٍ شرعيٍّ ؟؟
- فأجاب :

« هذا باطلٌ ومنكرٌ ، وقد تقدَّم أنَّه لا يجوزُ الخروجُ ولا التغييرُ باليدِ ، بل يجبُ السمعُ والطاعةُ في الأمورِ التي ليسَ فيها منكرٌ ، بل ينظمُها وليُّ الأمرِ لمصالحِ المسلمين ، يجبُ الخضوعُ لذلك ، والسمعُ والطاعةُ في ذلك ؛ لأنَّ هذا من المعروفِ الذي ينفعُ المسلمين ، وأمَّا الشيءُ الذي هو منكرٌ ، ضريبةٌ يَرَوْنَ أنها غيرُ جائزةٍ ، هذه يُراجعُ فيها وليُّ الأمرِ بالنصيحةِ ، بالدعوةِ إلى الله ، وبالتوجُّهِ إلى الخيرِ ، لا بيلدو ؛ يضربُ هذا ويسفكُ دمَ هذا ، أو يُعاقبُ هذا بدونِ حجةٍ ولا بُرهانٍ^(٢) ، لا بدَّ أن يكونَ عندهُ سلطانٌ من وليِّ الأمرِ يتصرفُ به حسبَ الأوامرِ التي

(١) وبعضُ من هذه (الأنظمةِ العامَّةِ) تقنياتٌ لمخالفاتٍ شرعيةٍ ١١ فتدبرِ الجواب : تحفظ بالصواب ...

(٢) ليس ردةً ولا تكفيرًا ..

لديه ، وإلا فحسبُه النصيحة والتوجيه ، إلا فيمن تحت يده من أولاد وزوجات ونحو ذلك تمن له السلطة عليهم » (١) .

قلت :

وأي رد لهذا الكلام - أو تأويل - أو إخراج له عن مرادِهِ : فهو تقولٌ بغير حجة ، وتفريقٌ بين المتأثرات بدونِ بينة .

ولو كان مجردُ نقضِ الحكم ، أو تزكيه ، أو تبديله ، أو (تقنيه) مكفراً لما كان هذا التفصيلُ ، ولما وجد هذا البيانُ ...

ومما يؤيد هذا المعنى - ويؤكدُه - ما رواه الإمام أحمد (٥ / ٢٥١) ، وابنُ حبان (٦٧١٥) بسندٍ جيدٍ ، عن أبي أمامة ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لَتَنْقُضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ ، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ ؛ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا ، فَأَوْفَيْنَ نَقْضًا : الْحُكْمُ ، وَآخِرُهُنَّ : الصَّلَاةُ » (٢) .

فلو كان (نقضُ الحكم) (٣) كُفْرًا أَكْبَرُ : لكان حُصُولُهُ - فقط - نقضًا لعُرْوَةِ الْإِسْلَامِ ذاتها - جميعًا - ، وهنَّكَ لِعُقْدَةِ الْإِيمَانِ نَفْسُهَا - أساسًا - ، وإذا الأمرُ على غير ذلك : كان حكمه ليس كذلك ..

فتأمل .. ولا تتعجل ..



(١) « المعلوم في العلاقة بين الحاكم والمحكوم » (ص ١٩) .

(٢) وقد بَوَّبَ عليه الإمامُ ابنُ حبانٍ بقوله : « ذِكْرُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّ أَوَّلَ مَا يَظْهَرُ مِنْ نَقْضِ عُرَى الْإِسْلَامِ مِنْ جِهَةِ الْأُمَرَاءِ قَسَادُ الْحُكْمِ وَالْحُكَّامِ » .

(٣) وكلمة (الحكم) كلمة مطلقة ، لا يجوزُ تقييدها بغير بينة ، .. تعطيلُها بغير دليلٍ ظاهرٍ .

- التبديل والاستبدال -

من أجود الكلام وأحسنه في أنواع الحكم^(١) - موافقة للشرع أو مخالفة له - كلام الإمام ابن القيم في كتابه « الروح » (ص ٦٥٤ - ٦٥٥) ؛ إذ قال - رحمه الله - :

« والفرق بين الحكم المنزّل الواجب الاتباع ، والحكم المؤلّ الذي غايته أن يكون جائز الاتباع : أن الحكم المنزّل هو الذي أنزله الله على رسوله ، وحكم به بين عباده ، وهو حكمه الذي لا حكم له سواه .

وأما الحكم المؤلّ فهو أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب اتباعها ، ولا يكفر ولا يفسق من خالفها ؛ فإن أصحابها لم يقولوا : هذا حكم الله ورسوله ! بل قالوا : اجتهدنا برأينا ، فمن شاء قبله ، ومن شاء لم يقبله ، ولم يلزموا به الأمة ... » .

ثم قال - رحمه الله تعالى - :

« فالرأي والاجتهاد أحسن أحواله أن يسوغ اتباعه ، والحكم المنزّل لا يحلّ لمسلم أن يخالفه ولا يخرج عنه .

وأما الحكم المبذّل - وهو الحكم بغير ما ينزل الله - ؛ فلا يحلّ تنفيذه ، ولا العمل به ، ولا يسوغ اتباعه ، وصاحبه بين الكفر والفسوق والظلم .

والمقصود : التنبيه على بعض أحوال النفس المطمئنة واللّوامة والأمانة ، وما تشترك فيه النفوس الثلاثة ، وما يميّز به بعضها من بعض ، وأفعال كل واحدة منها ، واختلافها ، ومقاصدها ، ونواتها .

وفي ذلك تنبيه على ما وراءه ؛ وهي نفس واحدة ؛ تكون أمانة تارة ، ولّوامة أخرى ، ومطمئنة أخرى ، وأكثر الناس الغالب عليهم الأمانة ، وأما المطمئنة فهي أقل نفوس البرية عدداً ، وأعظمها عند الله قدراً ، وهي التي يقال لها : ﴿ ارجعي إلى ربك راضية مرضية . فادخلي في عبادي . وادخلي جنتي ﴾ .

(١) وقد نقلته في « التحذير » (ص ١٣) - مقتصرًا - على تفسيره للتبديل فقط - تأمّا - .

ونقلته (غبري) على غير نقلي !! فما ألتج ولا ألتج ..

قلت : وهو كلامٌ فضلٌ ؛ يُستفادُ منه فائدتانِ مهمتان :

الأولى : أَنَّ الحُكْمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ حُكْمٌ مُبَدَّلٌ .

الثانية : أَنَّ هذا الحُكْمَ - المُبَدَّلَ - يتردّدُ صاحبُهُ ومُواقِعُهُ - تبعًا لحَالِهِ ؛ عَمَلًا واعتقادًا - بينَ الكفرِ والفُسقِ والظلمِ ...

وهاتانِ فائدتانِ تُنهيانِ المسألةَ لمن كَانَ له قَلْبٌ أو أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ... بلا تَكْثُرٍ ولا مَزِيدٍ ...

ولقد نَقَلَ الشيخُ ابنُ عُثيمين - حفظه اللهُ - عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية - رحمه اللهُ - تقسيمَ مَنْ اتخذوا أَحْبَارَهُمْ ورهبانَهُمْ أربابًا من دُونِ اللهِ ، وأنَّهُمْ على وجهين ^(١) :

« أَحدهما : أَنْ يَعلَمُوا أَنَّهُمْ بَدَّلُوا دِينَ اللهِ ، فيَتَّبِعُونَهُمْ على التَّبْدِيلِ ، ويعتقدونَ تحليلَ ما حَرَّمَ ، وتحريمَ ما أَحَلَّ اللهُ ؛ اتِّباعًا لرؤسائِهِمْ ، معَ علمِهِمْ أَنَّهُمْ خالفوا دِينَ الرُّسُلِ ، فهذا كُفْرٌ ، وقد جعلَهُ اللهُ ورسولُهُ شركًا .

الثاني : أَنْ يَكُونَ اعتقادُهُمْ وإيمانُهُمْ بتحليلِ الحرامِ وتحريمِ الحلالِ ثابتًا ، لكنَّهُمْ أطاعوهم في معصيةِ اللهِ ، كما يفعلُ المسلمُ ما يفعلُهُ من المعاصي التي يُعتقدُ أَنَّها مَقاصِرٌ ، فهؤلاءِ لَهُمْ حُكْمٌ أمثالُهُمْ من أَهلِ الذُّنُوبِ » .

قلتُ : فَجَعَلَ مِنْ علامةِ التَّبْدِيلِ اعتقادَ تحليلِ الحرامِ ، وتحريمِ الحلالِ .

ثمَّ قالَ الشيخُ ابنُ عُثيمين - نَفَعَ اللهُ بِهِ - ^(٢) :

« والحُكْمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ ينقسمُ إلى قسمينِ :

أحدهما : أَنْ يَسْتَبَدَلَ هذا الحُكْمَ بحُكْمِ اللهِ - تعالى - بحيثُ يَكُونُ عالمًا بحُكْمِ اللهِ ، ولكنَّهُ يرى أَنَّ الحُكْمَ المخالفَ لَهُ أَوْلَى وأنْفَعَ للعبادِ من حُكْمِ اللهِ ، أو أَنَّهُ مساوٍ لحُكْمِ اللهِ ، أو أَنَّ العُدُولَ عن حُكْمِ اللهِ إِلَيْهِ جائِزٌ ، فيجعلُهُ القانونَ الذي يَجِبُ التحاكمُ إِلَيْهِ ، فمثلُ هذا كافرٌ كُفْرًا مخرجًا عن المِلَّةِ ؛ لِأَنَّ فاعِلَهُ لم يَرْضَ باللهِ رَبًّا ، ولا بِمُحَمَّدٍ رَسولًا ، ولا بِالإِسْلامِ دِينًا ، وعليه ينطبقُ قولُهُ تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ، وقولُهُ تعالى :

(١) « مجموع فتاوى الشيخ ابن عُثيمين » (٢ / ١٤٤) .

(٢) « المرجع السابق » (٢ / ١٤٥ - ١٤٦) .

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

الثاني : أن يستبدل بحكم الله تعالى حكماً مخالفاً له في قضية معينة ، دون أن يجعل ذلك قانوناً يجب التحاكم إليه ، فله ثلاث حالات :

الأولى : أن يفعل ذلك علماً بحكم الله تعالى ، معتقداً أن ما خالفه أولى منه وأنفع للعباد ، أو أنه مساوٍ له ، أو أن العُدول عن حكم الله إليه جائز ، فهذا كافراً مخرجاً عن الملة ؛ لما سبق في القسم الأول .

الثانية : أن يفعل ذلك علماً بحكم الله ، معتقداً أنه أولى وأنفع ، لكن خالفه بقصد الإضرار بالمحكوم عليه ، أو نفع المحكوم له ، فهذا ظالم وليس بكافر ، وعليه ينتزل قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

الثالثة : أن يكون كذلك لكن خالفه هوى في نفسه ، أو مصلحة تعود إليه ، فهذا فاسق ، وليس بكافر ، وعليه ينتزل قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(١) .

أقول : فجعل - حفظه الله تعالى - القسم الأول محصوراً في المُستبدل الذي « يرى أن الحكم المخالف له أولى وأنفع للعباد من حكم الله ، أو أنه مساوٍ لحكم الله ، أو أن العُدول عن حكم الله إليه جائز » ^(٢) ، بحيث يجعله - على هذه الصفة ^(٣) قانوناً - . وهذا لا يُتَكَلَّفُ في كفره ..

والثاني : إذا لم يكن قانوناً - وعلى الوصف السابق - ، ولكن يحكم بالقضية أو القضايا ... ففيه التفصيل المذكور ...

(١) وهذا النص منقول من « مجموع فتاوى » ، وليست له صلة بتعليق على كلام شيخنا الألباني - المذكور في « التحذير » - لا من قريب ولا بعيد ؛ لذا لم أذكره في « التحذير » ؛ فليس في القضية بتر ولا حذف !! لا خدمة ولا هدف . ثم وقفت عليه - بغد - ، فرأيت أنه يزيد كلام الشيخ ابن عثيمين - المنقول هناك - وضوحاً ، فاستحسنته لحاقه وإضافته هنا ... فالحمد لله على تغميائه .

(٢) كما هو نص كلامي .

(٣) فليس مجرد التزين كُفراً ؛ وإنما الكُفر في الصفة والملة التي عليها المخالف المُتَّبِعُ به - سواء قُتِنَ أم لا ؛ كما

سيأتي - بعد - ، فننبه .

(١) « التحذير » (١٠١) .

١- بحكمهم لم يمسكوا له من الشراعي من حكم بنصر ما أنزل الله بهنزل الوحي دين الله فلهذا كفر أكبر يخرج من الملة لأنه جعل نفسه مشرعاً مع الله عز وجل وهو المشريع

(٣) التحذير : (ص ١٠٢) .

(١) من ذلك كتاب عنوانه « فتنه التكفير » ، جمعه الأخ علي حسين أبو لوز ، وأضاف إليه عدداً من فتاوى الشيخ ابن عثيمين المتعلقة بالموضوع ، والمضافة إليه إضافة « من « فتاويه » وغيرها - ، فيما لم يوجد من كلامه - حفظه الله - في « التحذير » عما هو موجود في رسالة الأخ علي أبو لوز فهو من هذه الإضافات . . فنتبه - مُتَقَطّاً - لِمَا قُلْتُهُ عَنِّي رِيبِي ، وَلَيْتَاكَ وَالتَّقْنِي وَالتَّجَنِّي . .
وللفائدة - والتاريخ - أقول : لَمَّا طُبِعَتْ كتابي « التحذير » ، لم أكن وُقِفْتُ على رسالة الأخ أبي لوز - هذه - ، وإنما أَوْقَفَنِي عليها - بعد طباعة « التحذير » ، شهرين - بعض الإخوة الحضارمة - وفقهم الله - في أثناء رحلتي العلمية الدعوة إلى أندونيسيا .

فلاعتقادُ الكُفْرِيِّ شرطٌ في الكراهة ، وليست الكراهة شرطًا في الاعتقاد ، فضلًا عن التكفير ...
فتأمل ، وتنبّه ...

وأما جُفْلُ الاستبدالِ (وَخَذَهُ) ^(١) دليلًا على الكُفْرِ الأكبر : فهذا يُغايِرُ ما تقدّم من ذكرِ العللِ والأوصافِ التي إذا قامت بالمُسْتَبْدِلِ : استحقَّ بها الوصفُ بالكُفْرِ ...
نعم ؛ الاستبدالُ دليلٌ على الكُفْرِ وعلامةٌ عليه ؛ إذا لم يكن مُجَرَّدًا وَحْدَهُ ^(١) ، فصاحبه اعتقادُ تحليلِ الحرام ، أو تحريمِ الحلال ، أو عِلْمُهُ بحكمِ الله مع رُؤْيِيهِ الحُكْمَ المخالفَ له أولى وأنفعَ لِلْعِبَادِ ، أو أَنَّهُ مُسَاوٍ له ، أو جائزٌ به .. أو .. أو ..
وَمَنْ زَعَمَ - بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ - أَنَّ الْأَعْمَالَ الظاهرة - كُلَّهَا ، أو بعضها ^(٢) - تقومُ مقامَ الاعتقادِ قَطْعًا ، وتدُلُّ على الباطنِ - مِنْ كُزُو ، أو مُجْهُودٍ جزْمًا ١ - وَأَنَّ فاعِلَ ذَلِكَ مُسْتَبْدِلٌ ..
و .. كافرٌ ... فقد حَمَلَ ثِقْلًا ، وساءَ فِعْلًا ...

فإذا لم يكن هذا هو بابُ الفكرِ الخارجي مُشَرَّعًا .. فماذا هو ١٩
وَلَيْكُنْ زَاجِرًا لِهَؤُلَاءِ - وَزَادَعَا - ما رواه الإمامُ مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٦٦٢٤) عن جُنْدَبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدَّثَ : « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : وَاللهِ ! لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ ! !
وإنَّ اللهَ - تعالى - قالَ : مَنْ ذَا يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ ؟ ! فَإِنِّي قَدْ عَفَرْتُ لِفُلَانٍ ، وَأَخْبَطْتُ عَمَلَكَ » .

فإذا ؛ كانت أعمالُ - ذاك - الظاهرة مُغْلِنَةً فِسْقَهُ ^(٣) ، ومُظْهِرَةً فُجُورِهِ ؛ بحيث سَخِطَ عليه أخوه قائلاً له : « لا يغفرُ اللهُ لك ! »

(١) قَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ (١) لِكَلِمَةِ (وَخَذَهُ) - الَّتِي قُلْتُهَا فِي « التَّحْدِيرِ » (ص ١٠٣) - : (صَالٌ) فِي غَيْرِ مِيدَانِهِ ، وَ (جَالٌ) فِي هَذِهِ بُيَانِهِ ..
(٢) نَعَمْ ؛ مِنْ الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ مَا هُوَ كُفْرٌ أَكْبَرُ ؛ وَهِيَ - كَقَاعِدَةٍ - : مَا يَكُونُ مِنْهُ أَوْ « يُفْضَدُ بِهِ الْإِنْتِقَاصُ وَالِاسْتِغْنَاءُ » ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي « الصَّارِمِ الْمَسْلُوكِ » (ص ٥٦١) ، وَانْظُرْ « مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى » (١٤ / ١١٥) - لَهُ - .

وتفصيلُ هذا - زيادةً - في كتابي « كشف المناهج ... » .
(٣) وَفِي طَرِيقٍ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٤٩٠١) ، وَأَحْمَدَ (٨٢٧٥) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ الرَّجُلَ الْمَقُولَ فِيهِ الْكَلَامُ كَانَ « مُشْرِفًا عَلَى نَفْسِهِ » ١

فهذا - منه - تكفير مبطن متسرع ؛ لأن الله - سبحانه - يقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ . . .

ومع هذا وذاك ؛ فلم تكن أعماله الظاهرة - حقيقة - قائمة مقام كفره ، ومظاهرة رذته - على فسقه وفجوره ! - ؛ فغفر الله لهذا ؛ وأحبط عمل ذاك . . . والله يقول : ﴿ لَنْ أَشْرَكَ لَيْخَبُنَ عَمَلُكَ ﴾ .

ومما لنا نعيد ونزيد ، فكلام الشيخ ابن عثيمين - الذي اتكأ عليه المكفرون ، واعتمده المخالفون - هو نفسه ينقض كلامهم ، ويؤدق قلوبهم ؛ فهو يقول - نفع الله به - وقد نقلته في « التحذير » (ص ٧٣ - ٧٤) - :

« وفي ظني أنه لا يمكن لأحد أن يطبق قانوناً مخالفاً للشرع يحكم فيه في عباد الله إلا وهو يستحلّه ويعتقد أنه خير من القانون الشرعي ، فهو كافر ؛ هذا هو الظاهر ، وإلا فما الذي حمله على ذلك ؟ »

قد يكون الذي يحمله على ذلك خوفاً من أناس آخرين أقوى منه إذا لم يطبق ! فيكون هنا مدهائماً لهم ، فحيث نقول : إن هذا كالمدهان في بقة المعاصي .
قلت : فهو - حفظه الله - لم يجعل الحاكم بالقانون كافراً ابتداءً - مطلقاً - ، وإنما قد (احتمل) أن يكون فعل ذلك مدهائماً . . .

و (احتمال) وقوع المدهانة كقيل بإبطال ادعاء أن الحكم بالقوانين - مجرداً - كفر أكبر . . فتأمل ، ولا تتعجل . . .

ومثل هذا الاحتمال ^(١) يجعل التردد في تكفير قائماً وظاهراً ؛ لأن عقيدة أهل السنة في مثل هذا أن « من ثبت إيمانه بيقين لم يزُلْ ذلك عنه بالشك ؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة ، وإزالة الشبهة » ؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٢ / ٥٠١) .

وليس هذا (الاحتمال) - أو التحفظ - إلا بسبب خطورة المسألة ، وعظم شأن الزلل

(١) فإما هو القول فيمن (عاين) إيقاع هذا (الاحتمال) - ضمن كلام الشيخ ابن عثيمين - ، ثم حذفه ، وبّره ؟

فقد بين « التحذير » (ص ٧٣) ، و « تحذيره » (ص ٢٨) أن تكون على بينة من حقيقة أمره وتأثيره !

وكيف يؤمل الإنسان رشداً وما ينفعك منيعاً هـواه

فيها ؛ إذ « التكفير حق الله وحده ، فلا يجوز الإقدام عليه إلا بإذن من الله وسلطان ، أي : بنص من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه - عليه الصلاة والسلام - ، وحجة قاطعة لا تنطرق إليها شبهة ؛ وذلك أن الإيمان والكفر محلها القلب ، ولا يطلع على ما في القلوب غير الله - سبحانه وتعالى - ، والقرائن الظاهرة لا تدل بيقيناً على ما في القلب ، بل دلالتها ظنية^(١) ، والإسلام نهي عن اتباع الظن في أكثر من نص في القرآن والسنة ، وطلب الحجة والبرهان على الدعاوى ، وبخاصة ما يتعلق منها بأمور العقائد »^(٢) .

... هذا هو الكلام ، فمن حرّقه - أو حرّقه - فهو الملام^(٣) ...

والسلام ...

وأما كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة (التبديل) ؛ فهو لا يخرج عن تلك المعاني المضبوطة قيد أنملة ، بل إنها معاني مأخوذة منه - رحمه الله - ، وراجعة إليه ؛ إذ قد بين - رحمه الله - القول في قاضي شرعي^(٤) ؛ حكم في قضية ما حكماً منه ؛ و « جعل ما في هله القضية شرع محمد بن عبد الله »^(٥) ؛ قال :

« والإنسان متى حلل الحرام - المجمع عليه - أو حرّم الحلال - المجمع عليه - أو بدل الشرع - المجمع عليه - كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء ، وفي مثل هذا نزل قوله - على أحد القولين - : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » ؛ أي : هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله » .

(١) يقيد التبيير المتقدم (ص ٦٤) تعليق (٢) .

(٢) « الجهل به . انلي الاعتقاد وحكمه » (ص ٣٢) عبدالرزاق طاهر معاش .

(٣) فليس تمت بحمد الله ابتداء - لا قديم ولا جديد ١ - ولا إرجاء - لا موروث ولا معاصر ١ - ولا إخذات ... ولكنها دعاوى أخذات ١١

وكل مزعم بخلاف ذلك فهو (يُشكّل متحنّ جديداً ، وأسلوباً فريداً) في تحريف صورة الدعوة السلفية ، وأدعاء (ما السلف والسلفية منه براءة) ١١

(٤) هو القاضي ابن خلوف ، المتوفى سنة (٧٢٢ هـ) ، ترجمته في « الدرر الكامنة » (٢ / ٣٤٧) .

(٥) هذا هو منشأ كلامه ، ومبتدأ قوله ، فتأمله ، ولا تفصله عما يتبعه ، حتى تعرف خطأ قول المخالف

ثم قال :

« ولفظُ الشرع يُقالُ في عُرفِ النَّاسِ على ثلاثة معانٍ :

الشرع المنزَّل ؛ وهو : ما جاء به الرسول ﷺ ، وهذا يجبُ اتباعه ، وَمَنْ خالفه وجبت عقوبته .

والثاني : الشرعُ المؤولُ ؛ وهو : آراءُ العلماءِ المُجتهدين فيها كـمذهبِ مالكٍ ونحوه ، فهذا يسوغُ اتباعه ، ولا يجب ، ولا يحرم ، وليس لأحدٍ أَنْ يُلزمَ عمومَ النَّاسِ به ، ولا يمنعُ عمومُ الناسِ منه .

الثالث : الشرعُ المبدل ، وهو : الكذبُ على الله ورسوله ، أو على النَّاسِ بشهادات الزور - ونحوها - والظلمُ البين .

فَمَنْ قال : إِنَّ هذا شرعُ الله ؛ فقد كفرَ بلا نزاع ؛ كمن قال : إِنَّ الدَّمَّ والميتة حلالٌ ، ولو قال : هذا مذهبي ؟ ونحو ذلك .

قلتُ : فهو يتكلمُ - في الوجهِ الثالثِ الأخيرِ - حولَ مَنْ كَذَبَ على الله ، أو رسوله ، أو النَّاسِ ، وظلَّم ظُلماً بيناً ، وقال : « إِنَّ هذا مِنْ شرعِ الله » ...

أمَّا قوله - بعدُ - : « كمن قال : إِنَّ الدَّمَّ والميتة حلالٌ ، ولو قال : هذا مذهبي ، ونحو ذلك » ؛ فإنه محمولٌ - لزوماً ، وقولاً واحداً - على مَنْ يُثبِّن كذبَهُ على الله ، وادَّعاه على شرعه ..

فالتجريحُ كذباً على الله ؛ ستكونُ جُرأتهُ على عبادِ الله أشدَّ وأنكى .. فقوله - بعدُ - : « هذا مذهبي » ؛ إما أَنَّهُ كَذَبٌ مبنيٌّ على كذبٍ ، وادَّعاءٌ مُرَكَّبٌ على ادِّعاءٍ .. أو أَنَّهُ قاله في أمرٍ حرامٍ بينٍ ، مُجمِّعٌ على تحريمِهِ قطعاً يقيناً .

ولأنا ؛ لو أننا حَكَمْنَا على كُلِّ مَنْ يقولُ : « هذا مذهبي » في مسائلِ الفقهِ التفصيليةِ - فضلاً عن غيرها مما قد يكونُ فيه مخالفةٌ للشرعِ - بالكفرِ والردَّةِ : لحَكَمْنَا - بهذا - على كثيرٍ من المتمذهبيين ، والمتعصبين ، والمُريدين !! الذين يُقدِّمون قولَ صاحبِ المذهبِ ، ورأيَ شيخِهِمْ ، و (فِكْرَ) مَنْ يتعصبونَ له : على حُكمِ الله ورسوله ... قائلين - أجمعين - : « هذا مذهبي » ، و : هذا رأيي ... و : هذا فِكْري ... وَمَا أَكْثَرُهُمْ !!

ولو أننا نزلنا قول شيخ الإسلام - المتقدم - : - « كمن قال : إنَّ الدَّمَّ والميتة حلال » ،
ولو قال : هذا مذهبي ، ونحو ذلك » - على مسألة من مشهور المسائل الخلافية الفقهية -
كتحريم النيذ ، وما يتصل به - فماذا تكون النتيجة ؟
قال الإمام النَّسَائِيُّ في « سننه » (٨ / ٧٠١) - بعد ذكره أدلة تحريم النيذ ، والخمر ،
وكلُّ مُسْكِرٍ - :

« وفي هذا دليلٌ على تحريم المسكر ، قليلاً وكثيراً ، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم
بتحريمهم آخرَ الشرِّبة ، وتحليلهم ما تقدَّمها الذي يُشربُ في الفرقِ قبلَها ، ولا خلافَ بينَ أهلِ
العلم أنَّ السُّكْرَ بكلِّيته لا يحدثُ على الشرِّبة الآخرة دونَ الأولى ، والثانية بعدها ، وبالله
التوفيقُ » .

فماذا يرى مَنْ زَعَمَ - مُطلقاً - أنَّ (قول شيخ الإسلام : « ولو قال : هذا مذهبي » دلالة
واضحة على بطلان شرط الادعاء) بأنَّه إنما قاله - أصلاً - لأنَّه مُدَّعٍ أنَّ ذلك من عندِ الله ؟
وقد قال الإمام ابنُ القيم - رحمه الله - مُبيِّناً سوءَ حالِ المتعصِّبة والمقلِّدين ، المُغرضين عن
تحكيم الكتاب والسنة :

« لما أعرَضَ النَّاسُ عن تحكيم الكتاب والسنة والمحكمة إليهما ، واعتقدوا عدمَ الاكتفاء
بهما ، وعدلوا إلى الآراء والقياس والاستخسان وأقوال الشيوخ ؛ عرضَ لهم من ذلك فسادٌ في
فطرتهم ، وظلمةٌ في قلوبهم ، وكدرٌ في أفهامهم ، ونحوقٌ في عقولهم ، وعمتْهم هذه الأمورُ ،
وغلبت عليهم ، حتَّى رَبا فيها الصَّغِيرُ ، وهَرِمَ عليها الكَبِيرُ ، فلم يَرَوْها منكراً ؛ فجاءتهم دولةٌ
أخرى قامت فيها البدعُ مقامَ السننِ ؛ والنفسُ مقامَ العقلِ ، والهوى مقامَ الرُّشدِ ، والضلالُ
مقامَ الهدى ، والمنكرُ مقامَ المعروفِ ، والجهلُ مقامَ العلمِ ، والرياءُ مقامَ الإخلاصِ ، والباطلُ
مقامَ الحقِّ ، والكذبُ مقامَ الصدقِ ، والمداينةُ مقامَ النصيحةِ ، والظلمُ مقامَ العدلِ ، فصارتِ
الدولةُ والغلبةُ لهذه الأمورِ ، وأهلُها هم المشار إليهم ، وكانت قبلَ ذلك لأضدادِها ، وكانَ
أهلُها هم المشار إليهم .

فإذا رأيتَ دولةَ هذه الأمورِ قد أقبلتْ ، ورأيتَها قد نُصِبتْ ، وجيوشُها قد رُكبتْ ؛ فبطنُ

الأرضي - والله - خيرٌ من ظهرها ، وَقُلْ^(١) الجبال خيرٌ من السهول ، ومخالطة الوحش أسلمٌ من مخالطة الناس^(٢) .

قُلْتُ : وبِقَوْلِهِ - رحمه الله - أَقُولُ ، وما نحنُ فيه أَدَلُّ دليلٍ عليه !
ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

وما هُنا تنبيهٌ مهمٌّ ؛ وهو متعلِّقٌ بتصوُّرِ (المُكْفِرِينَ) للاستبدالِ ؛ فهم - هداهم الله وأصلَحَهُمْ - يجعلونَ تَغْطِيلَ الحُدُودِ ، وعدمَ إنفاذِها ، أو إقامةَ غيرها ، وتنفيذَ سواها - لمجردِ الفعلِ - حُكْمًا على فاعلي ذلك بالتكفير^(٣) ... وهذا كلامٌ جدُّ خطير ...

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنِ تيميةَ في « مجموع الفتاوى » (٢٨ / ٣٠٦) :

« ووليُّ الأمرِ إذا تَرَكَ إنكارَ المنكراتِ ، وإقامةَ الحدودِ عليها ؛ ببالٍ يأخذُه : كانَ بمنزلةِ مقدَّمِ الحراميةِ ، الذي يقاسمُ المحاربينَ على الأخيذة ! وبمنزلةِ القَوَادِ الذي يأخذُ ما يأخذُه ليجمعَ بين اثنين على فاحشة ! وكانَ حالُه شبيهاً بحالِ عَجُوزِ السوءِ امرأةٍ لوطٍ ، التي كانت تدلُّ الفُجَّارَ على ضيفِهِ ! التي قالَ اللهُ تعالى فيها : ﴿ فَأَنجِناهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ، وقالَ تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ ، فعَذَّبَ اللهُ عَجُوزَ السوءِ القَوَادَةَ بِمثلِ ما عَذَّبَ قومَ السوءِ الذينَ كانوا يعملونَ الخبائثَ ، وهذا لأنَّ جميعَهُ أَخَذُ مالٍ للإعانةِ على الإثمِ والعدوانِ .

ووليُّ الأمرِ إِنَّمَا نُصِّبَ لِيَأْمَرَ بالمعروفِ ، وينهى عن المنكرِ ، وهذا مقصودُ الولايةِ .
فإذا كانَ الوالي يُمكنُ من المنكرِ ببالٍ يأخذُه ؛ كانَ قد أتى بضدِّ المقصودِ ، مثلَ مَنْ نُصِّبَتْهُ لِيُعِينَكَ على عدوكَ ، فأعانَ عدوكَ عليه ، وبمنزلةِ مَنْ أَخَذَ مالاً ليجاهدَ به في سبيلِ الله ، فقاتلَ به المسلمينَ » .

قُلْتُ : فلم يَنزِعْ عنه وَصَفَ (وليُّ الأمرِ) ، ولم يكفِّرْهُ ، ولم يحكم برَدِّتِهِ ..
نَعَمْ ؛ رَبَّ عَلَيْهِ أوصافُ الفُجَّارِ ، وأخلاقُ الفُسَّاقِ ، وأعمالُ المُجَّانِ ... وهو حريٌّ بذلك كُلِّهِ ، ومُسْتَحِقُّهُ ...

(١) مفردُها (قُلَّة) وهي : أعلى الجبلِ .

(٢) « نوائد الفوائد » (ص ٤٤٠ - ٤٤١) بتحقيقي ، وتعليقي .

(٣) مَعَ كَوْنِهِمْ - أَنفُسُهُمْ - مُقَرَّرِينَ بالإسلامِ ، مُقِيمِينَ - في الناسِ - أَرْكَانَهُ ... فتنبَه .

وقال الإمام القرطبي في « تفسيره » (٤ / ١٦٨) :

« فمن بدل أو غيّر أو ابتدّع في دين الله ما لا يرضاه الله ، ولم يأذن به الله : فهو من المطرودين عن الخوض ، المبغدين منه ، المسوّدي الوجوه ، وأشدّهم طرداً وإبعاداً من خالف جماعة المسلمين ، وفارق سبيلهم ؛ كالخوارج على اختلاف فرقها ، والروافض على تبائن ضلالها ، والمعتزلة على أصناف أهوائها ؛ فهؤلاء كلّهم مبدّلون ومبتدعون ، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحقّ وقتل أهله وإذلالهم ، والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاصي ، وجماعة أهل الزّينج والأهواء والبدع ؛ كلٌّ يخاف عليهم أن يكونوا عُثُوا بالآية ، والخبر كما بيّنّا ، ولا يتخلّد في النار إلّا كافراً جاحداً ، ليس في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان » (١) .

قلت : وفي كلامه - رحمه الله تعالى - ثلاث فوائد :

الأولى : جمعه بين الابتداع ، وعمل ما لا يرضي الله - سبحانه - كالجور والظلم - في سياق واحد ؛ وجعله ذلك كلّ تبديلاً ...

الثانية : بيان ضلال الخوارج ، والروافض ، والمعتزلة .

الثالثة : أنّ قاعدة التكفير الجحود ؛ أو ما ينبثق منه ، ويبنى عليه (٢) .

فإن لم ينضبط معنى الاستبدال وفق هذا الأساس - الذي قرّزناه - كان الوقوع بمهاوي الضلال إلى مُنتهاه ، والهوي في دركات التكفير إلى أبعد مداه ...

(١) وانظر « التمهيد » (٢٠ / ٢٦٢) لابن عبد البر .

(٢) كالاستحلال - الذي هو تحريم ما أحلّ الله ، أو تحليل ما حرّم الله ؛ من عقيدة - :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب « الإبان » (ص ٦٧) :

« وهؤلاء الذين اتخذوا أجبازهم ورهباتهم أرباباً - حيث أطاعوهم في تحليل ما حرّم الله وتحريم ما أحلّ الله ،

يكونون على وجهين :

أحدهما : أن يعلموا أنّهم بدلوا دين الله فيجبوتهم على التبديل ؛ فيعتقدون تحليل ما حرّم الله ، وتحريم ما أحلّ الله ، اتباعاً لرؤسائهم ، مع عليهم أنّهم خالفوا دين الرّسل ، فهذا كفر ، وقد جعله الله رسوله شركاً - وإن لم يكونوا يصلّون لهم ويسجدون لهم - ؛ فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنّه خلاف الدين ، واعتقد ما قاله ذلك ، دون ما قاله الله ورسوله : مشركاً مثل هؤلاء .

والثاني : أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتاً ، لكنّهم أطاعوهم في معصية الله ، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي ؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب » .

- الياسق (١) وجنكيز خان (٢) -

الياسق : « عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها [جنكيز خان] من شرائع شتى ؛ من اليهودية ، والنصرانية ، والملة الإسلامية ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه » (٣) .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (٢٨ / ٥٢١ - ٥٢٥) عن أكبر مقدمي التار قوله : « هذان آيتان عظيمتان جاءا من عند الله : محمد وجنكيسخان . وعقب - رحمه الله - بقوله : « فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم إلى المسلمين ؛ أن يسوي بين رسول الله ، وأكرم الخلق عليه ، وسيد ولد آدم ، وخاتم المرسلين ، وبين ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفراً وفساداً وعدواناً ، من جنس بحثنصر وأمثاله » .

ثم قال - رحمه الله - : « وذلك أن اعتقاد هؤلاء التار كان في جنكيسخان عظيماً ؛ فإتهم يعتقدون أنه ابن الله ! من جنس ما يعتقد النصارى في المسيح ، ويقولون : إن الشمس حبكت أمه ! وأنها كانت في خيمة ، فنزلت الشمس من كوة الخيمة ، فدخلت فيها حتى حبكت ! ! ومعلوم عند كل ذي دين أن هذا كذب ، وهذا دليل على أنه ولد زنا ، وأن أمه زنت ، فكتمت زناها ، وادعت هذا حتى تدفع عنها معرة الزنا ! وهم مع هذا يجعلونه أعظم رسول

(١) ويقال : (يساق) : ك (سحاب) ، وربما قيل : (يسق) ، بحذف الألف ، والأصل فيه (يساغ) بالغين المعجمة ، وربما خُفّف فحذف ، وربما قُلب قافاً ، وهي كلمة تركية يُعَبَّرُ بها عن وضع قانون المعاملة ، كذا ذكره غير واحد .

« تاج العروس من جواهر القاموس » (٧ / ٩٨) للمرتضى الزبيدي .

(٢) قال ابن تقي بزدي في « النجوم الزاهرة » (٦ / ٢٦٩) :

« هو صاحب « التورا » و « اليسق » ، و « التورا » باللغة التركية هو المذهب ، و « اليسق » هو الترتيب ، وأصل كلمة « اليسق » : سي سا ، وهي لفظ مركب من أعجمي وتركبي ، ومعناه : الترتيب الثلاث ، لأن (سي) بالعجمي في العدد ثلاثة ، و (يسا) بالتركي : الترتيب ؛ وعلى هذا منسب التار من يوجه إلى يومنا هذا ، وانتشر ذلك في سائر الممالك ، حتى عمالك مصر والشام ، وصاروا يقولون : « سي يسا » ، فتقلت عليهم ، فقالوا : « سياسة » على تحريف أولاد القرب في اللغات الأعجمية . . . »

(٣) « تفسير ابن كثير » (٣ / ١٢٣) .

عند الله في تعظيم ما سنّه لهم وشرعه بظنه وهواه ، حتى يقولوا لما عندهم من المال : هذا رزقُ جنكسرخان ، ويشكرونه على أكلهم وشرههم ، وهم يستحلون قتلَ مَنْ عادى ما سنّه لهم هذا الكافر الملعون ، المعادي لله ولأنبيائه ورسوله وعباده المؤمنين .

ثم قال :

« وكذلك الأكابر من وزرائهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى ، وأن هذه كلها طرقٌ إلى الله ، بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين . »

ثم قال :

« ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين - وباتفاق جميع المسلمين - ؛ أن من سوغ^(١) اتباع غير دين الإسلام ، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ : فهو كافر ، وهو كافر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب . »

ثم قال :

« وبالجملّة ؛ فما من نفاق وزندقة وإلحاد ؛ إلّا وهي داخلة في أتباع التار : لأنهم من أجهل الخلق ، وأقلهم معرفة بالدين ، وأبعدهم من أتباعه ، وأعظم الخلق اتباعاً للظن وما تهوى الأنفس . »

وقال - رحمه الله تعالى - في « منهاج السنة » (٦ / ٣٧٢) :

« ونحن نعرف بالعيان والتواتر العام ما كان في زماننا ، من حين خرج جنكسرخان ملك الترك الكفار ، وما جرى في الإسلام من الشر ، فلا يشك عاقل أن استيلاء الكفار المشركين ، الذين لا يقرّون بالشهادتين ولا بغيرها من المبادئ الخمس ، ولا يصومون شهر رمضان ، ولا يحجّون البيت العتيق ، ولا يؤمنون بالله ، ولا بملائكته ، ولا بكتبه ورسوله واليوم الآخر . . . »

قلت : وبنحو كلام شيخ الإسلام ومعهناه ؛ قال تلميذه الإمام ابن كثير في « البداية والنهاية » (١٣ / ١١٧) في جنكيز خان :

« وهو الذي وضع لهم « السياسة »^(٢) التي يتحاكمون إليها ، ويحكمون بها ، وأكثرها

(١) تأمل هذا الوصف ، وقارن بها تقدّم (ص ٥٨ و ٦٢) .

(٢) يُريدُ : الباسق ، كما سبقَ تعليلًا .

مخالف لشرائع الله تعالى وكتبه ، وهو شيء اقترحه من عند نفسه^(١) ، وتبعوه في ذلك ، وكانت تزعم أمه أنها حملته من شعاع الشمس ، فلهذا لا يعرف له أب ، والظاهر أنه مجهول النسب . ثم قال : « أما كتابه «الياسا» ؛ فإنه يكتب في مجلدين بخط غليظ ، ويحمل على بعير عندهم .

وقد ذكر بعضهم أنه كان يصعد جبلا ، ثم ينزل ، ثم يصعد ، ثم ينزل - مرارا - حتى يغنى ، ويقع مغشيا عليه ، ويأمر من عنده أن يكتب ما يلقى على لسانه حيث^(٢) .

فإن كان هذا هكذا ؛ فالظاهر أن الشيطان كان ينطق على لسانه بها فيها^(٣) .

وذكر الجويني أن بعض عبادهم كان يصعد الجبال في البرد الشديد للعبادة ، فسمع قائلا يقول له : إنا قد ملكنا جنكيزخان وذريته وجه الأرض^(٤) ، قال الجويني : فمشايخ المغول يصدقون بهذا ، ويأخذونه مسلما .

ثم قال - بعد سرده شيئا من أحكام الياسق - :

« .. وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ؛ فمن ترك الشرع المحكم المنزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء ، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر ، فكيف بمن تحاكم إلى «الياسا» ، وقدمها عليه^(٥) ؟!! من فعل ذلك كفر بإجماع

(١) نعم ؛ لأنها من اختراعه وافتراؤه ، لكنه في اختراعه هذا وافتراؤه - ذاك - يكذب على أتباعه ، ويكذب على أشياء ؛ أنه نبي ، وأنه يوحى إليه من عند الله ، ويلقى عليه - كما سيذكره ابن كثير - بعد - ، لذا فقد كان لإيمانهم به - كما تقدم - على هذا النحو ، وكما سيأتي .

(٢) ما أشبه اليوم بالأمس ؛ فالصوفية الغلاة ينسبونها إليها - في جلوس الذكر - ، ثم يقولون : حدثني قلبي عن ربي !! « تشابهت قلوبهم » ... وليس زعمه هذا - أنه (يلقى) عليه - إلا ادعاء للنبوة ، وافتراء أنه وحي من عند الله ..

(٣) هذا تعليق الإمام ابن كثير - وليس لسان جنكيز خان قالا ، فضلا عن أن يكون حالا - ؛ وهو صحيح ، فلا شك - إذا وقع هذا - أنه من نطق الشيطان على لسانه ، وتلبس به .

وفي كتابي « برهان الشرع في إثبات المس والضرع » رد على الناقضين عزهم من بعد (ضغف) أنكاثا !!

(٤) وهذا من تمام فريتهم - المبتدع على بنبوه هو - بأنه (يلقى) عليه ، ويوحى إليه .

(٥) على وجوه اعتقاد مساواته بالشرع ، أو جوازوه ، أو تفضيله عليه ، أو .. أو ..

وهذا لا يغفل يمحض الفعل مجزئا ، وإلا كان كل مخالف حكما شرعيا - مقدما عليه شهوته أو شهته - كافرا !!

ويدل على هذا - لروما - ما سيأتي - بعد - من ذكر ابن كثير نفسه أن ذلك مبني على أن « لا يحكم سواه في قليل

ولا كثير » ؛ فنتبه .

المسلمين ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ،
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ
حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾

ثُمَّ قَالَ - رحمه الله تعالى - : « وَقَدْ ذَكَرَ علاء الدين الجَوْنِي طَرْفًا كَبِيرًا مِنْ أَخْبَارِ
جَنكِيْزِ خَانَ ، وَمَكَارِمَ كَانَ يَفْعَلُهَا لِسَجِيَّتِهِ ، وَمَا آدَاهُ إِلَيْهِ عَقْلُهُ ، وَلِإِنْ كَانَ مُشْرِكًا بِاللَّهِ يَعْبُدُ مَعَهُ
غَيْرَهُ ، وَقَدْ قَتَلَ مِنَ الْخَلَائِقِ مَا لَا يَعْلَمُ عَدَدَهُمْ إِلَّا الَّذِي خَلَقَهُمْ » .

وَيَنْحَوِرُ قَوْلُهَا وَصَفَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي « تَارِيخِ الْإِسْلَامِ » (ص ١٦٨ - وَفِيَاتُ سَنَةِ ٦٢٤ هـ) :
« طَاغِيَةُ التَّارِ ، وَمَلِكُهُمُ الْأَوَّلُ . . . أَطَاعُوهُ طَاعَةَ أَصْحَابِ نَبِيِّ لِنَبِيِّ ، بِلِ طَاعَةِ الْعِبَادِ
الْمُخْلِصِينَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . . . وَمَاتَ عَلَى دِينِهِمْ وَكُفِّرَهُمْ » .

وَقَالَ فِي « سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ » (٢٢ / ٢٤٣) : « وَلَمْ يَكُنْ يَتَّقِيْدُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا
بِغَيْرِهِ ^(١) ، وَقَتْلُ الْمُسْلِمِ أَهْوَنُ عِنْدَهُ مِنْ قَتْلِ الْبُرْغُوثِ » .

وَنَقَلَ الْقَرِيزِيُّ فِي « خُطَطِ مِصْرَ » ^(٢) : « أَنَّ جَنكِيْزَ خَانَ الْقَائِمَ بِدَوْلَةِ التَّتَرِ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ لَمَّا
غَلَبَ عَلَى الْمُلْكِ قَرَّرَ قَوَاعِدَ وَعَقُوبَاتٍ أَثْبَتَهَا بِكِتَابٍ سَمَّاهُ « يَاسَا » ، وَهُوَ الَّذِي يَسْمَى « يَسَقُ » ،
وَلَمَّا تَمَّ وَضْعُهُ ، كَتَبَ ذَلِكَ نَقْشًا فِي صَفَانِحِ الْفُؤَادِ ، وَجَعَلَهُ شَرِيعَةً لِقَوْمِهِ فَالْتَزَمُوهُ بَعْدَهُ » .
قُلْتُ : فَهَذَا جَنكِيْزُ خَانَ ، وَحَالُهُ . . .

وَهَذَا كُفْرُهُ ، وَشِرْكُهُ . .

وَهَذَا « يَاسَقُهُ » ، وَكِتَابُهُ ، وَشَرِيعَتُهُ . .

وَهَذَا اعْتِقَادُ أَتْبَاعِهِ فِيهِ ، وَادِّعَاؤُهُمْ بُنُوْتَهُ . .

وَهَذَا حُكْمُ مَنْ لَا يُقَرُّ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَغَيْرِهَا مِنْ فَرَائِضِ الشَّرْعِ . .

فَمَنْ كَانَ مِثْلَهُ . . كَانَ مِثْلَهُ . .

وَلَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي « تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ » (٣ / ١٢٢ - ١٢٣) تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ

تَعَالَى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ :

(١) وَفِي « نَاجِ الْعُرُوسِ » (٧ / ٩٨) أَنَّهُ : « كَانَ لَا يَنْدِيْنُ بِشَيْءٍ مِنْ أَدْيَانِ أَهْلِ الْأَرْضِ » .

(٢) نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ الرَّيْدِيُّ فِي « نَاجِ الْعُرُوسِ » (٧ / ٩٨) .

« يُنكرُ تعالى على مَنْ خَرَجَ عن حكمِ الله المُحكِّمِ المُشتمِلِ على كُلِّ خيرٍ ، الناهي عن كُلِّ شرٍّ ، وعدَلَ إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات » ، التي وضعها الرجالُ بلا مُستندٍ من شريعةِ الله ، كما كانَ أهلُ الجاهليةِ يحكُمونَ به من الضلالاتِ والجهالاتِ ، ثمَّ يضعونها بأرائهم وأهوائهم ، وكما يحكُم التتارُ من السياساتِ الملكيّةِ المأخوذةِ عن ملكهم جنكيزخان ، الذي وضعَ لهم « الياسق » ؛ وهو عبارةٌ عن كتابٍ مجموعٍ من أحكامٍ قد اقتبسها من شرائعِ شتى ؛ من اليهوديّةِ والنصرانيّةِ والملةِ الإسلاميّةِ ، وفيها كثيرٌ من الأحكامِ أخذها من مجردِ نظره وهواه ، فصارت في بنيةِ شرعاً مُتبعاً ، يُقدّمونها على الحكمِ بكتابِ الله وسنةِ رسوله ﷺ ، ومنَ فَعَلَ ذلكَ منهم فهو كافِرٌ يجبُ قتلهُ ، حتّى يرجعَ إلى حكمِ الله ورسوله ، فلا يُحكّم سواه في قليلٍ ولا كثيرٍ .

قلتُ : ويُستفاد من هذا الكلام فائدتان :

الأولى : أن أيَّ حكمٍ يُصَيِّرُ شرعاً - ويُعتَقَدُ جوازُهُ ، ويُقدَّمُ على الحكمِ بالكتابِ والسنةِ استحلالاً - فهو كُفْرٌ أكبرٌ ...

الثانية : أن تحكيمَ ذلك (الشرع) - المعتَقَدُ جوازُهُ - هو كُفْرٌ ، سواءً أكانَ ذلك في قليلٍ الشيء أم كثيراً ..

ولا يُمكنُ - بتاتاً - أن يكونَ التحكيمُ المُكْفَرُ - بالقليلِ أو الكثيرِ - مبيّناً على مُجرّدِ الفعلِ المحضِ المُجرّدِ ، وإنّما هو - ولا بُدَّ - مصاحَبٌ بالاعتقادِ ، أو الاستحلالِ ..

بهذا ينتضبطُ حدُّ الكثرةِ - أو القلّةِ - الذي يكفّرُ المتلبّسُ بها ، أمّا بغيرِ هذا انتضاطٍ : فسيكونُ الخبطُ والخلطُ ..

قلتُ : وبمثلِ كلامِ الإمامِ ابنِ كثيرٍ وقاعدتيه نقولُ ^(١) .. وبه - سبحانه - نصولُ ونَجُولُ ...

(١) وقد قالَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في السياقِ نفسِهِ - قبلَ كلامِهِ هذا بصفحات (٣ / ١١٢) - في قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كُفْرًا لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ؛ ما نصّه :

« وهذا أيضاً ممّا وُيُخْت به اليهودُ وقُرِعوا عليه ، فإنَّ عندهم في نصِّ التوراة : أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَهَمُّ الْمُخَالِفُونَ حَكَمَ ذَلِكَ عَمداً وعيناً ، وَيُتَيَدُونَ النَّفْسَ مِنَ النَّفْسِ ، وَلَا يُتَيَدُونَ الْقُرْطُيَّ مِنَ النَّفْسِ ، بَلْ يُغْدِلُونَ إِلَى الدُّبَّةِ ، =

= كما خالفوا حُكْم التوراة المنصوصَ عندهم في رَجْم الزاني المُخْصَن ، وعَدَلوا إلى ما اصطَلَحوا عليه من الجُلْد والتَّحْمِيم والإشْهَار ، ولهذا قالَ هناك : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ؛ لأنهم بَجَحَدُوا حُكْمَ اللَّهِ قَصْدًا مِنْهُمْ وَعِنَادًا وَعَمْدًا ، وقالَ هَا هُنَا : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ؛ لأنهم لَمْ يُصَيِّفُوا المَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ فِي الأَمْرِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِالْعَدْلِ والتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْجَمِيعِ فِيهِ ، فَخَالَفُوا وَظَلَمُوا ، وَتَعَدَّى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ .

قلتُ : فَلَذَكَرَ - هُنَا - رِجْعَهُ اللَّهُ - أَصْلَ قَاعِدَةِ التَّكْفِيرِ الجَامِعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الخُرُوجِ عَنِ الحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ يَهُودِيٍّ ، أَوْ تَنْزِيٍّ ، أَوْ مُدْعٍ للإِسْلَامِ ! وَهوَ كَلَامٌ تَأْصِيلِيٌّ يَلْتَقِي - تَامًّا - التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ - بَعْدُ - فِي جَنْكِيْزْ خَانَ ؛ فَهُوَ قَوْلٌ مُؤْتَلَفٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ ...

أقولُ : وَهَذَا الِاتِّفَاقُ بَيْنَ قَاعِدَةِ تَكْفِيرِ الْيَهُودِ ، وَتَنْزِيلِ ذَلِكَ عَلَى جَنْكِيْزْ خَانَ - أَوْ مَنْ شَابِهَهُ مِنْ حُكَّامِ سَائِرِ الأَزْمَانِ - هُوَ الَّذِي تُؤَيِّدُهُ الْحُجَّةُ الْعِلْمِيَّةُ ^(١) ؛ فَقَدْ خَرَّجَ شَيْخُنَا الأَلْبَانِيُّ فِي « السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ » (رَقْم : ٢٥٥٢) حَدِيثَ سَبَبِ نَزُولِ آيَاتِ الحُكْمِ الثَّلَاثِ - فِي سُورَةِ المَائِدَةِ - ، وَبَيَّنَ ثُبُوتَهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ - حَفَظَهُ اللَّهُ - كَلَامًا بِدِيْعًا ؛ أَسْوَفُهُ - لِأَهَمِّيَّتِهِ - بِطَوِيلِهِ وَتَبَاطُؤِهِ ؛ قَالَ :

« فائدة هامة : إذا علمت أن الآيات الثلاث : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ ، وَقَوْلُهُمْ فِي حُكْمِهِمْ ﷻ : « إِنْ أَعْطَاكُمْ مَا تُرِيدُونَ حَكَمْتُمُوهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِكُمْ حَلَّزْتُمُ فَلَمْ تُحْكَمُوهُ » .

وقد أشار القرآن إلى قولهم هذا قبل هذه الآيات ، فقال : ﴿ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا ﴾ ؛ إِذَا عَرَفْتَ هَذَا :

فَلَا يَجُوزُ حُلُّ هَذِهِ الآيَاتِ عَلَى بَعْضِ الحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ وَقَضَائِهِمْ ، الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْقَوَانِينِ الْأَرْضِيَّةِ ، أَقولُ : لَا يَجُوزُ تَكْفِيرُهُمْ بِذَلِكَ ، وَإِخْرَاجُهُمْ مِنَ الْمِلَّةِ ، إِذَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ - وَإِنْ كَانُوا مُجْرِمِينَ بِحُكْمِهِمْ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ - وَإِنْ كَانُوا كَالْيَهُودِ مِنْ جِهَةِ حُكْمِهِمْ الْمَذْكُورِ ، فَهَمُ مَخَالِفُونَ لَهُمْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، أَلَا وَهِيَ إِتِّائُهُمْ وَتَصْدِيقُهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، بِخِلَافِ الْيَهُودِ الْكَافِرِينَ ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا جَاهِدِينَ لَهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمُ الْمُتَقَدِّمُ : « ... وَإِنْ لَمْ يُعْطِكُمْ حَلَّزْتُمُوهُ ، فَلَمْ تُحْكَمُوهُ » ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُسْلِمِينَ أَصْلًا .

وسرُّ هَذَا أَنَّ الْكُفْرَ قِسْمَانِ : اعتقادي ، وعملي ؛ فالاعتقادي مَقَرَّةُ الْقَلْبِ ^(٢) ، وَالْعَمَلِيُّ عَمَلُ الْجَوَارِحِ ، فَتَمَنَّى كَانَتْ عَمَلُهُ كُفْرًا لِمُخَالَفَتِهِ لِلشَّرْعِ ، وَكَانَ مُطَابِقًا لِمَا وَقَّرَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْكُفْرِ ؛ فَهُوَ الْكُفْرُ الْعِتْقَادِي ، وَهُوَ الْكُفْرُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ ، وَيُخَلِّدُ صَاحِبَهُ فِي النَّارِ أَبَدًا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِمَا وَقَّرَ فِي قَلْبِهِ ؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ بِحُكْمِ رَبِّهِ ، وَلَكِنَّهُ يَخَالِفُهُ بِعَمَلِهِ ، فَكُفْرُهُ كُفْرٌ عَمَلِيٌّ فَقَطْ ، وَلَيْسَ كُفْرًا عِتْقَادِيًّا ، فَهُوَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ . وَعَلَى هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْكُفْرِ ؛ تُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَى مَنْ قَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

(١) وَهِيَ - بِحَمْدِ اللَّهِ - مَبْنِيَّةٌ قَوِيَّةٌ .

أَمَّا مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَضْبِطَ (الْحُجَّةَ الْعِلْمِيَّةَ) !! (فَرَفَعَهَا) عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهَا ! فَهَلْ يُظَلِّقُ بِهِ الْقُدْرَةَ عَلَى إِفْسَادِهَا ؟!!

(٢) انظر البيان المتضمن (ص ٤٢) تعليق (٥) .

وَلَقَدْ نَقَلَ (البعض) فتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في مسألة الحكم (مؤمها) فيها - أو مؤمها ١ - خلاف ما هي عليه ؛ فقال : (قال شيخ الإسلام : « مَنْ حَكَمَ بِمَا يُخَالِفُ شَرْعَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَحُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ جِنْسِ التَّارِ ، الَّذِينَ يَقْدُمُونَ حُكْمَ « الْيَاسِقِ » عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ») ! كَذَا نَقَلَهَا ! وَهَكَذَا أوردَهَا !!

= فَمَنْ قَامَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي ؛ فَكَفَرَهُ كُفْرٌ عَمَلِيٌّ ، أَيْ : أَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْكَفَّارِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّهَا ، وَلَا يَرَى كُوتَهَا مَعْصِيَةً ، فَهُوَ حَيْثُلِي كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِ ؛ لِأَنَّهُ شَارَكَ الْكَفَّارَ فِي عَقِيدَتِهِمْ أَيْضًا .
والحكم بغير ما أنزل الله ، لا يخرج من هذه القاعدة أبدًا ، وقد جاء عن السلف ما يدعونها ، وهو قولهم في تفسير الآية : « كَفَرُوا دُونَ كَفَرٍ » ، صَحَّ ذَلِكَ عَنْ تَرْجَمَانِ الْقُرْآنِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - ، ثُمَّ تَلَقَّاهُ عَنْهُ بَعْضُ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ .

وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا تَسَّرَ لِي عَنْهُمْ ؛ لَعَلَّ فِي ذَلِكَ إِنْارَةً لِلْسَّبِيلِ أَمَامَ مَنْ ضَلَّ الْيَوْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخَطِيرَةِ ، وَنَحَا نَحْوِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ الْمُسْلِمِينَ بِارتكابهم المعاصي ، وَإِنْ كَانُوا يَصَلُّونَ وَيَصُومُونَ ١ .

ثُمَّ ذَكَرَ - حفظه الله - بعضها ، وَبَيَّنَّ صَحَّتَهَا وَثُبُوتَهَا ، ثُمَّ نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ جَرِيرٍ الْآخِي (ص ٩٧) ، ثُمَّ قَالَ : « وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ ؛ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ الْجَاهِلِينَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ، فَمَنْ شَارَكَهُمْ فِي الْجَحْدِ ، فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرًا احْتِقَادِيًّا ، وَمَنْ لَمْ يُشَارِكْهُمْ فِي الْجَحْدِ فَكَفَرَهُ عَمَلِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ عَمَلَهُمْ ، فَهُوَ بِذَلِكَ مُجْرِمٌ أَيْضًا ، وَلَكِنْ لَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ الْمَلَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - .

وَقَدْ شَرَحَ هَذَا رِزَادَةُ بَيَّانًا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو غَيْبٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي « كِتَابِهِ الْإِيمَانِ » (بَابُ الْخُرُوجِ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْمَعَاصِي) (ص ٨٤ - ٩٧ - بتحقيقي) ، فَلْيَرَاجِعْهُ مَنْ شَاءَ الْمَزِيدَ مِنَ التَّحْقِيقِ .

وَبَعْدَ كِتَابَةِ مَا سَبَقَ ، رَأَيْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الْحُكْمِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي « مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى » (٣ / ٢٨٦) :

« أَيْ : هُوَ الْمُسْتَحِلُّ لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ .

ثُمَّ ذَكَرَ (٧ / ٢٥٤) أَنَّ الْإِسْمَ أَحْمَدَ مُنْتَلًى عَنِ الْكُفْرِ الْمَذْكُورِ فِيهَا ؟ فَقَالَ : كَفَرٌ لَا يَنْقُلُ عَنِ الْإِيمَانِ ، مِثْلُ الْإِيمَانِ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ ، فَكَذَلِكَ الْكُفْرُ ، حَتَّى يَجِيءَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ .

وَقَالَ (٧ / ٣١٢) :

« وَإِذَا كَانَ قَوْلُ السَّلَفِ : إِنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ ، فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَكُفْرٌ ؛ لَيْسَ هُوَ الْكُفْرُ الَّذِي يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَّةِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، قَالُوا : كَفَرُوا كَفَرًا لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَّةِ ، وَقَدْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ . ١ . هـ . قُلْتُ : هَذَا - بِطَوِيلِهِ - كَلَامُ شَيْخِنَا الْأَبَائِ - حفظه الله - ، وَهُوَ كَلَامٌ - كَمَا يُقَالُ - كَالْمُسْبَرِ فِي السَّجَاجِ ...

فَتُخَذُّ لَكَ كَالسَّجَاجِ ، وَإِلَيْكَ وَاللَّجَاجِ ..

فما هو النصُّ الأصليُّ ؟ وكيف ينبغي فهمُهُ ؟

في « مجموع فتاوى شيخ الإسلام » (٣٥ / ٤٠٧ - ٤٠٨) :

« وسئل - رحمه الله تعالى - : عن رجلٍ تولَّى حُكُومَةً على جماعةٍ من رُماةِ البُندُقِ ^(١) ، ويقولُ : هذا شرعُ البُندُقِ - وهو ناظرٌ على مدرسةٍ وفُقهَاءَ - ، فهل إذا تحدَّث في هذا الحكم والشرع الذي يذكرُهُ تَنَقُّطُ عدالتهُ مِنَ النَّظَرِ ، أم لا ؟

وهل يجبُ على حاكمِ المسلمين الذي تثبَّت عدالتهُ عندهُ - إذا سمِعَ أَنَّهُ يتحدَّثُ في شرعِ البُندُقِ الذي لم يشرعهُ الله ولا رسولهُ - أن يعزلهُ مِنَ النَّظَرِ ، أم لا ؟

فأجاب : الحمدُ لله ؛ ليس لأحدٍ أن يحكُمَ بينَ أحدٍ من خلقِ الله ؛ لا بينَ المسلمين ، ولا الكفارِ ، ولا الفُثَيَّانِ ، ولا رُماةِ البُندُقِ ، ولا الجيشِ ، ولا الفقراءِ ، ولا غيرِ ذلك : إلَّا بحكمِ الله ورسوله ، وَمَنْ ابتغى غيرَ ذلك ؛ تناوَلَهُ قولُهُ تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ، وقولُهُ تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا ﴾ .

فيجبُ على المسلمين أن يحكِّموا الله ورسوله في كلِّ ما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، وَمَنْ حَكَمَ بحكمِ البُندُقِ ، وشرعِ البُندُقِ ، أو غيرِهِمَا بخالفِ شرعَ الله ورسوله ، وحُكْمَ الله ورسوله ، وهو يعلمُ ذلك ، فهو من جنسِ النَّارِ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ حُكْمَ « الياساق » على حُكْمِ الله ورسوله ، وَمَنْ تعمَّدَ ذلك ؛ فقد قُدِّحَ في عدالتهِ ودينِهِ ، وَوَجِبَ أَنْ يُمنَعَ مِنَ النَّظَرِ في الوقفِ ، والله أعلمُ ^(٢) .

أقول :

- ١ - السؤالُ مَوْجَهٌ - أصلاً - حولَ حُكْمِ جُزْنِيٍّ في قضِيَّةٍ لا تَخْرُجُ عن اللُّهُوِ المَبَاحِ ، من غيرِ تَرْتِيبٍ - أو تَرْثِيبٍ - أَحكامِ الكُفْرِ والِرَمْدَةِ - ابتداءً - .
- ٢ - ولكنَّ هذا الحُكْمَ الجُزْنِيَّ - كغيرِهِ مِنَ الأحكامِ - يجبُ أَنْ يكونَ مُوافِقًا للشرعِ ، غيرَ مُخالفٍ له .

(١) أي : تحكيمياً بين المتعمرين على الزَّمنِ ، والبُندُقِ هو « ما يُرمى به » ؛ كما في « القاموس المحيط » (٦ /

٢٩٩ - شرحه) .

(٢) والفرقُ واضحٌ بينَ الثَّقَلِ المُدَّعَى ، والنقلِ الحقيقيِّ .

فليكن هذا المثالُ - لك - بمثابة الدلالةِ والتعريفِ ؛ بأملِ الجهالةِ والتعريفِ ...

٣ - فذكر شيخ الإسلام أن « من حكم بحكم البدق وشرع البدق - أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله وحكم الله ورسوله - وهو يعلم ذلك : فهو من جنس التار الذين يقدمون حكم « الياسق » على حكم الله ورسوله ... » .

وكلمة « من جنس التار » المراد بها الفعل ، لا فاعله ^(١) ؛ ولو قلنا غير ذلك ؛ حاملين الكلام على الفاعل ، لا الفعل : لكان حكم صاحب البدق ، وحكم قاضي المحكمة ، وحكم الحاكم الكلي - كله - سواء ؛ من حيث الكفر والردة .

ولا أظن أن أحدا - الآن - يحكم بهذا الإطلاق !

إلا أن يكون خارجيا أنكى من الخوارج !!

٤ - ويدل على الوجه السابق قوله - رحمه الله - بغد :

« ومن تعمّد ذلك فقد قُدِحَ في عدالته ودينه ، ووجب أن يُمنع من النظر في الوقف » .

فلو كان عمله - وحكمه - مُكفّرا له : لحكم برذته وكفرو ، ولما اكتفى بجعل ذلك - فقط - قادحا في عدالته ودينه ، وسببا يمنعه من النظر في الوقف - حسب - .

ولو كان كافرا الكفر الأكبر لكان حكمه بوجوب قتله ، وظهور رذته ...

ولكن ؛ لم يكن شيء من هذا كله ؛ فلزم حمل كلامه على خلاف ما ادّعى عليه

- يتيقن - ؛ مما يتلّف مع عقيدة جماعة المسلمين ، ومنهج السلف الصالحين ..

.. والله خير الفاتحين .



(١) وَجّه هذا الحمل - لغة - قوله ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم » ، وهو حديث حسن ، انظر تحريجه في

: جلباب المرأة المسلمة (ص ١٨٣) .

- الحَاكِمِيَّة -

نَقَلْتُ فِي « التَّحْذِيرِ » (ص ٣) وَصَفَ مَسْأَلَةَ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - تعالى - أَنَّهَا :
« مِنْ الْمَسَائِلِ الْكُبْرَى الَّتِي ابْتُلِيَ بِهَا حُكَّامُ هَذَا الزَّمَانِ » .

ثُمَّ تَحَفَّظْتُ عَلَى كَلِمَةِ (الْحَاكِمِيَّة) مُشِيرًا إِلَى أَنَّهَا « مُصْطَلَحٌ حَدِثٌ ؛ فِيهِ بَحْثٌ وَنَظَرٌ » ... فَلَمْ أَنْفِ مَدْلُولًا شَرْعِيًّا - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - ، بَلْ إِنِّي لَمْ أَنْفِ - حَتَّى - الْمُصْطَلَحَ الْمَذْكُورَ !! وَإِنَّا تَوَقَّعْتُ فِيهِ ، وَتَحَفَّظْتُ عَلَيْهِ ^(١) ...

ثُمَّ (أَلْمَحْتُ) إِلَى خَطَرِ دَعْوَى مَنْ يَجْعَلُ قَضِيَّةَ (الْحُكْمِ) وَالْحُكَّامِ « أَهَمَّ أَصُولِ الدِّينِ » وَأَعْظَمَ أَبْوَابِ الْمَلَكَةِ !! بَحِثْ إِذَا ذُكِرَتِ الْعَقِيدَةُ (عِنْدَهُ) فَإِنَّهُ يَحْمِلُهَا عَلَى (الْحَاكِمِيَّةِ) ! وَإِذَا ذَكَرَ هُوَ (الْعَقِيدَةَ) ، فَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ - قَوْلًا وَاحِدًا - الْحَاكِمِيَّةُ !!

وَأُنَبِّهُ هُنَا - زِيَادَةً - أَنَّ (الْحَاكِمِيَّةَ) عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ (هَؤُلَاءِ) - إِذَا أُطْلِقَتْ - فَلَا يُرَادُ بِهَا إِلَّا الدَّوْلَةُ ، وَالْقِيَادَةُ ، وَنِظَامُ الْحُكْمِ ^(٢) ؛ ذَلِكَ أَنَّهُمْ « يَرَوْنَ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ فَقَطْ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْمَلِكِ ، وَوَجُوبُ التَّحَاكُمِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ ، وَيُحَذِّرُونَ مِنَ الطَّوَاعِثِ وَالْأَرْيَابِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَلَا يُغْتَنُونَ بِبَقِيَّةِ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ مِنْ شِرْكَ الْأَمْوَاتِ ، وَالْحَدِيثِ عَنِ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ ، وَانْحِرَافِهَا فِي تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ » ^(٣) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُهْمَاتِ .
فَهَذَا غَلَطٌ ظَاهِرٌ ، وَانْحِرَافٌ بَيِّنٌ .

(١) وَهُوَ تَحَفُّظٌ عِلْمِيٌّ ؛ قَائِمٌ عَلَى الْجُلْمِ وَالْأَنَاءِ ، حَتَّى تُغْلَقَ الطُّرُقُ وَالْمَنَافِذُ أَمَامَ أَصْحَابِ (التَّهْوِيشِ) وَالتَّشْوِيشِ) الَّذِينَ يَتَاوَلُونَ الْمِصْطَلَحَاتِ (بِأَسْلُوبٍ يَفْتَقِرُ إِلَى الدَّقَّةِ وَالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ) ، وَاضْمِعْنَهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا ، وَجَاعِلِيَّهَا فِي غَيْرِ مَكَانِهَا ...

(٢) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْكَاتِبِ الْإِسْلَامِيِّ أَبِي الْأَعْلَى الْمُوْدُودِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ - فِي رِسَالَتِهِ « الْأَسْسُ الْأَخْلَاقِيَّةُ لِلْحَرَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ » (ص ٢١ - ٢٢) : « إِنَّ مَسْأَلَةَ الْقِيَادَةِ وَالزَّعَامَةِ ، إِنَّمَا هِيَ مَسْأَلَةُ الْمَسَائِلِ فِي الْحَيَاةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَأَصْلُهَا أَصُولُهَا .

وَأَهْمِيَّةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَخَطَرُهَا شَانِهَا لَيْسَتْ تُسْتَحْدَثُ فِي هَذَا الْعَصْرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مَقْرُونَةٌ وَمُتَوَطِّئَةٌ بِهَا مِنْذُ أَقْدَمِ الْأَزْمِنَةِ ، وَفَاهِيكَ مِنْ شَاهِدٍ بِالْقَوْلِ السَّائِرِ : النَّاسُ عَلَى دِينِ مَلُوكِهِمْ » !!

نَسَأَلُ اللَّهَ الْمُدَى وَالتَّوْفِيقَ .. وَهُوَ كَلَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ !!

(٣) « التَّوْحِيدُ أَوَّلًا » (ص ٤٨) نَاصِرُ الْعُمَرِ .

ثم قلت في « التحذير » - أيضًا - (ص ٣) : « وهذا عند عدد من أهل العلم - مشابهة لعقائد الشيعة الشنيعة ؛ الذين جعلوا (الإمامة) أعظم أصول الدين ^(١) » .

والوجه في المشابهة المذكورة - حتى يفهمها من (لم) يفهم ^(٢) - مبني على ما ادعاه ابن المطهر الحلي الرافضي في مفتتح رسالته « منهاج الكرامة » ؛ حيث قال :

« هذه رسالة شريفة ، ومقالة لطيفة ، اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين ، وهي مسألة الإمامة ؛ التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة ، وهي أحد أركان الإيمان ، المستحق بسببه الخلود في الجنان ، والتخلص من غضب الرحمن .. » .

نقل ذلك - عنه - شيخ الإسلام ابن تيمية في « منهاج السيرة النبوية » (١ / ٧٤ - ٧٥) ، ثم قال ^(٣) :

« يقال - أولًا - : إن قول القائل : « إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين » ؛ كذب بإجماع المسلمين ؛ سنيهم وشيعتهم ، بل هذا كفر .

فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة ، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، فالكافر لا يصير مؤمنًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا رسول الله ، وهذا هو الذي قاتل عليه الرسول ﷺ الكفار أولًا ، كما استفاض عنه في « الصحاح » وغيرها أنه قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ » .

ثم ذكر - رحمه الله تعالى - أدلة ذلك متكررة ...

وقد قال - رحمه الله - في (١ / ٨٧) من كتابه - بغد - : « الإيمان بالله ورسوله في كل زمان ومكان أعظم من مسألة الإمامة ، فلم تكن في وقت من الأوقات لا الأهم ولا الأشرف » .

(١) أننا من وصل به (الحال) إلى أن لا يفرق بين (مسألة مهمة من مسائل الدين) ، وبين مسألة هي (أهم

مسائل الدين) : فكبت ، وكتب ، وخطب ، وقرّر ، وغرّر ...

... فليس لنا نجاة إلا الدعاء

(٢) أننا من (لا) يفهم .. فلن يفهم !!

(٣) قارن بـ « المتقى من منبج الاعتدال » (ص ٢٥) للإمام الذهبي - رحمه الله - .

ثم قال - رحمه الله - (١ / ٨٠) :

« فَإِنْ قَالُوا : إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِحُكْمِ الْإِمَامَةِ مطلقًا هو أَهَمُّ أُمُورِ الدِّينِ ، كَانَ هَذَا - أَيْضًا - باطلاً ؛ لِلْعِلْمِ الْضَرُورِيِّ أَنَّ غَيْرَهَا مِنْ أُمُورِ الدِّينِ أَهَمُّ مِنْهَا » (١) .

ثم قال - رحمه الله - (١ / ٩٨) :

« وَأَيْضًا ؛ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَشْرَفَ مَسَائِلِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَهَمَّ الْمَطَالِبِ فِي الدِّينِ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذِكْرُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَعْظَمَ مِنْ غَيْرِهَا ، وَبَيَانُ الرُّسُولِ لَهَا أَوَّلَى مِنْ بَيَانِ غَيْرِهَا ، وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ بِذِكْرِ تَوْحِيدِ اللَّهِ ، وَذِكْرِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَيَاتِهِ ، وَمَلَانِكْتِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَالْقَصَصِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَالْحُدُودِ وَالْفَرَائِضِ ، بِخِلَافِ الْإِمَامَةِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْقُرْآنُ مَمْلُوءًا بِغَيْرِ الْأَهَمِّ الْأَشْرَفِ !!؟ »

وأيضًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلَّقَ السَّعَادَةَ بِهَا لَا ذِكْرَ فِيهِ لِلْإِمَامَةِ ، فَقَالَ : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ؛ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَانَ سَعِيدًا فِي الْآخِرَةِ ، وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَعَدَّى حُدُودَهُ كَانَ مُعَذِّبًا ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ السَّعَادَةِ وَالْأَشْقِيَاءِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِمَامَةَ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ الْإِمَامَةَ دَاخِلَةٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ !

قِيلَ : غَايَتُهَا أَنْ تَكُونَ كِبَعُضِ الْوَاجِبَاتِ (٢) ؛ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ نَحْوًا يَدْخُلُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَكَيْفَ تَكُونُ هِيَ وَحْدَهَا أَشْرَفَ مَسَائِلِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهَمَّ مَطَالِبِ الدِّينِ ؟ ! » .

(١) وَهَذَا رَدٌّ مُفْتَرَضٌ عَلَى مَنْ (قَدْ) يَقُولُ مِنْ دُعَاةِ (الْحَاكِمِيَّةِ) : إِنَّ (إِمَامَةَ) الرَّافِضَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِشَخْصٍ ائْتَمَرُوا ، لَا بِحُكْمِ الْإِمَامَةِ مطلقًا ! أَوْ حُكْمِ الْحُكْمِ بِالشَّرْعِ بَيْنَ النَّاسِ ... ! فَالْجَوَابُ هُوَ الْجَوَابُ ، وَهُوَ عَيْنُ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ ...

(٢) فَقَوْلُ مَنْ قَالَ فِي (الْحَاكِمِيَّةِ) : إِنَّهَا (تُعَدُّ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ) فِيهِ مَا فِيهِ !! فَلْيَصَحِّحْ وَلْتَقَ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، رِسَالَتِي فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ نَقْضُ مُبَاشِرٍ لِلْمَثَلِ هَلْوَ الدَّهْوَى . .

وقال - رحمه الله - (١ / ٨٤ - ٨٥) :

« وكل من أمر بما أمر به الرسول وجبت طاعته طاعة لله ورسوله ؛ لا له ، وإذا كان للناس ولي أمر قادر ذو شوكة فيأمر بما يأمر ، ويحكم بما يحكم ؛ انتظم الأمر بذلك ، ولم يجوز أن يؤتى غيره ، ولا يمكن بعده أن يكون شخص واحد مثله ، إننا يوجد من هو أقرب إليه من غيره ، فأحق الناس بخلافه بنبوته أقربهم إلى الأمر بما يأمر به ، والنهي عما نهى عنه ، ولا يطاع أمره طاعة ظاهرة غالبية إلا بقدره وسلطان يوجب الطاعة ، كما لم يطع أمره في حياته طاعة ظاهرة غالبية حتى صار معه من يقاتل على طاعة أمره .

فالدین کله طاعة لله ورسوله ، وطاعة الله ورسوله هي الدين كله ، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله ، ودين المسلمين بعد موته طاعة الله ورسوله ، وطاعتهم لولي الأمر فيما أمروا بطاعته فيه هو طاعة الله ورسوله ، وأمر ولي الأمر الذي أمره الله أن يأمرهم به وقسمه وحكمه هو طاعة الله ورسوله ، فأعمال الأئمة والأمة في حياته وجماعته التي يحبها الله ويرضاها - كلها - طاعة لله ورسوله ، ولهذا كان أصل الدين ^(١) شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » .

ثم قال - رحمه الله - (١ / ١٠٩ - ١١٠) :

« وأيضاً ؛ فنحن نعلم بالاضطرار من دين محمد بن عبد الله ﷺ ؛ أن الناس كانوا إذا أسلموا لم يجعل إيمانهم موقوفاً على معرفة الإمامة ، ولم يذكروا لهم شيئاً من ذلك ، وما كان أحد أركان الإيمان لا بد أن يبينه الرسول لأهل الإيمان ؛ ليحصل لهم به الإيمان ، فإذا عُلِمَ بالاضطرار أن هذا مما لم يكن الرسول يشترطه في الإيمان : عُلِمَ أن اشتراطه في الإيمان من أقوال أهل البهتان . فإن قيل : قد دخلت في عموم النصوص ، أو هي من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، أو دل عليها نص آخر !

(١) وفي هذا نقض لما ذكره الكاتب الإسلامي عبدالقادر عودة - رحمه الله وعفا عنه - في رساليه الإسلام بين

جهل أبنائه وعجز علمائه » (ص ٨) ، حيث قال :

« فالإسلام يمزج بين الدين والدنيا ، وبين المسجد والدولة ، فهو دين ودولة ، وعبادة وقيادة ، وكما أن الدين

جزء من الإسلام ، فالحكومة جزءه الثاني ، بل جزء الأهم » ١١١ .

ولا حول ولا قوة إلا بالله ...

قيل : هذا كله - لو صحَّ - لكانَ غايتهُ أن تكونَ مِن بعضِ فروع الدين ، لا تكونَ مِن أركانِ الإيمان ؛ فإنَّ ركنَ الإيمانِ ^(١) ما لا يحصلُ الإيمانُ إلَّا به - كالشهادتين - ؛ فلا يكونُ الرجلُ مؤمناً حتَّى يشهدَ أن لا إلهَ إلَّا الله وأنَّ محمداً رسولُ الله ، فلو كانتِ الإمامةُ ركنًا في الإيمانِ - لا يتمُّ إيمانُ أحدٍ إلَّا به - : لوجبَ أن يُبينَ ذلكَ الرسولُ بيانًا عامًّا قاطعًا للعذر ، كما بيَّنَ الشهادتينَ والإيمانَ بالملائكةِ والكتبِ والرسْلِ واليومِ الآخرِ .

فكيفَ ونحنُ نعلمُ بالاضطرارِ من دينهِ أن النَّاسَ الَّذِينَ دخلوا في دينهِ أفواجا ؛ لم يشترطْ على أحدٍ منهم في الإيمانِ الإيمانَ بالإمامةِ ، لا مطلقًا ولا معيَّنًا ؟!

قلتُ : وبهذا التفصيلِ والتأصيلِ يقولُ علماءُ العصرِ ؛ قالَ الدكتور الشيخ ناصر بن عبد الله القفاري - رئيس قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين / القصيم - :

« أَحْسِبْ أَنَّ (توحيدَ الحَاكِمِيَّةِ) مرتبطٌ عند أولئك الذين أحدثوه قسمًا رابعًا مُستقلًا من أقسام التوحيد - أو عند بعضهم - : بمسألة (الإمامة) ، لا بمسألة التوحيد !

فترى أمرَ الإمامةِ هو الأصلُ الأولُ من أصولهم ، وغايةَ اهتمامهم ، ومحورَ التوجيهِ في قاموسهم الدعوي ! وهو مُسلَكٌ أجَنِبني عن السَّنةِ وأهلِها ؛ ذلكَ أنَّ الرَّافضةَ هم الذين يجعلونَ (الإمامةَ) الأصلَ الأولَ في دينهم ، وأهلَ الاعتزال - الذين اعتزلوا الجماعةَ - جعلوه الأصلَ الخامسَ لمذهبهم » .

أقولُ : و (هؤلاء) جعلوه الأصلَ الرابعَ مِن توحيدهم !!

وبنحوِ هذا الكلام - مع تفصيلٍ أَوْعَبَ - قالَ فضيلةُ الشيخ ربيع بن هادي - أيدهُ الله - في كتابهِ النافع « منهجُ الأنبياء في الدعوةِ إلى الله » (١٤٥ - ١٥٢) ، فلْيُنظَرُ ... □ قلتُ : وها هُنا مسائلٌ وجيزةٌ :

الأولى : وَضفي مُضْطَلَحَ (الحَاكِمِيَّةِ) - كَمُضْطَلَحِ - بآئِهِ « فيه بحثٌ ونظرٌ » ، ليسَ نفياً ، ولا ردًّا - كما توهمه أو أوهمه بعضهم ! - ؛ وإِنَّا هو قدحٌ للأذهان ، للدراسةِ والبيانِ .
الثانية : بجزَمَ شيخنا أبو مالكٍ محمد إبراهيم شقرة - حفظه الله - في رسالتهِ حول « سيد

قطب .. « (ص ٥٤) بأنَّ مَنْ استعملَ هذا المصطلحَ « لم يكن على صوابٍ في ذلك » ..
وَوَصَفَ (ص ٥٧) المصطلحَ ذاته بأنه : « غير مؤيِّد لُغَةً » .

وقال - نفع الله به - في مقال له : « إنَّ خروجَ البعضِ علينا - حديثاً - بمقولة : « توحيد الحَاكِمِيَّة » ! ليس إلَّا فُقَاعَةً زخرفها وزَيَّنَّها لنفسِهِ ؛ لا تلبثُ أن تتلاشى وتزول » ^(١) .
وقال : « إنَّ كلمةَ « الحَاكِمِيَّة » بإسنادها إلى كلمةِ « توحيد » تفرضُ الشذوذَ عن إجماع الأئمة الذي رَضِيَتْ به أن تكونَ أنواعُ التوحيدِ ثلاثة .. » ^(١) .

الثالثة : في فتوى هيئة كبار العلماء (رقم : ١٨٨٧٠) بتاريخ : ١١ / ٦ / ١٤١٧ هـ قولهم : « وجعلَ الحَاكِمِيَّةَ نوعاً مستقلاً من أنواعِ التوحيدِ عملٌ مُخَدَّتٌ » ^(٢) ، لم يقل به أحدٌ من الأئمة فيما نعلمُ .

وسئل فضيلة الشيخ ابن عُثيمين - حفظه الله تعالى - في « اللقاء المفتوح » (رقم : ١٥٠ - بتاريخ ٢٠ شوال ١٤١٧ هـ) عن الموضوع نفسه ، فبيَّن - نفع الله به - أنَّ : « هذا قولٌ مُخَدَّتٌ مُبْتَدَعٌ مُنْكَرٌ يُنْكَرُ على صاحبه ... وإنَّه بدعة ضلالة » .

وقال - وفقه الله - في موضعٍ آخر : « إنَّ مدَّعي ذلك يُعَدُّ مُبْتَدِعاً ، وإنَّ هذا تقسيمٌ مُبْتَدَعٌ ، صادرٌ من جاهلٍ لا يفقه من أمرِ العقيدة والدين شيئاً » ^(١) .
وقال الأخ الدكتور الشيخ صالح السَّدَّان - حفظه الله - :

« وَمَنْ جَعَلَ الحَاكِمِيَّةَ قِسْماً رابعاً مِنْ أقسامِ التوحيدِ : فهذا إمَّا جاهلٌ ، وإمَّا مُبْتَدَعٌ ؛ أَخَذَ آراءَ من آراءِ الفلاسفة ، وآراءِ الذين ، لا علمَ لهم بالعقيدة ولا بالشرعية ، أو أنَّه إنسانٌ ينقلُ ولا يعرفُ ماذا ينقلُ ! » ^(١) .

وقال الأخ الدكتور الشيخ ناصر العقل - حفظه الله - :
« وكذلك دعوى أنَّ الحَاكِمِيَّةَ أخصُّ خصائصِ الإلهية : لا أصلَ لها ، وهي دعوى مُخَدَّتةٌ .. » ^(١) .

(١) جريدة « المسلمون » (رآهم ٦٣٩) .

(٢) وَرَجَحَ ذلك أنَّه داخلٌ فيها ، ليس خارجاً عنها ... فتنبه .

ثُمَّ قَالَ - بعدَ بيانٍ - : « فالحاكمية - إِذَا - من الألفاظِ المُشكِلةِ التي لا يتوقَّفُ عليها الدينُ ، ولا تقومُ عليها العقيدةُ ، ولا يخلو مفهومُها - عندَ المعاصرينَ - من الغُلُوِّ ، والمبالغةِ ، والتنطعِ ، والتعقُّقِ في المعنى المرادِ عندهم ، والأولى اجتنابُها » ^(١) .

وقال الأخُ الدكتور الوليدُ بن عبد الرحمن الفريَّان - عضوُ هيئةِ التدريس في كليةِ الشريعة بالرياض - :

« لم يكن مصطلحُ (الحاكمية) ليظهرَ إلى الوجودِ ، ويجدَ له بينَ المسلمينَ أنصاراً ومُريدِينَ من كلِّ مشرَبٍ ، لولا ما نَزَلَ بالأُمةِ من جهلٍ فادحٍ في أصولِ الاعتقادِ ، وما أَلَمَّ بها من مُعضلاتٍ قاسيةٍ ، وما قارَنَ ذلكَ من دعاياتٍ وتمجيدٍ لمثلِ هذهِ المصطلحاتِ الحادثةِ !

وحينَ أوغلَ الأعداءُ في حربِ الأُمةِ فأسقطوا حقَّ الإسلامِ في الوجودِ ، ونادوا بتنحيتهِ عن الحكمِ ، ومحاربتِهِ في جميعِ مجالاتِ الحياةِ بدونِ هوادةٍ ، أورثَ ذلكَ المواجهةَ الشاملةَ ، واشتَعَرَتِ نارُ الحربِ ، ودخلَ الميدانَ مِن كُلِّ قومٍ سِراعُهُم ، وانطفأَ نورُ الحكمةِ والأناةِ ، ولم تَدَعِ تلكَ الظروفُ القاسيةُ لأهلِ البصيرةِ مُنْزَعًا للعملِ والبناءِ المؤسَّسِ على العلمِ الشرعيِّ الصحيحِ ؛ ممَّا أتاحَ لهذهِ الشُّعاراتِ البراقةِ أَنْ تنزلَ على الساحةِ بقوةٍ ، واتَّخَذَ بعضُ المُتَمِنِّينَ للدعوةِ (الحاكميةَ) سلاحًا يُشهِرونَه في وجوهِ الأعداءِ ، وأساسًا لدعوتهم ، ومُنْطَلَقًا لأعمالهم بعدَ اشتدادِ الدعوةِ إلى العلمانيَّةِ والديمقراطيَّةِ !

وحينئذٍ ؛ فإنَّ هذا المصطلحَ الجديدَ - من حيثِ الأصلِ - فإنَّ شأنه شأنُ كافةِ المصطلحاتِ التي تحملُ في طياتِها ألوانًا مختلفةً من المفاهيمِ ، وربما أدَّى سوءَ الفهمِ لبعضِها إلى معنى لم يكن موجودًا ، فالتبسَ الأمرُ ، واتَّخَذَ ذريعةً إلى ما لا تُحْمَدُ عُقباهُ من التمردِ على الشرعِ ، والخروجِ عن أحكامِهِ ، والوقوعِ في حِمَلاتِ المُخالفاتِ الشرعيَّةِ المقنونةِ .

والحقُّ أنَّ هذا الشعارَ ما هوَ إلا مُزاحمةٌ مأكرةٌ للعقيدةِ الصحيحةِ ، ومنايضةٌ صريحةٌ لما كانَ عليه سلفُ الأُمةِ » ^(١) .

الرابعةُ : الحاكميةُ بمدلولِها ^(٢) الشرعيُّ الصحيحُ الشاملُ - القائمُ على قولِهِ - تعالى - :

(١) جريدة « المسلمون » (رقم ٦٣٩) .

(٢) ومَن قالَ : « كمدلولٍ على معنى شرعيٍّ » ! فقد غَلِطَ !! والصوابُ : « كدلالةٍ على معنى شرعيٍّ » ، إذ المدلولُ هو المعنى نفسه .. فتأمل ..

﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ - : أصل ديني مهم ، وقاعدة شرعية واجبة ...
ووصف هذا الأصل المستبين بغير ما حَكَمَ ^(١) فيه رب العالمين - بالزيادة أو النقصان ؛
بالرأي والتخمين - باطل (من القول ، وبدعة منكورة) ؛ سواء أكان المدعي من أبناء (القرن
العشرين) المحسوبين على المسلمين ، أو كان من (العلمانيين) الذين هم دُعاة الفصل بين الدولة
والدين ... ونُبرأ إلى الله - سبحانه - من أدنى خلاف - وأقل - لِلْحَقِّ الْمُبِين ..

هذا هو القول الوسط ، بلا وَكْصٍ ولا شَطَط ؛ أقولُه (مُتَدَثِّرًا) بالحق الثقل على النفوس
الخفيفة ! داعيًا ربي - سبحانه - أن يجمعني - بحق - من (أهل الدعوة السلفية) بيقين ، بعيدًا
عن الأدعياء والمُدَّعين ، مُلتزمًا بأمر الله - تعالى - : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ... ولا عُدْوَان
إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ..

ولكن ها هنا - أخيرًا - أمرٌ مهمٌ جدًا ، أفرق فيه بين (الحاكمية) في مدلولها الصحيح
- عندنا معشر أهل السنة وأصحاب منهج السلف - ، وبين (الحاكمية) في مدلولها المُخْتَرَل
الضيق - عند الكُفَرين ، والحماسيين ، والمُهَيَّجِينَ - :

ذلك أن « الحاكمية لله وحده » ^(٢) - المُتَزَلَّة في شؤون الحياة كلها - عبادة ونظامًا ، عقيدة
ومنهجًا ، لِلأَمِيرِ والمأمور ، والحاكم والمحكوم - تُعَدُّ « أصلًا من أصول الدعوة السلفية » ^(٣) .

(١) ويقالُ : « أنزله » ، ويقالُ : « قاله » ، أمَّا أن يُقالَ : « رآه » ، أو : « يراه » ؛ فهو تنقيصٌ بحق الله
- سبحانه - ؛ إذ الرأي فيه الصواب وفيه الخطأ ؛ وهو ما ينتزه عنه رب العالمين - جلَّ وعلا - ...

(٢) « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٦ / ١ / ٣٠) لشيخنا العلامة الألباني - نفع الله به - .

واستعمالُ شيخنا - حفظه الله - لهذا المصطلح قائمٌ على الجادة الصحيحة الشاملة لمدلوله الشرعي ؛ بخلاف زعم
من أوهَم غير ذلك ١١ لأنه - حفظه الله - استعمله حال حُكْمٍ منه - وتذكير - بين أخوين له مُتَخاصِمِينَ .

ومن (خَلَطَ) بين عدَّ (هذا) « أصلًا من أصول الدعوة السلفية » ، وبين « بَجَلِهِ » ركنًا من أركان توحيد
العبادة ... فليس لنا معه - أيضًا - إِلَّا الدعاء له بالهداية ؛ لمعرفة (موقعه) الحقيقي ، الذي لا يتجاوزُهُ ؛ حرصًا على
دَرَجَةِ (الطعن) ، ووحدة الصف ، وعدم (شَقِّهِ) ...

وانظر ما سيأتي (ص ٩٣) نقلًا عن شيخنا الألباني في بيان محاذير مصطلح (الحاكمية) بمعناه الحادث
المُخالف ..

وقارن بكلامه - نفع الله به - في ذلك - مطولًا - في جريدة « المسلمون » ، (رقم ٦٣٩) ؛ ردًا على بعض =

بينما (الحاكمية) في أذهان (أولئك) وتصوراتهم : محصورة في النظام السياسي ، وأفضية المحاكم ، وتنصيب - أو عزل - الحكام ...

والدعوة إلى (الحاكمية) عند (أولئك) مقصورة في الحث على إقامة الدولة الإسلامية ، وتطبيق الحكم بالإسلام نظاماً وقانوناً - وهو أضلّ لا يُناقش فيه إذا وُضع في حَجْمِهِ الطبيعي - ، ولكن هذا الأمر - أعني : الدولة والنظام - قد ^(١) شغلهم عن الاهتمام بأصل الإسلام الذي هو التوحيد بأنواعه ، ولم يدركوا إلى الآن - بسبب ذلك الانشغال - أن موجبات الاهتمام بالدعوة إلى التوحيد قائمة على أشدها كما هي في عهود النبوات كلها بمن فيهم محمد ﷺ ، أو أشد.

فهل يستطيع أن يُنكر ذلك عاقل مُنصف ؟!

وهل يقول أو يعتقد مسلمٌ واعٍ أن المسلمين اليوم مثل المسلمين في القرون المفضلة ؛ لا يستمدون عقائدهم وعباداتهم إلا من الكتاب والسنة .

إن الدعوة إلى الحاكمية وتطبيقها أمرٌ مهمٌ ، ويهم كل مسلم يفهم الإسلام - إذا رُوِّعَتْ شروطها - ، وكل ما جاء به رسول الله ﷺ مهمٌ وعظيمٌ .

لكننا نسأل : هل الدعوة إلى الحاكمية تستلزم الإهمال أو التقصير في أصل أصول الإسلام ؟! والجواب : لا .

إن حاكمية الله يجب أن تبدأ من أعظم شيء في الإسلام ؛ ألا وهو الاعتقاد في الله ، وفي أسماء جلاله ، وصفات كماله ، كما تعرّف الله إلينا بها في كتابه العظيم ، وكما علّمتنا نبينا الكريم ﷺ ؛ لتمتلى قلوبنا بها نوراً وإيماناً و يقيناً وإعظاماً وإجلالاً .

أيجوز في حاكمية الله ودينه أن نُعطل أسماء جلاله وصفات كماله ، وهي أسمى وأجل وأعظم ما ضمّه كتابُ الله وسنة نبيه ؟!

= (خطباء الحاكمية) (١) ، حيث كان مما قال :

« ... فأنتم تستعملون هذه الكلمة [الحاكمية] فقط لمحاربة من تظنون من الحكام أنهم كفار ! لأنهم لا يُحكمون بالشرع الإسلامي ! ونسيتم أنفسكم أن هذه الحاكمية تشمل كل مسلم » .

(١) من هنا إلى آخر هذا المبحث - سوى ما استثنى تنصيصاً - منقول من كتاب « منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله في الحكمة والعقل » (ص ١٧٢ - ١٨٠) لفضيلة الأخ الكبير الدكتور الشيخ ربيع بن هادي - رة الله عنه تكيّد الأحاديث ...

لماذا لا نطلب من علماء المسلمين - بإلحاح - أَنْ يُحْكَمُوا كتابَ الله ومُثَنَّةَ نبيِّه في هذا الأمر الخطير ١١٩

أيجوزُ في حاكميةِ الله وشرعيتهِ ونظامِهِ أَنْ يُخَالَفَ كثيرٌ وكثيرٌ مِنَ المسلمينَ منهجَ الأنبياءِ في توحيدِ العبادةِ وإخلاصِها لله وحدهُ ، ويتخذوا مع الله أنداداً يدعوهم ، ويستغيثونَ بهم ، ويهتفونَ بهم في الشدائدِ ، ويُمعنونَ في ذلك حتى يُشْرِكُوهم في الربوبيةِ ، فيعتقدونَ فيهم أنهم يعلمونَ الغيبَ ، ويتصرفونَ في الكونِ ١١٩

أليسَ هذا عُدواناً على أعظمِ حقوقِ الله ١٩ أليسَ هذا هو أظلمَ الظلمِ ؟

فأينَ الدعوةُ إلى الحاكميةِ إذن ١٩ وأينَ هي العدالةُ ١١٩

أيجوزُ في حُكمِ الله وشرعِهِ أَنْ نغضَّ الطَّرْفَ عن الصوفيةِ وهي تعبثُ بعقائدِ المسلمينَ وعقولهم ، فتفسدُها وتدمرُها بعقيدةِ الحلولِ ، ووحدةِ الوجودِ ، ووحدةِ الأديانِ (١) . . . وبغيرِ ذلك من ضلالاتِ التصوفِ ١١٩

أيجوزُ في حاكميةِ الله ودينِهِ أَنْ تُشَادَّ الألوفُ مِنَ القبورِ في معظمِ بلدانِ الإسلامِ ؛ ليُطافَ بها ويُعتكفَ حولَها ، وتُشدَّ إليها الرحالُ ، ويُذَرَّ لها بالكثيرِ الكثيرِ مِنَ الأموالِ ، ويُقامَ لها احتفالاتٌ ، ويفعلَ المسلمونَ حولَها - وبها - ما يندى له جبينُ الإسلامِ ، وما يُضحِكُ من المسلمينَ والإسلامَ أعداءُهم من الوثنيين واليهودِ والنصارى والشيوعيين ١٩ أيجوزُ في حاكميةِ الله أَنْ تموتَ السننُ ، وتقومَ على أنقاضِها البدعُ ، والخرافاتُ ، والأساطيرُ ١٩

إنَّ هذه الضلالاتِ والشركياتِ والبدعَ ؛ قد طَمَسَتْ معالمَ التوحيدِ ومعالمَ الإسلامِ عموماً . لقد كانَ يُقالُ لنا : إنَّ هذه الأمورَ - البدعَ والشركياتِ - انتهتْ ودُفنتْ ! فكشفتْ الأيامُ أنَّها حيَّةٌ باقيةٌ على أشدِّها ، ولها مدارسٌ وحكوماتٌ تؤيِّدُها وتحميها ، ولها أجبازُها وزُهبائُها وسَدَنَتُها ، فلماذا لا نُفَهِّمُ المسلمينَ أَنَّ هذه الأعمالَ الجاهليةَ تضادُّ حاكميةَ الله ١٩ ولماذا لا ندعو أهلها إلى التحاكمِ إلى الله ، والخضوعِ في كلِّ هذه المجالاتِ لحاكميةِ الله ١٩

(١) وضلالة (وحدة الأديان) - اليوم - لها مُنظِّروها ومُفكِّروها .. فاخذروها ..

فإن كان إخواننا المهتمون بالحاكمية يُدركون ويُوقنون أنَّ هؤلاء الذين يَعْمَلُونَ هذه الأعمال ويعتقدونها مخالفون لحاكمية الله ، وغير خاضعين لها في هذه التصرفات : فَلْيُشْمَرُوا عن ساعد الجِدِّ ، وليخوضوا هذا الميدان بكلِّ قوَّةٍ وجِدِّ ، وليضعوا فيها المناهج ، وليؤسِّسوا لها المدارس ، وليؤلفوا الكتب ، وليهزُّوا أعواد المناير بالخطبِ البليغة ، والتوجيهاتِ السديدة .

ولأنَّه - في اعتقادي - ، لو جاء إبراهيمٌ ونوحٌ وموسى ومحمد وإخوانهم من النبيين - صلواتُ الله وسلامه عليهم أجمعين - ، وجاء الصحابةُ أجمعون : ما سلكوا إلَّا منهجهم الذي حكاه عنهم القرآن ، وَلَمَّحُوا مِنَ الوجودِ هذه المقابرَ المُشَيِّدَةَ ، وكلَّ مظاهرِ الشركِ والضلالِ ، ولقالَ محمدٌ ﷺ لأصحابِ الكلامِ والمُعْطَلَةِ والمُتَفَلِّسَةِ وكلَّ الفرقِ المنحرفةِ عن القرآنِ والسنةِ : عودوا إلى القرآنِ والسنةِ ؛ « والله لو جاء موسى ما وسعته إلَّا اتباعي » ...

أَتَنْظُنُّونَ أَنَّ هذه الأمورَ هيئةٌ سهلةٌ ؛ ﴿ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ ، كَلَّا ، ليسَ الأمرُ كما تتوهمون ، أو كما يُقالُ لكم ! إنَّ إفسادَ علماءِ السوءِ والأخبارِ والرهبانِ وقادةِ البدعِ أشدُّ خطراً من إفسادِ الحكامِ ^(١) وغيرهم ؛ لأنَّ النَّاسَ يُخَدِّعُونَ بِهِمْ ، فيحبُّونهم ، ويتقنون بأقوالهم ومنهجهم ، فَيَتَّبِعُونَهُمْ ، ويضلُّون عن منهجِ الله بسببهم .

... لقد عاصرَ النبيُّ ﷺ اليهودَ ، وليسَ لهم دولةٌ ، وقد ضُرِبَتْ عليهم الدَّلةُ والمسكنةُ .

فكم آية نزلت فيهم ! وفي كم موطنٍ من القرآنِ دُمُّوا ، وكُشِفَ عن عَوَارِهِمْ ، ويُنِتَّتْ مخازينهم ، وَخُبَّتْ طوابيهم !

(١) وَأَمَّا عَامَّةُ ظُلَّامِ الْحُكَّامِ ؛ فَلَا يَنْخَسِرُ النَّاسُ (١) أَمَانَتَهُمْ إِلَّا نَحْتًا وَطَأَةً التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ ، وَرَهْبَةِ النَّارِ

والحديد ..

وقد قالَ الإمامُ البزْهاريُّ في « شرح السنة » (ص ١١٦) : « واعلم أنَّ جَزَرَ السُّلْطَانِ لَا يَنْقُصُ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ - عزَّ وجلَّ - التي افترضها على لسانِ نبيِّه ﷺ ؛ جَزَرُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَتَطَوُّعُكَ وَبِرُّكَ مَعَهُ تَامٌّ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى » .

وقالَ العَلَّامةُ ابنُ العَرَبِيِّ المالِكِيُّ في « العواصم من القواصم » (ص ١٤٢) : « فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الزُّلَاةِ الظَّالِمَةِ : فَصَرَّهْهُ مُقْصَرًّا عَلَى الدُّنْيَا وَأَحْكَامِهَا » .

وانظر « مجموع فتاوى شيخ الإسلام » (٢٨ / ٢٣٢) .

لقد قال - سبحانه - في حقهم :

﴿ فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

وعاصر الرسول ﷺ النصارى ، ولهم دولٌ وملوكٌ - دولة القياصرة في أوروبا والشام ومصر ، ودولة الأحباش في الحبشة وإفريقيا - ، فهل واجه القرآن حُكَّامَهُمْ وملوكَهُمْ ، أو واجه النصارى أنفُسَهُمْ وانحرافاتِهِمْ - وعلى رأسِهِمْ رهبانُهُمْ وقسيسوهم - ١١٩

وقال - سبحانه - في حق اليهود والنصارى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيُصَدِّدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .
وتوفي رسولُ الله ﷺ وهو يلعنُ اليهود والنصارى على انحرافِهِم العقائدي ؛ فكان يقولُ :
« لعنةُ الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبورَ أنبيائِهِم مساجدَ » .

والآياتُ والأحاديثُ في ذمِّهم في انحرافِهِم العقائدي والخُلُقي كثيرةٌ ، وكذلك الأحاديثُ الشريفةُ ، ولم تَرِدْ آيةٌ في ذمِّ ملوكِ النصارى وحُكَّامِهِم المعاصرين للعهد النبوي الكريم - على شرِّهم وخُبثِهِم - .

فلماذا تسيرُ الدعوةُ الإسلاميةُ في هذا الاتجاه ؟

لأنَّ هذا هو منهجُ الدعوةِ الصحيحُ ، ولأنَّ الزعاماتِ الدينيةَ المنحرفةَ أخطرُ وأخطرُ بكثيرٍ من الزعاماتِ السياسيةِ المنحرفةِ ؛ لأنَّ الزعاماتِ الدينيةَ تكسبُ ثقةَ النَّاسِ وعِبَتَهُم وولاءَهُم ، وينقادُ النَّاسُ لها اختيارًا وحبًّا ، فإذا كانت هذه الزعاماتُ الدينيةُ ضالَّةً منحرفةً ؛ انحرفتِ بالنَّاسِ عن منهجِ الله ، وقادتهم إلى غضبِ الله والنارِ ، وحتى الحُكَّامُ أنفُسَهُم قد يخضعون لهذه القياداتِ والزعاماتِ الدينيةِ ، فهذا يهوديٌّ خاضعٌ لزعامَةِ دينيَّةٍ ، وذلك نصرانيٌّ كذلك ، وفيمن ينتمي إلى الإسلام : ذلك شيعيٌّ ، وذلك معتزليٌّ ، وذلك أشعريٌّ ، وذلك خارجيٌّ ، وذلك صوفيٌّ ... وذلك .. وذلك .

فالزعاماتُ والقياداتُ الدينيةُ المنحرفةُ هي التي أَفسَدَتْ عقائدَ هذه الأُمَّةِ وأَخْلَقَتْها وثقافاتها ، ومزَّقَتْها شَرَّ مَزَقٍ ، فلماذا نجاملُها ونُهَوِّنُ مِنْ شَأْنِها ومِنْ أخطارِها ، وهي مصدرُ كُلِّ بلاءٍ !!؟ فهناك التشيُّعُ والرفضُ وفِرْقُها ، وَمِنْ اندَسَّ تحتها مِنْ زنادقةٍ ومِنْ ملاحدةٍ .

وهناك أئمةُ التصوِّفِ وطرقُها الكثيرةُ ، وأفكارُها الضالَّةُ من وحدةٍ وجودٍ ، ووحدةٍ أديانٍ ، وحلولٍ ، وشركياتٍ ، وبدعٍ وضلالاتٍ لا تنتهي عندَ حدٍّ ، وهناك أئمةُ الخوارجِ والاعتزالِ والإرجاءِ والجبرِ ...

وكلُّ هذه الزعاماتِ قد لَقَّتْ الأُمَّةَ بطوفانٍ مِنَ الفتنِ لا يعلمُ مداها إِلَّا اللهُ ، وأكثرُ المسلمينَ إِنَّمَا هم دُُمى وأشباحٌ تحركُهم هذه الأفكارُ كغثاءِ تجرُّهُ السيولُ ...

فَمَنْ يريدُ إصلاحَ أحوالِ المسلمينَ - مخلصًا جادًا صادقًا - ؛ فَلْيَسْلُكْ طريقَ الأنبياءِ ومنهجهم ، وعلى رأسهم خاتمُ النبيينَ :

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

واعتقدُ أَنَّ مَنْ ينحرفُ بالشبابِ والدعاةِ عن هذا المنهجِ لم يعرف - على أحسنِ أحوالِهِ - منهجَ الأنبياءِ ودعوتهم ، سواءَ كانت دعوتُهُ سياسيةً أو صوفيةً ، أو غيرها ، فلقد تركنا رسولَ اللهِ على بيضاءٍ لا يزيغُ عنها إِلَّا هالكٌ .

وَمَنْ يُصَوِّرُ للناسِ أَنَّ منابعَ الفسادِ هم الحكامُ فقط ؛ فهو مخالفٌ لما قرَّره القرآنُ الكريمُ ، والسنةُ النبويةُ ، والتاريخُ الإنسانيُّ والإسلاميُّ ، ومُسْتَدْرِكٌ على منهجِ الأنبياءِ ، خصوصًا إذا وَجَّهَ الدعوةَ إلى حصرِ جهودِهِمْ وصَبَّها في المجالِ السياسيِّ ، فمنابعُ الفسادِ الأساسيةُ والأصليةُ والخطيرةُ هي التي قرَّرها اللهُ على ألسنةِ رُسُلِهِ جميعًا ، ورَسَمَ لهم منهجًا ليردِّها ، وما عداها فَهِيَ تابعٌ لها . فليُفهمِ الداعي إلى الله ذلك ، وَلْيَتَصَيَّمْ بحبلِ اللهِ ، وَلْيَلْتَزِمْ غَزَرَ الأنبياءِ - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم أجمعين - .

« فالخلاصةُ : إِنَّ كُلَّ احتكامٍ إلى غيرِ اللهِ مهما كان نوعُهُ ، ومهما كان اعتقادُ المُحتَكِمِينَ فيه ، فهو منكروٌ لا يرضاهُ مسلمٌ ارتضى اللهُ ربًّا ، والإسلامُ دينًا ، وعمدًا رسولًا ، وإنَّ أصحابَهُ - الحاكِمِينَ بغيرِ ما أنزَلَ ربُّ العالمينَ - مُتَوَعَّدُونَ بالنارِ ... وبشَرِّ القرارِ .

فَلْيَصِفْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا نَفْسَهُ وَمَنْ يَعُولُهُ وَمَا يَسْتَطِيعُهُ مِنْ شَوَائِبِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - دعوةً والنزاهةً وتطبيقاً - ؛ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ أَوْ يَأْذَنَ اللَّهُ - سبحانه - بِالنَّصْرِ مِنْ عِنْدِهِ « (١) » .

« وفي الختام أقول :

إِنِّي أَوْمِنُ بِحَاكِمِيَةِ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَأَوْمِنُ بِشُمُولِ هَذِهِ الْحَاكِمِيَةِ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَخْضَعَ لَهَا الْأَفْرَادُ وَالْجَمَاعَاتُ وَالْحُكُامُ وَالِدَعَاةُ .

وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَهْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي دَعْوَتِهِ ، وَفِي عَقِيدَتِهِ ، وَفِي دَوْلَتِهِ ؛ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ، وَهُمْ الْكَافِرُونَ ، وَهُمْ الْفَاسِقُونَ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ ، وَكَمَا فَهَمَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ ، لَا عَلَى مَا فَهَمَهُ الْمُفْرِطُونَ وَلَا الْمُفْرُطُونَ ، وَأُنْهِيَ بِاللَّائِمَةِ عَلَى مَنْ يَحْصُرُهَا فِي نَاحِيَةِ مِنَ النَّوَاحِي (٢) ، أَوْ يَخَالِفُ مِنْهَجَ الْأَنْبِيَاءِ الْوَاضِحِ الْحَكِيمِ ، وَيَبْدَأُ بِالْفُرُوعِ قَبْلَ الْأَصُولِ ، وَبِالْوَسَائِلِ وَيَجْعَلُهَا غَايَاتٍ ، وَيُوَخِّرُ أَوْ يُقَصِّرُ فِي شَأْنِ الْغَايَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي تَتَّبَعُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ .

وَأَمْدُ يَدِ الضَّرَاعَةِ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُؤَفِّقَ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا - شُعُوبًا وَحُكَّامًا وَدَعَاةً - إِلَى تَحْكِيمِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ، فِي جَمِيعِ شُؤْنِهِمُ الْعَقَائِدِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ ، وَأَنْ يُؤَخِّدَ كَلِمَتَهُمْ وَيُوَحِّدَ صَفْوَتَهُمْ عَلَى الْحَقِّ ، وَأَنْ يُعَافِيَهُمْ مِنْ كُلِّ الْأَهْوَاءِ

(١) « التصفية والتربية وأثرهما في استئناف الحياة الإسلامية » (ص ١٦ - ١٧) بقلم (١) .

(٢) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ السَّبْتِ - وَفَقَّهُ اللَّهِ - فِي مَقَالٍ لَهُ بَعْنُون : (كَلِمَةٌ حَقٌّ أُريدَ بِهَا بَاطِلٌ) : « إِذَنْ ، لَمَّا إِذَا الثَّوَارُ وَدَعَاةُ الثَّوَرَةِ وَالْخَوَارِجُ يَسْتَخْدِمُونَ « الْحَاكِمِيَّةَ » ؟ أَقُولُ - كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الشَّامِ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَبْيَانِي - : إِنَّهُمْ يَسْتَخْدِمُونَ ذَلِكَ لِقَضِيَّةٍ سِيَاسِيَّةٍ ؛ حَيْثُ إِنَّهُمْ جَعَلُوا الْحَاكِمِيَّةَ فَقَطْ فِي الْحُكُومِ ، وَمِنْ ثَمَّ سَعَوْا لِتَكْفِيرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُحْكُمُونَ الشَّرْعَ ، وَبِالتَّالِي يَجِبُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ ، وَحُلُّ السَّلَاحِ ؛ وَهَذَا نَفْسُهُ مَنْطِقُ الْخَوَارِجِ الْقَدِيمِ الَّذِي يُوَحِّدُوا السَّلَاحَ عَلَى الْخُلَيفَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

ف (الْحَاكِمِيَّةُ) إِذَنْ ؛ تُسْتَخْدَمُ فِي هَذَا الْعَصْرِ كَوَسِيلَةٍ لِلْخُرُوجِ وَالثَّوَرَةِ ، وَهُوَ نَفْسُهُ الْمَدْفُوعُ الْقَدِيمُ ؛ فَهَمُ إِذَنْ يَرْتَكِزُونَ عَلَى الْحَاكِمِيَّةِ لِلْوَصُولِ إِلَى التَّكْفِيرِ ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ مُبْهَرًا وَوَسِيلَةً لِإِقْنَاعِ أَتْبَاعِهِمْ حَتَّى يُطِيعُوهُمْ فِيمَا يُرِيدُونَ ؛ وَهِيَ وَسِيلَةٌ لِإِقْنَاعِ سَهْلَةٍ ، خَاصَّةً إِذَا أَدْرَكْنَا أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ : تَمَنَّى لَا يَرَوْنَ لِلْعُلَمَاءِ قِيَمَةً ، وَلَا لِأَتْمَالِهِمْ مَنَزَلَةً ، بَلْ (هُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ) ١١ كَمَا قَالَ الْأَوَّلُونَ . . . « جَرِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ » عَدَد ٦٣٥ : ٢٦ / ذِي الْقَعْدَةِ / ١٤١٧ هـ .

(١) وَقَدْ كَانَتْ الطَّبْعَةُ الْأُولَى لِهَذَا الْكِتَابِ قَبْلَ أَحَدِ عَشَرَ عَامًا ... فَتَذَكَّرْ !

والأمراض النفسية التي مرّقت صفوفهم وفرّقت كلمتهم ، إنّ ربّي لسميعُ الدعاء » (١) .
قُلْتُ :

هذه هي الأحكام الإيمانية الحثيثة ، مُناقضةٌ - مجلّةٌ وتُفصيلاً - للدعوى (العلمانية)
الحثيثة ...

فَمَنْ خَلَطَ بَيْنَهُمَا ، أَوْ ضَلَّ فِيهِمَا : فَقَالَتْهُ (قَالَةُ) غَيْثِي ، وَ (مُنْتَهَى) حَدِّ مَعْرِفَتِي أَنَّهَا
ضُحْلَةٌ رَيْثِي ...

يَكْفِيكَ شَرًّا مِنَ الدُّنْيَا وَمُنْقَضَةً أَنْ لَا يَبِينَنَّ لَكَ الْهَادِي مِنَ الْهَادِي
... أَمَّا الْهَادِي : فَيَهْتَدِي بِحَقِّهِ خَلَائِقُ ..
وَأَمَّا الْهَادِي : فَيَغَيِّرُ تَلْبِسُهُ حَقَائِقُ ...

وَأَهْلُ الْهَدْيَانِ كَثِيرُونَ ؛ يَظْهَرُونَ بِعَكْسِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مُنْطَوُونَ ، وَيُظْهِرُونَ خِلَافَ مَا
يُظَنُّونَ وَيَعْتَقِدُونَ .. يُدَلِّسُونَ وَيُلْبِسُونَ ... يَكْذِبُونَ وَيَبْهَتُونَ ..
وَمِنْ عَجَبِ أَنَّهُمْ مُغْرُورُونَ مُغْرُورُونَ ... لَكِنَّهُمْ جَاهِلُونَ ، وَيَجْهَلُونَ أَنَّهُمْ جَاهِلُونَ !
وهذا كُلُّهُ عَبَّرَ عَنْهُ شَاعِرٌ مُعَانٍ ، بِنَظْمِ ذِي مَعَانٍ ؛ فَقَالَ :

لَيْسَ التَّقَى فِي مَلْبَسٍ	أَوْ لَحْيَةٍ مُعْطَرَةٍ
إِنَّ التَّقَى فِي مُضْغَةٍ	فِي قَوْلَةٍ مُخْتَصَرَةٍ
إِنْ اسْتَقَامَتْ وَانْتَهَتْ	فَجَنَّةٌ مُزْدَهَرَةٍ
وَإِنْ تَوَلَّتْ كِبَرُهَا	فَحَظٌّ مَا لِلْكَفَرَةِ
لَا تَحْسَبْنِي سَاخِرًا	مِنْ سَنَةِ مُطَهَّرَةٍ
أَوْ هَازِلًا مِنْ لَحْيَةٍ	أَوْ أَلُوبٍ مُقْصَرَةٍ
لَكِنَّمَا تُقْلِقُنِي	مَظَاهِرُ مُنْغَرَةٍ
مِنْ جَاهِلٍ يُبْذِي التَّقَى	جِينًا وَيُخْفِي جَوْهَرَهُ

مَآلُهُ بَخَرَ الْعُلُو	مَآلُهُ بَخَرَ الْعُلُو
فَمَا دَرَيْتَ أَنَّهُ	فَمَا دَرَيْتَ أَنَّهُ
يَكَادُ مِنْ جَهْلٍ بِهِ	يَكَادُ مِنْ جَهْلٍ بِهِ
يُفْتِي كَمَا يَخْلُو لَهُ	يُفْتِي كَمَا يَخْلُو لَهُ
وَكَمْ حِلَالٍ طَيِّبٍ	وَكَمْ حِلَالٍ طَيِّبٍ
قَدْ حَيَّرَتْ أَهْلَ النَّهْيِ	قَدْ حَيَّرَتْ أَهْلَ النَّهْيِ
وَقَدْ تَنَاسَى - وَيْلُهُ -	وَقَدْ تَنَاسَى - وَيْلُهُ -
فَإِنْ رَأَيْتَ حَالَهُ	فَإِنْ رَأَيْتَ حَالَهُ
مَعَ كُتُبٍ يَحْمِلُهَا	مَعَ كُتُبٍ يَحْمِلُهَا
وَفِكْرَةٍ يَنْشُرُهَا	وَفِكْرَةٍ يَنْشُرُهَا
أَهْلُ الْعُلُومِ إِنَّهُمْ	أَهْلُ الْعُلُومِ إِنَّهُمْ
وَذُو الْوُجُوهِ إِنَّهُ	وَذُو الْوُجُوهِ إِنَّهُ
وَفَزِيَّةٌ طَارَ بِهَا	وَفَزِيَّةٌ طَارَ بِهَا
وَكِذْبَةٌ مَعَ غَيْبَةٍ	وَكِذْبَةٌ مَعَ غَيْبَةٍ
وَاجَةٍ فِيهَا مَنْ أَبِي	وَاجَةٍ فِيهَا مَنْ أَبِي
وَجَاهِلٍ مُسَالِمٍ	وَجَاهِلٍ مُسَالِمٍ
صَفْرَاءَ تَحْكِي صُورَةَ	صَفْرَاءَ تَحْكِي صُورَةَ
وَاللَّهُ يَهْدِي أُمَّةً	وَاللَّهُ يَهْدِي أُمَّةً
وَإِذْ جَرَى مَا قَدْ جَرَى	وَإِذْ جَرَى مَا قَدْ جَرَى
مَآلُهُ بَخَرَ الْعُلُو	مَآلُهُ بَخَرَ الْعُلُو
فَمَا دَرَيْتَ أَنَّهُ	فَمَا دَرَيْتَ أَنَّهُ
يَكَادُ مِنْ جَهْلٍ بِهِ	يَكَادُ مِنْ جَهْلٍ بِهِ
يُفْتِي كَمَا يَخْلُو لَهُ	يُفْتِي كَمَا يَخْلُو لَهُ
وَكَمْ حِلَالٍ طَيِّبٍ	وَكَمْ حِلَالٍ طَيِّبٍ
قَدْ حَيَّرَتْ أَهْلَ النَّهْيِ	قَدْ حَيَّرَتْ أَهْلَ النَّهْيِ
وَقَدْ تَنَاسَى - وَيْلُهُ -	وَقَدْ تَنَاسَى - وَيْلُهُ -
فَإِنْ رَأَيْتَ حَالَهُ	فَإِنْ رَأَيْتَ حَالَهُ
مَعَ كُتُبٍ يَحْمِلُهَا	مَعَ كُتُبٍ يَحْمِلُهَا
وَفِكْرَةٍ يَنْشُرُهَا	وَفِكْرَةٍ يَنْشُرُهَا
أَهْلُ الْعُلُومِ إِنَّهُمْ	أَهْلُ الْعُلُومِ إِنَّهُمْ
وَذُو الْوُجُوهِ إِنَّهُ	وَذُو الْوُجُوهِ إِنَّهُ
وَفَزِيَّةٌ طَارَ بِهَا	وَفَزِيَّةٌ طَارَ بِهَا
وَكِذْبَةٌ مَعَ غَيْبَةٍ	وَكِذْبَةٌ مَعَ غَيْبَةٍ
وَاجَةٍ فِيهَا مَنْ أَبِي	وَاجَةٍ فِيهَا مَنْ أَبِي
وَجَاهِلٍ مُسَالِمٍ	وَجَاهِلٍ مُسَالِمٍ
صَفْرَاءَ تَحْكِي صُورَةَ	صَفْرَاءَ تَحْكِي صُورَةَ
وَاللَّهُ يَهْدِي أُمَّةً	وَاللَّهُ يَهْدِي أُمَّةً
وَإِذْ جَرَى مَا قَدْ جَرَى	وَإِذْ جَرَى مَا قَدْ جَرَى

(١) ديوان صهيل الجراح ، (٤٠ - ٤١) فارس محمد سليمان .

والآيات التي بعده يني ...

والله - وحده - المنتقم .

- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم -

نقلتُ في رسالتي « التحذير » (ص ٢٢ - ٢٤) ستّة نُصوص^(١) عن الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - في إثبات أن بغض كلامه في رسالته « تحذير القوانين » - ممّا أوهم القول بإطلاق التكفير دون تفصيل - : ليس هو كما فهم عنه ! بدليل أن كلامه الآخر - في ستّة مواضع - يدلُّ على التفصيل ..

وهذا ما يعرفه عنه - من قُرْب - تلاميذه الآخذون عنه ، وإخوانه المعاشون له^(٢) ... وأكرز - هنا - بزيادة - ما نقلته عنه - هناك - :

قال - رحمه الله تعالى - في « مجموع الفتاوى » (١ / ٨٠) - له - :

« إنه ممّا يسرُّنا ويسرُّ كلَّ مسلمٍ غيورٍ على دينه أن يتكوّن في الجمعيات العامة التي تهدف إلى إصلاح الأوضاع ، والتمسك بأصل الدين وتعاليمه الشريفة ، ومحاربة كلِّ ما خالف الشريعة الإسلامية من البدع والخرافات والدجل ، وكذلك ما هو أهمُّ من ذلك ما يُدخِلُه الملحدون والزنادقة والمستشرقون وغيرهم في أفكار المسلمين في تشكيكهم في أصل دينهم ، وتضليلهم عن سنة نبيهم ﷺ وشريعته ، وتحكيم القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية .

وأهمُّ ذلك معرفة أصل التوحيد الذي بعث الله به رسوله محمداً ﷺ ، وتحقيقه علماً وعملاً ، ومحاربة ما يخالفه من الشرك الأكبر الذي يُخرج من الملة ، أو من أنواع الشرك الأصغر . وهذا هو تحقيق معنى (لا إله إلا الله) .

وكذلك تحقيق معنى (محمد رسول الله) ؛ من تحكيم شريعته والتقيّد بها ، وتبذير ما خالفها من القوانين ، والأوضاع ، وسائر الأشياء التي ما أنزل الله بها من سلطان ، والتي من حكم بها أو حاكم إليها معتقداً صحة ذلك وجوازَه فهو كافر الكفر الناقل عن الملة ، وإن فعل ذلك بدون اعتقاد ذلك وجوازَه : فهو كافر الكفر العملي الذي لا ينقل عن الملة » .

(١) فهي ليست - إذاً - (نصّاً) بل نصوص ..

(٢) قارن به « التحذير » (ص ٢٣) .

قلتُ : هذا كلامه - رحمه الله - ؛ فلماذا أن يقال :

- تناقض ..

أو :

- يُحمل ذلك الكلام على هذا ..

أو :

- يُحمل هذا الكلام على ذاك ..

... فالأصل أن يُحمل ما أُجمل في ذاك ، على ما فُصل في هذا ، وبخاصة أنه - رحمه الله تعالى - يصف - هناك - الحكم بالكفر الأكبر بأنه ما كان « مُتَنَازِعَةً وَمُتَنَاقِضَةً » .. فهو بهذا الوصف ، يلتقي مع ما هنا ويأتلف ..

ومما يُنبئ عليه في هذا المقام ؛ قول الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - في رسالته المذكورة - « تحكيم القوانين » - :

« فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام ؛ مُهَيَّأَةٌ مُكَمَّلَةٌ ، مفتوحة الأبواب ، والناس إليها أسرابٌ إثر أسراب ، يحكم حكامها بينهم بما يُخالف حكم الستة والكتاب ؛ من أحكام ذلك القانون ، وتلزمهم به ، ويُقرهم عليه ، ويُحتمُّ عليهم ، فأئى كفر فوق هذا الكفر ؟ وأي مُناقضة للشهادة بأنَّ محمدًا رسول الله بعد هذه المُناقضة ؟ » .

قلتُ : فهذا الكلام منه - رحمه الله - محمول - ^(١) - على الاستحلال ، أو

(١) ثم رأيت كلامًا جيدًا - يلتقي ما قلتُ ورُجِّحتُ - للأخ الفاضل الشيخ عبدالرحمن بن مُعَلَّا اللُّويحي ؛ في كتابه النافع « المُلَوِّ في الدين » (ص ٢٩١) ، يبيِّن فيه الوجه الصحيح في الأنواع الستة من الحكم بغير ما أنزل الله ، التي ذكرها الشيخ محمد بن إبراهيم في رسالته « تحكيم القوانين » ؛ فقال - سُدَّه الله - : « الذي يظهر - والله أعلم - أنه - رحمه الله - أورد الأنواع الأربعة الأولى على أنها ضوابط لتكفير المعين من الحكم ، ولذلك جعل الكلام متعلقًا بعين الحاكم ؛ فقال : « أن يحدد » ، « أن يعتقد » ... إلخ .

وأما النوعان الآخران فقصد بهما تكفير النوع ؛ ولذلك جعل الكلام عن الفعل ، لا عن الفاعل ، وعليه ؛ فلا بد في تكفير المعين الداخل تحت أي من النوعين الآخرين من الرجوع إلى الضوابط الأربعة الأولى . قلتُ : وهو جمع رافع ، وتوجيه مانع .. فجزاه الله خيرًا .

الجمود ، أو الاعتقاد ... وليس على مجرد الفعل والعمل ... وإلا : فإن فيه التكفير العام لأبناء الإسلام ... ولو بالإلزام^(١) ...

وليس هو المعروف عن الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - ، أو المنقول عنه من خواص أصحابه وطلابه ...

ولكن كان ذلك غير ذلك .. فكان ماذا ؟ أليست الحجة العلمية هي الأصل والأساس ؟

وفي مجلة « الفرقان » - الكويتية - (عدد : ٢٨) (ص ١٢) لقاء مع سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز - حفظه الله - وهو تلميذ الشيخ محمد بن إبراهيم ، ونشر علمه - يسأله فيه السائل :

(١) ثم رأيت بحثاً حسنًا مايتما لشيخنا الفاضل الأستاذ محمد شقرة - نفع الله به - في رسالته البديعة « مجتمعنا المعاصر بين الإيمان الحائر والتكفير الجائر » (ص ٤٢ - ٤٣ المطبوعة سنة ١٤١١ هـ) ، في بيان الدلالة الصحيحة لقوله تعالى - : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَخُفْ يَأْتِرْ اللَّهُ فَاُكْرَهُ هُمْ الْكَافِرُونَ ﴾ وصلتها بما نحن فيه ، قال - حفظه الله تعالى - : « فالوصف هنا بالكفر - وهو وصف صارخ جداً - لا يتحمل أن يكون الموصوف بـ كافراً كفراً اعتقادياً فقط ، بل يتحمل أيضاً أن يكون كافراً كفراً أدنى منه ، وهو الكفر العقلي ، والأول مخلد في النار ، والثاني ليس كذلك . وأقرب مثل يوضح هذا هو أن المسلمين اليوم يتحاكمون في كثير من بلادهم إلى قوانين وضعية - قد يوافق بعض فقائنا الإسلام - ، وقد يكون الذي يقضي بهذه القوانين أناساً طيبين ؛ عرفوا بولائهم الحق للإسلام وعقيدته ، ومن ولائهم رفضهم القلبي لهذه القوانين .

فهل يُبيح الإسلام أن نخكم على هؤلاء بالكفر ؛ لأنهم يتحاكمون إليها على نحو ما ذكرنا ، وهم على مثل ما هم عليه من التقوى والولاء لدينهم ؟

أظن أن أحداً لا يستطيع ذلك !

وإن قال أحد به ؛ فهل يقول هذا القائل عن نفسه - وهو يدعى إلى هذه القوانين في قضية ما لتحاكم إليها - مثل ما قاله عن القاضي الذي قضى بموجب هذه القوانين ؟

إذا ؛ فلا بد من التبيين أن هذا يقضي إلى تلك ، وتلك إلى هذا .

وإذا كنا لا نجرؤ على القضاء بمثل هذا الحكم على واحد بمفرده ؛ فهل نجرؤ على القضاء به على مجتمع

بأسره ؟

أقول : فهاذا يقول المتعلقون بالذيول ، المستبثون بوابيات القول ؟

« هناك فتوى للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - يستدل بها أصحاب التكفير - هؤلاء - على أن الشيخ لا يفرق بين من حكم بغير شرع الله - عز وجل - مستحلاً ، ومن ليس كذلك ، كما هو التفريق المعروف عند العلماء . »

فقال الشيخ ابن باز : « هذا الأمر مستقر عند العلماء - كما قدمت - أن من استحل ذلك فقد كفر ، أما من لم يستحل ذلك كأن يحكم بالرشوة ونحوها ؛ فهذا كفر دون كفر .
أما إذا قامت دولة إسلامية لديها القدرة : فعليها أن تجاهد من لا يحكم بما أنزل الله حتى تلزمه بذلك . »

فقال السائل : « هم يستدلون بفتوى الشيخ ابن إبراهيم ^(١) ١٩ » .

الشيخ ابن باز : « محمد بن إبراهيم ليس بمعصوم ، فهو عالم من العلماء ، يخطئ ويصيب ، وليس بنبي ولا رسول ، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن كثير ، وغيرهم من العلماء ؛ كلهم يخطئ ويصيب ، ويؤخذ من قولهم ما وافق الحق ، وما خالف الحق يُرد على قائله . »

قلت : هذا هو القول الفصل المأمون .. لو كانوا يغفلون !!

□ □ □ □ □

(١) أخبرني بعض أفاضل المشايخ - من الأوفياء المحييين الثأصحين - أن خصومة علمية شديدة كانت قد وقعت بين سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - وبين بعض علماء عصره ، أدت إلى حدوث شيء من التناحر والتنازع ؛ فكان ذلك الخصم يصنف الشيخ محمد بن إبراهيم بـ : (ابن إبراهيم) فقط ؛ - متجاوزاً ذكر اسمه - على وجه التقصص والتبذير !

وهذا لا يجوز ولا ينبغي ..

لذا ؛ فالجادة : الانتصار للمؤمنين ، وعدم إعانة المتكففين النازين ..

وما صدّر عن قلبي - من قبل - عند ذكر اسمه - على غير ما بينت ؛ فهو على سبيل الاختصار ليس إلا ..
والله يرحم علماءنا ومشايخنا ، ويغفر لنا ولهم ...

- كَلَامُ الْأَخَوَيْنِ شَاكِر -

يُعَدُّ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِر - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ هَذَا الْعَصْرِ السَّلَفِيِّينَ ؛ الَّذِينَ أَفْتَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي خِدْمَةِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَحْقِيقِهَا ، وَتَنْقِيحِهَا .
وَأَخُوهُ الْأَسْتَاذُ الْأَدِيبُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ شَاكِر - حَفَظَهُ اللَّهُ - مِنْ نَوَادِرِ الْعُلَمَاءِ اللَّغَوِيِّينَ ، وَالْأَدَبَاءِ الْمُجِيدِينَ ؛ الَّذِينَ لَهُمْ قِسْطٌ جَيِّدٌ مِنَ الْمَشَارَكَةِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ ، وَعِلْمِ التَّفْسِيرِ ، وَغَيْرِهِمَا ...

وَلَقَدْ (أَلْمَحْتُ) فِي « التَّحْذِيرِ » (ص ٢٧) إِلَى (تَخْطِئَةَ كَلِمَةٍ) مَقُولَةٍ عَنِ الْأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ شَاكِر - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ » (١٠ / ٣٤٩) ؛ إِذْ قَالَ :
« وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ الْيَوْمَ ، هُوَ هَجْرٌ لِأَحْكَامِ اللَّهِ عَامَّةً بِلَا اسْتِثْنَاءٍ ، وَإِثَارٌ لِأَحْكَامِ غَيْرِ حُكْمِهِ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ، وَتَعْطِيلٌ لِكُلِّ مَا فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ » .

فَعَلَّقْتُ بِعِبَارَةٍ لَيْتَنِي خَفِيفَةً مُشِيرًا إِلَى الْقَوْلِ - لَا الْقَائِلِ ^(١) - أَنَّ هَذَا « كَلَامٌ حَمَاسِيٌّ

(١) احْتِرَامًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ السَّلَفِيِّينَ ؛ لَيْسَ مُجْبُورًا وَلَا تَعْدِيًا ، وَهَذَا الْاحْتِرَامُ : لَيْسَ خَشْيَةً مِنْ سِبْهَامٍ ، وَلَا خَوْفًا مِنْ مَلَامٍ ، وَلَا تَرْتُّبًا بِأَعْلَامٍ ، وَلَا إِجْدَاعًا لِلْأَنَامِ ، وَلَا تَلَاغِيًا بِالْكَلامِ ...
(تَنْبِيْهُ) : وَمَنْ (أَوْهَمَ) مُدَّعِيًا أَنَّ فِي تَعْلِيْقَاتِي عَلَى « التَّحْذِيرِ » طَعْنًا عَلَى أَثْمَةِ أَوْ تَقْدًا لِعِلْمَاءٍ مِنَ الْأُمَّةِ ۱۱ فَقَدْ أَوْبَقَ نَفْسَهُ - أَصْلَحَهُ اللَّهُ - بِدَاهِيَةٍ مَدْمُومَةٍ ۱۱

وَأَقُولُ لَهُ - هُنَا - مَا قَالَهُ - قَبْلُ - الْإِمَامُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ « مَوْضِعُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ » (١ / ٥ - ٦) ، حَيْثُ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَنْظُرُ فِيهَا سَطْرَنَاءُ ، وَيَقِفُ عَلَى مَا لِكِتَابِنَا هَذَا ضَمَنَاءُ : يُلْحِقُ سَمِيْعَ الظَّنِّ بِنَا ، وَيَرَى أَنَّا عَمِدْنَا لِلطَّعْنِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَنا ، وَإِظْهَارِ الْعَيْبِ لِكِبْرَاءِ شَيْوَحِنَا وَعُلَمَاءِ سَلْفِنَا ۱۱ وَأَنِّي يَكُونُ ذَلِكَ ۱۲ وَبِهِمْ ذُكْرُنَا ، وَبِشِعَاعِ ضِيَائِهِمْ تَبَيَّنَتْنا ، وَبِاقْتِفَانِنَا وَاضِحٌ رَسُوْمُهُمْ تَعَيَّنَتْنا ، وَيَسْلُوْكَ سَبِيلَهُمْ عَنِ الْمَنَاجِجِ نَحْنُزْنَا ، وَمَا مَثَلُهُمْ وَمَثَلُنَا إِلَّا مَا ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَ : مَا نَحْنُ فِيمَنْ مَضَى إِلَّا كِبْقَلٍ فِي أَصْوَالٍ نَخْلُ طَوَالَ ^(١) . =
(١) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي « الصَّحَاحِ » (٥ / ١٧٥٤) : « وَالطَّوَالُ - بِالضَّمِّ - : الطَّوِيلُ ، يَقَالُ : طَوِيلٌ وَطَوَالٌ ... وَالطَّوَالُ - بِالْكَسْرِ - : جَمْعُ طَوِيلٍ » .

وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي « جَمَلِ اللُّغَةِ » (٢ / ٥٩٠) : « وَالطَّوَالُ : الطَّوِيلُ ، وَالطَّوَالُ : جَمْعُ طَوِيلٍ ... » .
وَانْظُرْ : « الْمَشَوِّفُ الْمُتَعَلِّمُ فِي تَرْتِيبِ الْإِصْلَاحِ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْنَمِ » (١ / ٤٧٥) ، لِأَبِي الْبَقَاءِ الْمُكْتَبَرِيِّ ، وَ« إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِتَلْسِيقِ الْكَلَامِ » (٢ / ٣٩٧) لِابْنِ مَالِكٍ ، وَ« الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ » (ص ١٣٢٧) لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ ، وَ« تَاجُ الْعُرُوسِ » (٧ / ٤٢٢) لِلزَّيْدِيِّ ، وَ« لِسَانُ الْعَرَبِ » (٢ / ٦٢٨ - تَرْتِيبُهُ) لِابْنِ مَنْظُورٍ .
وَمَا أَجَلٌ مَا قِيلَ : مَنْ تَصَدَّرَ قَبْلَ أَرَائِهِ ؛ فَقَدْ تَصَدَّى لِهَوَايِهِ ۱

عاطفي ؛ تُغَوِّزُهُ الْوَاقِعِيَّةُ الْعِلْمِيَّةُ ^(١) ...

ولستُ بحاجةٍ إلى التدليلِ على أَنَّ التَّخَطُّطَ - بأدبِ العلمِ - ليستَ حَكْرًا ولا حِجْرًا ؛ وإنَّما هي نورٌ وضياءٌ يَتَنَوَّبُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَطُلَّابُهُ ؛ تصحيحًا ، وتصويبا ، ومراجعةً .

وَأَمَّا عَدُوُّ التَّخَطُّطِ هُجُومًا ، وَزَعْمُ التَّلَطُّفِ فِي الْبَيَانِ سُخْرِيَّةٌ : فتدخلُ في المقاصدِ ، وقعودُ في المَرَاصِدِ ١١

وَلْتَعُدْ إِلَى كَلِمَةِ الْأُسْتَاذِ شَاكِرٍ ؛ فهل هي - حقًا - (واقعيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ) ؟ أم (حماسيَّةٌ عاطفيَّةٌ) ؟ ١٢

لقد نَقَلْتُ عن الشيخِ ابنِ عُثَيْمِينَ فِي « التحذير » (ص ١٠٧) قوله - فِي صَدَدِ بَيَانِهِ حَالِ الْحُكَّامِ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِخِلَافِ الشَّرْعِ - :

« هؤلاءُ الْحُكَّامُ نَحْنُ نَعْرِفُ أَهْمَهُمْ فِي الْمَسَائِلِ الشَّخْصِيَّةِ - كَالنِّكَاحِ وَالْفَرَائِضِ وَمَا أَشْبَهَهَا - يَحْكُمُونَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ - على اختلافِ المذاهبِ - ، وَأَمَّا فِي الْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ فَيَخْتَلِفُونَ ... » .

فهل هذا الكلامُ واقعٌ أم ادِّعاءٌ ؟ ١٣

إِنْ كَانَ وَاقِعًا ؛ فَتِلْكَ (الْكُلِّيَّةُ) الَّتِي (لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهَا) - الْوَاقِعَةُ فِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ شَاكِرٍ - ليستَ صحيحةً ...

وَلِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ؛ فَأَحْكَامُ نِكَاحٍ مَنِ يَنْفِي ذَلِكَ - نَفْسِهِ - ، وَأَحْكَامُ طَلَاقِهِ ، وَإِرْثِهِ ، وَأَحْوَالِهِ الشَّخْصِيَّةِ ، وَكَثِيرٌ مِنْ شُؤُونِهِ ... مَا هُوَ مُصِيرُهَا ؟ وَمَا هِيَ نَهَائِثُهَا ؟ ١٤

أَمْ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَبَّهْ لِلْعَوَاقِبِ ؟ وَهَلِ الْإِنْفِي - أَصْلًا - مُقْبُولٌ ؟ أَمْ مُرَدُّو ؟ ١٥

= وَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْخَلْقِ أَعْلَامًا ، وَنَصَبَ لِكُلِّ قَوْمٍ إِمَامًا ، لَزِمَ الْمُهْتَدِينَ بِمُيِّنِ أَنْوَارِهِمْ ، وَالْقَائِمِينَ بِالْحَقِّ فِي اقْتِضَاءِ آثَارِهِمْ - مِمَّنْ رُزِقَ الْبَحْثَ وَالْفَهْمَ وَإِنْعَامَ النَّظَرِ فِي الْعِلْمِ - بَيَانُ مَا أَهْمَلُوا ، وَتَسْدِيدُ مَا أَغْفَلُوا ؛ إِذْ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الزَّلَلِ ، وَلَا أَمِينِينَ مِنْ مَقَارِفَةِ الْخَطَا وَالْخَفَلِ ، وَذَلِكَ حَقُّ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ ، وَوَاجِبٌ عَلَى التَّالِيِ لِلْمُعْتَمِدِ ١٦ هـ .

(١) على أَنِّي لَمْ أَقْصِدْ فِي (لِلْمُلاحِي) الْمَذْكُورِ أَيًّا مِنَ الْأَخَوَيْنِ شَاكِرٍ - مُبَاشَرَةً - ؛ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ ثَالِثًا ١١

فَنَقِي النافي إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَبِينًا عَلَى الْإِنْكَارِ وَالْمُكَابَرَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا عَلَى الْحِمَاسَةِ وَالْعَاطِفَةِ ... فَإِذَا قَدْ نَزَّهْنَاهُ عَنِ الْوُضْفِ الْأَوَّلِ ؛ فَإِنَّ الْوُضْفَ الثَّانِيَّ مُوَاقِعُهُ وَلَا بُدَّ ...
فَلَيْسَ فِي الْأَمْرِ - أَصْلًا - تَدْلِيلٌ ؛ لَا مَقْصُودٌ ، وَلَا غَيْرُ مَقْصُودٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ دَقِيقٌ ، وَجَمْعٌ وَتَحْقِيقٌ ...

وَلَقَدْ قَالَ الْأُسْتَاذُ شَاكِرٌ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا - ذَاتَهَا - (١٠ / ٣٤٩) ؛ مُعَلِّقًا عَلَى خَبَرِ أَبِي مَجْلَزٍ - بِطَرِيقَتِهِ - عَقِبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَفْسِهِ - مُبَاشَرَةً :

« بَلْ بَلَغَ الْأَمْرُ مَبْلَغَ الْإِحْتِجَاجِ عَلَى تَفْضِيلِ أَحْكَامِ الْقَانُونِ الْمَوْضُوعِ ، عَلَى أَحْكَامِ اللَّهِ الْمَنْزَلَةِ ^(١) ، وَادِّعَاءِ الْمُحْتَجِّينَ لِذَلِكَ بِأَنَّ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ إِنَّمَا نَزَلَتْ لَزْمَانٍ غَيْرِ زَمَانِنَا ، وَلِئَلَّا وَأَسْبَابِ انْقِضَتْ ، فَسَقَطَتْ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا بِانْقِضَائِهَا ، فَأَيُّ هَذَا تَمَّا يَبْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَجْلَزٍ ، وَالْقَرِّ مِنَ الْإِبَاضِيَّةِ مِنْ بَنِي عَمْرٍو بْنِ سَدُوسٍ ؟! »

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنُّوا فِي خَبَرِ أَبِي مَجْلَزٍ ، أَتَاهُمْ أَرَادُوا مَخَالَفَةَ السُّلْطَانِ فِي حُكْمِهِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ أَنْ سَنَّ حَاكِمٌ حُكْمًا وَجَعَلَهُ شَرِيعَةً مُلْزِمَةً لِلْقَضَاءِ بِهَا ... هَذِهِ وَاحِدَةٌ .

وَأُخْرَى ؛ أَنَّ الْحَاكِمَ الَّذِي حَكَّمَ فِي قَضِيَّةٍ بَعَيْنَهَا بِغَيْرِ مَا حَكَّمَ اللَّهُ فِيهَا ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَكَّمَ بِهَا وَهُوَ جَاهِلٌ ؛ فَهَذَا أَمْرُهُ الْجَاهِلُ بِالشَّرِيعَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَكَّمَ بِهَا هَوًى وَمَعْصِيَةً ؛ فَهَذَا حُكْمُهُ حَكَّمَ كُلُّ مَتَاوَلٍ يَسْتَمِدُّ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْإِقْرَارِ بِنَصِّ الْكِتَابِ ، وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ .
وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ كَانَ فِي زَمَنِ أَبِي مَجْلَزٍ - أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ - حَاكِمٌ حَكَّمَ بِقَضَاءٍ فِي أَمْرِ ، جَاحِدًا لِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ، أَوْ مُؤَيِّدًا لِأَحْكَامِ أَهْلِ الْكُفْرِ عَلَى أَحْكَامِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ : فَذَلِكَ

(١) وَقَدْ وَصَفَ - ابْتِدَاءً - فِعْلَ الْمَخْتَجِّ بِهَذَا الْأَنْزِعِ عَلَى أَنَّهُ : « تَلَمَّسَ الْمَعْدَرَةَ لِأَهْلِ السُّلْطَانِ فِي تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ... » ؛ وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ ... فَمَنْ كَانَ حَالُهُ كَذَلِكَ ، فَحُكْمُهُ يَبْلُغُ ذَلِكَ ..

وَفِي « الْغَزَلَةِ » (ص ٢٣٣) - لِلْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - : « قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : إِنَّ الَّذِي يُحْدِثُ لِلْسُّلَاطِينِ الثَّيِّبَةِ فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَالْإِعْجَابَ بِأَرَائِهِمْ ، كَثْرَةُ مَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ أَنَّهُمْ أَنْصَفُوهُمْ قَصَدُوا قُورَهُمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ لِأَبْصَرُوا الْحَقَّ ، وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِهِمْ » .

لم يكن قط ، فلا يُمكنُ صرفُ كلامِ أبي مجلّز والإباضيين إليه ^(١) .
 فمن احتجّ بهذين الأثرين وغيرهما في غير بابها ، وصرفها إلى غير معناها ، رغبة في نُصرة
 سلطان ، أو احتيالاً على تسويع الحكم بغير ما أنزل الله وفرض على عباده ؛ فحكمه في الشريعة
 حكمُ الجاحد لحكم من أحكام الله : أن يُستتاب ، فإن أصرّ وكابر ، وجحد حكم الله ، ورضي
 بتبديل الأحكام ^(٢) : فحكم الكافر المصّر على كفره معروف لأهل هذا الدين .
 وقرأ كلمة أبي جعفر - بعد - (ص : ٣٥٨) ^(٣) ، من أوّل قوله : « فإن قال
 قائل ... » . ففيه قولٌ فصل ، وتفصيل القول في خطأ المستدلّين بمثل هذين الخبرين .
 وما جاء من الآثار هنا في تفسير هذه الآية ؛ يحتاج إلى إفاضة ، اجتزأت فيها بما كتبت
 الآن . وكتبه محمود محمد شاعر .

قلتُ : وقولُ أبي جعفر - وهو الطبري - الفضل ؛ هو ما قاله - بعد - :
 « فإن قال قائل : فإن الله - تعالى ذكره - قد عمّ بالخبر بذلك عن جميع من لم يحكم بها أنزل
 الله ، فكيف جعلته خاصاً ؟

قيل : إن الله - تعالى - عمّ بالخبر بذلك عن قوم كانوا بحكم الله الذي حكم به في كتابه
 جاحدين ، فأخبر عنهم أنّهم بتركهم الحكم - على سبيل ما تركوه ^(٤) - كافرون ، وكذلك
 القول في كل من لم يحكم بها أنزل الله جاحداً به ؛ هو بالله كافر ، كما قال ابن عباس ؛ لأنّه
 بجحوده حكم الله بعد علمه أنّه أنزله في كتابه ؛ نظير جحوده بُبوءة نبيّه بعد علمه أنّه نبيّ ^(٥) .
 قلتُ : نعم ؛ إنّه قولٌ فصل ، ولأنّه كذلك نقلته في « التحذير » (ص ٢٠) ، وعلقتُ
 عليه بما يُظهره ويبيّنه ؛ لأنّ سائر من وقف على أقوالهم في نقل كلام الأخوين شاعر يُظهرون
 كلامهم على أساس أنّه التكفير المطلق ، بغير تفريق بين الجحود ، وغيره .

(١) هذا وجهٌ حسنٌ جداً ، نتأمله .

(٢) تأمل - رعاك الله وحمّاك - هذه الأوصاف والشهادات ...

(٣) العزّول « تفسير الطبري » ، وفيه .

(٤) أي : « جاحدين » ؛ كما قاله - قبل - .

(٥) « جامع البيان » (١٠ / ٣٥٨) .

وهو ادّعاءٌ عريض ، وقولٌ مريض ، وفعلٌ حريض^(١) ...
 وأما كلامُ الشيخ أحمدَ محمد شاكر في « غمدة التفسير » (٤ / ١٥١) فإنه - لوضوحِهِ
 وصراحته - ينطقُ بنفسِهِ على دلالتِهِ ؛ إذ يقولُ - رحمه الله - :
 « وهذه الآثارُ - عن ابنِ عباسٍ وغيرِهِ - مما يلعبُ به المضللونَ في عصرِنَا هذا - مِن
 المُتسبِنِ للعلمِ ، وَمِن غيرِهِم مِنَ الجُرّاءِ على الدينِ - يجعلونها عُذْرًا أو إباحةً للقوانينِ الوضعيّةِ
 الوثنيّةِ الموضوعَةِ ، التي ضُربت على بلادِ المسلمين » .
 قلتُ : هذا كلامُهُ ، وظاهرٌ منه مَرَامُهُ ، بجلاءٍ وبيان ، وَمِن غيرِ (لَفٍّ ولا دَوْرَان) ،
 ودونِها تنقيبٌ عن قَصْدٍ ، ولا قَلْعٌ ولا حَضْدٌ !!
 فلماذا التأويل ، بَلَّةُ التعطيلِ ؟
 .. ولا أُطيل ..
 ... وَمَنْ كَتَبَ مُدَّعِيًا غيرَ ذلك ؛ فلم يَضَعْ شيئًا ما هُنَالِكَ ، وإنَّما هو (المَرَاوَحَةُ) في
 حَلَقَةٍ مُفْرَغَةٍ ، مَبْنِيَّةٍ على التَّهْوِيشِ ... وقائمةٌ على الإثارةِ والتَّهْمِيشِ ...
 □ □ □ □ □

(١) انظر « القاموس المحيط » (ص ٨٢٤) للفيروزآبادي ، و « القشّرات في غريب اللغة » (١ / ٦٨) لأبي

- الخاتمة -

رَزَقَنَا اللَّهُ حُسْنَهَا

لَيْسَ يَخْفَى عَلَى مَنْ يُعَاشِرُ النَّاسَ ، وَتَعَانَى الْمُعَامَلَةَ مَعَهُمْ - عَلَى تَنَوُّعِ طَبَقَاتِهِمْ ،
وَاخْتِلَافِ دَرَجَاتِهِمْ - أَنَّهُمْ - سَاعَةَ الْخِلَافِ - تَغْطِطُ فِيهِمْ رَغْبَةُ الْعُقُولِ فِي النَّصْرِ ، وَتَشْتَدُّ بِهِمْ
« حِرْصُ النَّفُوسِ عَلَى الْإِنْتِصَارِ ؛ وَلَوْ كَانَ بِتَصَيُّدِ الشَّبَهَاتِ الْبَعِيدَةِ ، وَتَعَسُّفِ الْإِسْتِدْلَالَاتِ »^(١)
الْعَجِيبَةِ ، - إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ - ...

وَمِنْ أَعْجَبِ شَيْءٍ يَكُونُ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْ (النَّاسِ) قَدْ يَتَنَاقَلُونَ كَلِمَاتٍ^(٢) ، وَيَتَجَادَبُونَ
أَقْوَالًا ؛ لَيْسُوا هُمْ فِي ثَبَتِ مِنْهَا ، أَوْ ثِقَةِ بِهَا ؛ وَإِنَّمَا يَجِدُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ قَوْلًا « يُشَاعُ » ، وَيُتَحَدَّثُ بِهِ
عِنْدَهُ ؛ فَيَقْرُؤُهُ ، وَيَسْمَعُهُ ، وَيَسْتَوْشِيهِ »^(٣) ؛ هَكَذَا .. بَلَا تَرَوُ ، وَلَا تَأْنُ ... وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ
التَّسْفِيهِ وَالتَّشْوِيهِ .

« فَلْيَتَّقِ اللَّهَ - تَعَالَى - أَمْرًا عَلَى نَفْسِهِ ، وَلْيَفْكَزْ فِي أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - سَائِلٌ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ
وَفَوَادَهُ عَمَّا قَالَهُ نَحْنُ لَا يَقِينَ عِنْدَهُ بِهِ ، وَمَنْ قَطَعَ عَلَى إِنْسَانٍ بِأَمْرٍ لَمْ يُوقِفْهُ عَلَيْهِ : فَقَدْ وَقَعَ
الْمَحْذُورَ ، وَحَصَلَ لَهُ الْإِثْمُ فِي ذَلِكَ »^(٤) .

(١) « ظاهرة الإرجاء » (٢ / ٤٥٣) .

(٢) قد تكون (عنوانًا) لكتاب ، أو كلمة من جواب .. فيقولونها - من غير تحقيق - أهي خطأ أم صواب ؟
ومثل هذا الصنيع لا يضر إلا صاحبه ...

وَأَمَّا الْقَوْلُ فِيهِ الْكَلَامُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ ، وَلَا يَتَكَدَّرُ ... بَلْ يُكْرَهُ :

لَا أَبَالِي أَصَحَّ بِالْقَدَحِ عُثْرٌ أَمْ لَحَاقِي عَنْ ظَهْرِ غَيْبِ جَهْلٍ

(٣) قطعة من حديث الإفك ؛ رواه البخاري (٤١٤١) ، ومسلم (٢٧٧٠) .

(٤) « التَّبَذُّ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ »^(١) (ص ٤٦) للإمام أبي محمد ابن حزم - بتحقيق الأخ الشيخ محمد الحمود ،

- وفقه الرب المعبود - نشر مكتبة الإمام الذهبي - الكويت / سنة ١٤١٠ هـ .

(١) وإضافة كلمة ... الظاهري ، على العنوان - كما في طبعة دار ابن حزم - بيروت / سنة ١٤١٣ هـ - إضافة دخيلة ، ليس

لها أصل في النسخة الأصلية ، وإنما وقعت الإضافة في نسخة حديثة جدًا ، منقولة عن النسخة المخطوطة ..

ولم ينته لِكَلَا الأمرين تحقيقُ الكتاب .

وفق الله الجميع للصواب .

وطالب العلم المريد للحق ، الراغب به - ولو على نفسه - يعلم أن الله رقيب عليه ، شهيد على قلبه ، فلا يتدي خلاف ما يُسرُّ ، ولا يُغلِنُ غير ما يَكْتُمُ . . فلا يُزْخرفُ قولاً ، ولا يُزيِّنُ لفظاً - يُريدُ به إبطالَ حقٍّ أو إحقاقَ باطلٍ - ؛ لأنَّ الله به عليمٌ ، وله سميعٌ بصيرٌ ؛ ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ . ولا أحدٌ من مُقَابِلَةِ أَذْكَرْهَا ، أو مُوَازِنَةِ أَشْيَرِ إِلَيْهَا - لبيانِ الفَرْقِ بَيْنَ فِتْنَةِ الْمُسْتَوِيِّ حَالُهُ ظاهراً وباطناً ، وَبَيْنَ فِتْنَةِ الْمُدَّعِيِ خِلَافَ مَا هُوَ عَلَيْهِ - بِجَدَلِهِ ، أو زُخْرَفِ قَوْلِهِ ، أو التَّلَاغِبِ بِكَلَامِهِ - أَحْسَنَ مِنْ كَلِمَاتِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ النَّاسِ ، وَالْعَائِدِ الرَّاعِبِ ؛ الَّذِي عَظَّمَ عَنْدَهُ ذَنْبُهُ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ حَالُهُ ، فجاء مُبَادِرًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ يَقُولُ لَهُ بِقَوْلٍ صَادِقٍ ، وكلامٍ واثقٍ :

« وَاللَّهِ لَوْ جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا : لَرَأَيْتُ أَنْ سَأَخْرُجُ مِنْ سَخَطِهِ بِعُذْرٍ ! وَلَقَدْ أُعْطِيتُ جَدَلًا ، وَلَكِنِّي - وَاللَّهِ - لَقَدْ عَلِمْتُ لَئِنْ حَدَّثْتُكَ الْيَوْمَ حَدِيثَ كَذِبٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي : لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ ، وَلَكِنْ حَدَّثْتُكَ حَدِيثَ صَدَقَ تَجِدُ عَلَيَّ فِيهِ : إِنِّي لَأَرْجُو فِيهِ عَفْوَ اللَّهِ » ^(١) .

. . . فهذا هو المِغْيَاثُ الشَّرْعِيُّ ، والمِيزَانُ الْآخِرِيُّ ؛ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ الْأُمُورُ ، وَتُضَبَّطُ خِلَالَهُ الْمَوَاقِفُ . . .

ولئن كَانَ الصَّدْقُ (قد) يُوقِعُ صاحبه - حينًا - بشيءٍ من الابتلاء : فإِذَا كَانَ الْبَهْتُ وَالرَّيْبُ قَدْ يُعْلِي ذِكْرَ الْمُتَلَبِّسِ بِهِ - حينًا - لِحَبْوِ - وَيرْفَعُهُ ؛ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ أَخِذًا لَهُ إِلَى مَجْرَةِ الْهََاوِيَةِ . . . لِيَكُونَ السَّقُوطُ - لَهُ - أَشَدَّ ، إِنْ لَمْ يُقَرَّرْ بِالْحَقِّ ، أَوْ يُرَدَّ . . .

« وَالْحَقُّ دَائِمًا فِي انتصارٍ ، وَعُلُوٌّ ، وازدياد ، والباطلُ في انْخِفَاضٍ ، وَسَقَاطٍ ، وَنَفَادٍ » ^(٢) .

وما تُبْدِيهِ السُّطُورُ مِمَّا يُغَايِرُ الْقَوْلَ الْمَشْهُورَ : فَتَفْتَنُهُ مَضْذُورٌ ، وَهَتَكَ لِمَا تُكِنُّهُ الصُّدُورُ .

(١) قطعة من حديثِ الْمُخْلَفِينَ ؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤١٨) ، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩) .

(٢) « العقود الدُّرِّيَّة » (ص ٢٦٤ و ٢٨٤) لابن عبدالمهدي .

« وَمَا أَسْرَّ أَحَدٌ سِرِيرَةً إِلَّا أَبْدَاهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ ، وَقَلَّنَاتٍ لِسَانِهِ » (١) .
ونبي الإسلام - عليه الصلاة والسلام - يقول : « المؤمنُ غِرٌّ كريمٌ ، والفاجرُ خَبٌّ لئيمٌ » (٢) ...

فاهدِنَا - اللَّهُمَّ - صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ...
وليسَ بخفيٍّ - بَعْدُ - أَنَّ مسألةَ (التَّكْفِيرِ) مِن أخطرِ المسائلِ وأشدِّها على الفردِ والمجتمعِ والأُمَّةِ ، ومِن أفسدها على الحاكمِ والمحكومِ - سواءً - .

وبسببِ « كثرةِ ما وَقَعَ في هذهِ القضيةِ من الأكاذيبِ المُفتراةِ ، والأغاليطِ المظنونَةِ ، والأهواءِ الفاسدةِ » (٣) كَتَبْتُ ، وَأَلَحَّضْتُ ... لا مجادلةَ عن ضلالِ طاغوتٍ .. أو دفاعاً عن فتائلِ ذي جَبَرَوْتٍ .. أو تسويقاً لصنيعٍ مَن حادَّ اللهَ - سبحانه - في الحكمِ والمَلَكوتِ ...

فَلْيَتَّقِ اللهَ - تعالى - كُلُّ ناظِرٍ فيه ، مِن قَبْلِ أَنْ تَبْدَى لَهُ مَكُونَاتُهُ وخَوَافِيهِ .. ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ ، وَاطْمِئِنَّانِ يَقِينِ ...
﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ ﴾ .

وَأَقُولُ - على تَحَرُّزٍ وَتَحَرُّجٍ - ما قالَهُ النبيُّ الصَّالِحُ الأَمِينُ : ﴿ .. يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَضَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾ ...
إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ..

« قَدْ وَنَكَ - أَيُّهَا الْفَاضِلُ اللَّوْذَعِيُّ ، الْفَطِنُ الْأَلْمَعِيُّ ؛ النَّاظِرُ في هذا الكتابِ - ما أودَعْتُهُ مِن لَطَائِفِ الْأَدَابِ ، وَأَدْرَجْتُهُ مِن زُبَدِ الْحُكْمِ وَاللُّبَابِ .

وَلَا يَحْمِلُكَ الْحَسَدُ الَّذِي جُبِلَ عَلَيْهِ الْأَقْرَانُ ، مِن إنْكَارٍ ما تَحَدُّ لِفِرْكَ مِنَ الْمَزَايَا الْحَسَنَةِ ، وَلَا يَسْتَمِيلُكَ اسْتِضْغَارُ مُؤَلَّفِهِ إِلَى تَبَذُّ فَرَائِدِهِ ، وَالاسْتِشْهَالِ بِعِظَمِ فَوَائِدِهِ ؛ فَإِنَّ لَكَ لِحْظَتَهُمَا ، وَعَلَى عَزِّكَ غَرْمَهُمَا .

(١) « مجموع الفتاوى » (٢٧٢ / ١٨) .

(٢) « سلسلة الأحاديث الصحيحة » (٩٣٥) .

(٣) « العقود الدرية » (ص ٢٦٤ و ٢٨٤) لابن عبدالمهدي .

وما عَبَّرَ الإنسانُ عن فَضْلِ نَفْسِهِ بِمثلِ اعترافِ الْفَضْلِ في كُلِّ فاضِلٍ
وَمَعَ ذلكَ ؛ فلا أدعي رتبةَ الْكَمالِ ، ففوقَ كُلِّ ذي علمٍ عليمٍ ، ولا أزعُمُ النِّزاهةَ عن
التَّقْصِي والعَيْبِ ، فالْمُتَرَهُّ عن كُلِّ عَيْبٍ هو اللهُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ .
ولقد قيلَ : لا يُغري ذو كمالٍ من نقصٍ ، ولا يخلو ذو نقصٍ من كمالٍ ؛ فلا يَمْنَعُكَ نقصُ
الكامِلِ من استفادةِ كمالِهِ ، ولا يُرْغِبُكَ كمالُ الناقصِ في المَيْلِ إلى تَقْصِيهِ .
فالأليقُ بالفاضلِ إذا عَثَرَ بشيءٍ مما كَبَا فيه المُولَفُ وعَثَرَ ، أن يسترَ الزَّلَلَ ويُقِيلَ العَثَارَ ،
ويَسُدَّ الخَلَلَ والعَوَارَ ، فالكريمُ غَفَّارٌ ، والحليمُ سَتَّارٌ ^(١) .
« ومن صَنَاتِنِ العلمِ الرجوعُ إلى الحقِّ » ^(٢) ، ورحمةُ الخَلْقِ ..
﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ . مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ . وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ . وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ
فِي الْعُقَدِ . وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ .
﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ . مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ . الَّذِي
يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ . مِنَ الْغَيْثِ وَالنَّاسِ ﴾
وَأخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وكتبه

أبو الحارث الحلبيُّ الأثريُّ ^(٣)

- حامداً لله تعالى ، ومُصَلِّياً على نبيه ﷺ -

الزرقاء - الأردن

بين عَشرَينِ يومِ الأربِعاءِ لِعَشرِ مَئْصِينِ من شَهرِ ذِي القَعْدَةِ ، سَنَةِ (١٤١٧ هـ) .

(١) « الإعلام بأعلام البلد الحرام » (ص ٤٥٦) لِلْمُهَرَّازِيِّ - باختصارٍ يسيرٍ .

(٢) « الْحُجَّة » (٢ / ٥٣٥) لِلأَصْبَهَانِيِّ .

(٣) هذه نِسْبَةٌ قَدِيمَةٌ (مُتَوَارِثَةٌ) ؛ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مُتَدَاوِلَةٌ بَيْنَهُمْ :

قالَ السَّمْعَانِيُّ (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ) في كتابِهِ « الْأَنْساب » (١ / ١٣٦) : « هذه النسبة إلى الأثر ؛ يعني :

الحديث ، وطلبُهُ ، وَاتِّبَاعُهُ » .

= وأول آيات الألفية الحديثة الشهيرة - للحافظ العراقي* (المتوفى سنة ٨٠٦هـ) - قوله :

يقول راجي ربو المقتدر عبد الرحيم بن الحسين الأثري

وقد شرحها الحافظ السخاوي* (المتوفى سنة ٩٠٢هـ) في «فتح الغيث» (١ / ٣) بقوله : «نسبة إلى الأثر ، وانتسب لذلك جماعة ، وحسن الانتساب إليهم يصفى في قلوبهم» .

إن لم تكونوا مثلهم فنشبهوا إن النسبة بالكرام قلاح

فلئن كانت النسبة إلى (المذاهب) أو (الصنائع) أو (البلدان) أو (الشهادات) مقبولة - اليوم - ومُستأغاة ؛ فالنسبة إلى السنة ، والحديث ، والأثر : أولى بالقبول وأجدر بالموافقة ...

ولقد غمّر شيخنا الألباني - حفظه الله - من بعض أدياء العلم ، المخالفين للسنة والمغايرين لمنهج أهلها ، ومع ذلك (يتصّب) الواحد منهم نفسه (أثرياً) - وهو من الأثر براء ، ومن السنة خواء ؛ نسبة باطلّة عاطلة تخالف ما هو عليه حقيقة - ؛ راداً - حفظه الله تعالى - على بعض شباب الكتاب ، الذين خالفوا السنة والصواب ، مُتّسباً إلى (الأثر) ؛ تقليداً للأثر ، وتغريزاً للأصحاب ، فقال - نفع الله به - مُقرّعاً : « ... الأثري موضة العصر » .
نعم ؛ هي كذلك فيمن خالف قائله حاله ، وغاير لسانه أفعاله ...

فإنكار شيخنا - وهو حق - متوجه إلى التسبب ، لا إلى النسبة ؛ فإنه قال - بعد - ردّاً على ذلك الأثري المدّعي نفسه ، كاشفاً حقيقته : « ... بحيث يظن من لم يتبع كلامه .. أنه سلفي أثري - كما انتسب - مئة في المئة - والواقع .. أنه خلفي معتزلي من أهل الأهواء » ...

فأقرّ بالنسبة على وجه السواء ... موافقاً من قبله من الأئمة والعلماء .

وكذلك يثل هذا الخطر نفسه - في التفريق بين حامل الدعوة وصاحب الدعوة أ - أشار العلامة الشيخ عبدالعزيز ابن باز - حفظه الله - لما سنل عمن تسمّى بالسلفي والأثري ، هل هي تزكية ؟
فأجاب سبحانه - حياؤه الله - :

« إذا كان صادقاً أنه أثري أو سلفي لا بأس ، مثل ما كان السلف يقول : فلان سلفي ، فلان أثري ، تزكية لا بُد منها ، تزكية واجبة » ^(١) .

... وهكذا يلتقي كلام الأئمة والعلماء بغضه بغضاً ؛ مفارقاً كلام من ليس منهم ، وغير فاهم كلامهم !!
فتأمل. (ب)

(١) « الأجوبة المفيدة عن أسئلة المتابع الجديدة » (ص ١٣) للأخ الفاضل جمال الحارثي - وفقه الله وسدّه - .

(ب) وانظر - لمزيد من الفائدة - « اللباب » (١ / ٢٨) لابن الأثير ، و « ميزان أعلام النبلاء » (١٨ / ٥١٠) ، و (١٩ / ٤٧٤) للذهبي ، و « توضيح المشبه » (١ / ١٢٢) لابن ناصر الدين الدمشقي ، و « لوائح الأتوار البهية » (١ / ٦٤) للسفاري.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهرس العام

٣	□ المقدمة
٦	سرد أسماء بعض من أطلع على هذا الكتاب من العلماء وطلاب العلم
٧	□ كلمة
٧	ليس ثمت جديد أضيفه أو قديم أحذفه ... سوى توكيد توثيق ، وزيادة تحقيق
١٠	□ أكمة
١١	واقع .. ما له من دافع
١٢	□ الأئمة والعلماء
١٤	كلمة جامعة للشيخ محمد شقرة في مسألة التكفير
١٧	□ الخوارج
٢٢	فائدة حول حديث « الخوارج كلاب النار » ، وشرحه
٢٤	□ المرجئة
٢٥	كلمات غالية لشيخ الإسلام في ذم فرق المرجئة ، ونقل مقالاتهم
٢٩	□ مسائل الإيمان
٣٧	هذه عقيدتي ، وهذا منهجي
٣٩	□ التكفير
٤٢	فائدة مهمة في الاستحلال ، ونوعيه
٤٦	فائدة في أنواع الكفر وأقسامه
٤٩	تنبيه حول الجحود ، وكيفية تحقيقه والتحقق منه
٥٠	□ الحكم وقاعدة العذر بالجهل
٥١	هل (الحركة) دائماً محمد ؟!

- الحكم بالقوانين الوضعية ٥٦
- كلمة جامعة للشيخ ابن باز في تحقيق المسألة ٥٧
- التبديل والاستبدال ٦٠
- تحرير قول الشيخ ابن عثيمين ، وبيان ضابطه ٦٥
- حكم الحاكم الذي لا يقيم الحدود ٦٩
- الياسق وجنكيز خان ٧١
- تحرير قول الإمام ابن كثير ، وبيان ضابطه ٧٥
- نقل طويل مهم للعلامة الألباني في آية ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .. ٧٦
- كشف تحريف ٧٨
- الحاكمية ٨٠
- نقول مطولة عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، وعدد من علماء الأمة الإسلامية ٨١
- هل التوحيد أربعة أقسام ، منها (الحاكمية) ١٩ ٨٥
- فائدة حول استعمال شيخنا الألباني لكلمة (الحاكمية) على الوجه الصحيح ٨٧
- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ٩٦
- تحرير جيد لبعض الفضلاء حول رسالة « تحكيم القوانين » ٩٧
- كلام الأخوين شاكر ١٠٠
- القول الفصل في كلام ابن جرير ومحمود شاكر منها وعنهما ١٠٣
- الخاتمة ١٠٥
- من ضنائن العلم الرجوع إلى الحق ١٠٨
- فائدة حول نسبة (الأثري) ، ونقول عدة عن أهل العلم في بيانها وإثباتها ١٠٨
- الفهرس ١١١

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

□ كلمة □

إنَّ مسألة (التكفير) من أخطر المسائل على الفرد والمجتمع والأمة ، ومن أفسدها على الحاكم والمحكوم - سواء - .

وبسبب كثرة ما وَقَعَ في هذه القضية من الأغاليط المظنونة ، والأهواء الفاسدة : كتبتُ ، وأكذتُ ، وألحختُ . . . لا مجادلة عن ضلال طاغوت . . أو دفاعاً عن فتائل ذي جبروت . . أو تسويقاً لصنيع من حادَّ الله - سبحانه - في الحكم والملكوت . . . بل نُصرةً لِلْحَقِّ وأهله ، وردّاً للباطل وجنوده ، ودفعاً للمُنْكَرِ وذُبُّوْهِ ؛ جِفظاً للأمة ، وكشفاً لِكُلِّ غُمة . . .

فَلْيَتَّقِ اللهَ - تعالى - كُلُّ ناظرٍ فيه ، مِن قَبْلِ أَنْ تَتَبَدَّى له مكنوناته وخوافيه . .
﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ . . .

. . . وأقولُ لِكُلِّ الْمُتَحَمِّسِينَ ، ولكلِّ الْغَيُورِينَ - الحارِّين العاطفيين - الذين يَقْفِزُونَ - بسببِ هذا وذاك - فوقَ كثيرٍ من الأحكام ، متجاوزينَ هَدْيَ عُلَمَاءِ الإسلام :
إنَّ كثيرًا من الذي يُسَخِّطُكُمْ : يُسَخِّطُنَا ، وكثيرًا من الذي يُرْجِئُكُمْ : يُرْجِئُنَا . . .
ولو أَنَّا تَرَكْنَا عواطفنا على غاريها ، وأزخينا لحماساتنا حبْلَهَا : لَقُلْنَا فيكم أَكْثَرًا مِمَّا قُلْتُمْ فينا !! وَلَوْ صَفْنَاكم بالتخذيل ! والتهاون !! والمهالك !! بل بها قد يكون أشدُّ مِن هذا وذاك وذلك . . .

ولكنَّ فَرْقَ ما بَيْنَنَا وبينكم : أَنَّا نَضْبِطُ عواطفنا وحماساتنا بقواعدِ الشَّرعِ وبِتَأْيِيدِهِ ، وَنَهْتَدِي بِفَتاوى أئمتِّهِ وَعُلَمَائِهِ . . بَيْنَمَا أَنْتُمْ لِهَذَا تُخَالِفُونَ ، وعن سَخِيهِ تُغَايِرُونَ ، وَلِسَبِيلِهِ تُفَارِقُونَ . . .

فهل أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ !؟